الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة زيان عاشور-الجلفة
Université Ziane Achour – Djelfa
كلية علوم الطبيعة و الحياة
Faculté des Sciences de la Nature et de la Vie

مذكرة نهاية التخرج لنيل شهادة ماستر اكاديمية في الجغرافيا والتهيئة العمرانية

تخصص : مدن وديناميكية المجال

الموضوع :

النمو الحضري، وانعكاساته على المحيط العمراني

دراسة حالة : مدينة الجلفة

إعداد الطالب :

- حرفوش بن حمزة

إشراف الاستاذ:

- خرفان نور الدين

نقشت أمام اللجنة المكونة من السادة :

- الاستاذ : حسن فتحي السعيد — رئيسا
- الاستاذ : خرفان نور الدين — مشرفا
- الاستاذ : عادل بوسعيد — ممتحننا

2019-2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة زيان عاشور-الجلفة
Université Ziane Achour – Djelfa
كلية علوم الطبيعة و الحياة
Faculté des Sciences de la Nature et de la Vie

مذكرة نهاية التخرج لنيل شهادة ماستر اكاديمية في الجغرافيا والتهيئة العمرانية

تخصص : مدن وديناميكية المجال

الموضوع :

النمو الحضري، وانعكاساته على المحيط العمراني

دراسة حالة : مدينة الجلفة

إعداد الطالب :

- حرفوش بن حمزة

إشراف الاستاذ:

- خرفان نور الدين

2019-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

أحمد الله عزّ وجل الذي وفقني لإنجاز هذا البحث المتواضع

وأتقدم بالشكر الجزيل الى السيد : **خرفان نور الدين** والسيد **حسن فتحي السعيد**

كما أتقدم بالشكر لكل شخص ساعدني

الإهداء

- إلى الوالدين الكريمين
- إلى الاخوة والأخوات
- إلى كل أفراد العائلة
- إلى كل الأصدقاء.

إلى كل هؤلاء تقبلوا مني فائق الإحترام والتقدير.

حرفوش بن حمزة

الفهـــــــــــارس

الفهرس العام

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	-
الاهداء	-
الفهرس العام	-
مقدمة عامة	أ-ب-ت.....حـ
الجانب النظري : التحضر والنُّمُو الحضري والمحيط العمراني	
الفصل الأول: التحضر والنُّمُو الحضري	
مقدمة	2
مفهوم التحضر والنُّمُو الحضري	3
ظاهرة التحضر	3
مراحل التحضر في الجزائر	7
خلاصة	15
الفصل الثاني : المدينة ومحيطها العمراني	
مقدمة	17
نظرة على تاريخ المدينة	18
العلاقة بين المدينة والانسان	44
المدينة وعلاقتها بمحيطها	50
خلاصة	54
الجانب التطبيقي : دراسة حالة (مدينة الجلفة)	
الفصل الأول: النمو الحضري لمدينة الجلفة	
مقدمة	57
خصائص مجال ولاية الجلفة	58
مدينة الجلفة : خصائص عامة	64
النمو الحضري لمدينة الجلفة	65
النمو الحضري للمدينة في بعده الفيزيائي	65
النمو الحضري للمدينة في بعده الديمغرافي	71
خلاصة	85
الفصل الثاني : المحيط العمراني لمدينة الجلفة	
مقدمة	88
نظرة حول ميدان العقار واستهلاك المجال	89
المحيط العمراني والخدمات الضرورية	106
خلاصة	111

الفصل الثالث : مدى مساهمة المحيط العمراني في احتواء النمو الحضري	
مقدمة	114
أدوات التهيئة العمرانية المسطرة من أجل مدينة الجلفة	117
التحكم في تطور مدينة الجلفة	120
الاحتفاظ والحفاظ على البيئة	125
خلاصة	126
خلاصة عامة	128
المراجع	137

الفهارس

فهرس الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول1(: السكان الحضر والريفيين في الجزائر منذ 1886 إلى غاية 2008	13
الجدول2(: السكان الحضر و معدلات النمو ، ولاية الجلفة.	61
الجدول3(: مقارنة تطور معدلات النمو السكاني لمدينة الجلفة ولائيا ووطنيا.	83
الجدول4(: تطور و توزيع التجزئات ، م الجلفة.	97
الجدول5(: توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف . لمدينة وولاية الجلفة ووطنيا، 008! .	110
الجدول6(: برنامج القضاء على السكن الهش	123

فهرس الاشكال

العتوان	الصفحة
الشكل 1: المدينة القلعة: مدينة بابل 2000 ق.م	21
الشكل 2: المدينة اليونانية (Milet)	27
الشكل 3: تيمقاد المستوطنة الرومانية بالجزائر	29
الشكل 4: مدينة بادو(*Ville de Padoue*)، مدينة القرون الوسطى.	31
الشكل 5: مدينة باريس عام 1850 قبل أشغال هوصمان (Haussmann).	38
الشكل 6: الموقع الجغرافي والفلكي لولاية الجلفة	59
الشكل 7: خريطة توزيع السكان على المجال الولائي لولاية الجلفة 2008 .	63
الشكل 8: مدينة الجلفة1861-1883 .	67
الشكل 9: رسم تخطيطي لمدينة الجلفة 1868-1882 .	69
الشكل 10: خريطا توضح نواة مدينة الجلفة.	70
الشكل 11: مدينة الجلفة 1958 .	71
الشكل 12: مدينة الجلفة 1974 .	73
الشكل 13: مدينة الجلفة 1852-1981 .	75
الشكل 14: مدينة الجلفة سنة 2004 في مرحلة التشبع والتكثيف.	78
الشكل 15: ءور العمراني لمدينة الجلفة منذ تأسيسها إلى غاية اليوم.	80
الشكل 16: ءور سكان مدينة الجلفة منذ 1901 إلى 2008 .	82
الشكل 17: هرم الأعمار لسكان مدينة الجلفة، 2008 .	84
الشكل 18: خريطة تبين المقاطعات المكونة لمدينة الجلفة.	92
الشكل 19: خريطة شغل الأرض في مدينة الجلفة	100
الشكل 20: تطور السكان والحظيرة السكنية، م. الجلفة	108
الشكل 21: خصائص التهيئة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، م.الجلفة	118
الشكل 22: خريطة توضح التحكم في توسع مدينة الجلفة	121

المقدمـــة العامـــــة

مقدمة عامة:

المدينة مؤسسة بشرية، وهي بمثابة سوق للبضائع والأفكار ومركز الحضارة. والمدينة لا زالت وستبقى بالنسبة للقروي هي الحلم، للتاجر مكان لتحقيق الأرباح، للسياسي بؤرة قوته أو ضعفه وللعسكري الموقع الذي يعول عليه لكسب العديد من المعارك من خلال ما يسمى بحرب المدن.

ويطلق على هذا القرن قرن المدن، نظرا للنمو الحضري (*La croissance urbaine*) المرتفع، والذي يعرف بتزايد عدد سكان المدن، مما يؤدي إلى تنامي عددها وبخاصة المليونية منها، ففي سنة 1900 بلغ سكان المدن مليارين و400 مليون نسمة ومع حلول سنة 2025 سوف يتضاعف هذا الحجم ليصل 5 مليارات ونصف المليار نسمة[1] هذا من جهة، وتزايد الاهتمام بقضايا المدن وطنيا وإقليميا ودوليا وبروز منظمات، هيئات وجمعيات تعنى بشؤون المدن، وإقامة ملتقيات وندوات حول مشكلات المدن المختلفة واستحداث مواثيق وقوانين وطنية وأخرى دولية لجعل المدن أكثر راحة وربط نموها بالتنمية المستدامة (*Le développement durable*) من جهة أخرى، وتعني التنمية التي تستجيب لمتطلبات وحاجيات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة على الاستجابة إلى حاجاتهم، وهو واقع بدأ يفرض نفسه بقوة في البلدان الأوربية بظهور مشروع "المدينة المستدامة"[2] (*La ville durable*) التي تعنى بجميع أوجه الحياة الحضرية دون المساس بالجوانب البيئية، الاقتصادية والاجتماعية.

المدينة الجزائرية عرفت ظاهرة النزوح الريفي بشكل واضح مع أواخر القرن العشرين، حيث تجاوز عدد السكان الحضر بها نصف عدد سكانها، ولكن للظاهرة جذورها التاريخية، فشبكتها الحضرية الحالية تعود إلى العهد الروماني والفتوحات الإسلامية، بينما استقرارها كان مع الحكم العثماني بتنظيمه الإداري للإقليم، وأضيفت مدن جديدة مع الإحتلال الفرنسي. بينما نمو المدن بشكل عام كان في مرحلة الاستقلال ويعكس السياسات المنتهجة في مختلف الميادين، وتبدو ظاهرة التحضر والتوجه نحوها من خلال معالمها كازدياد عدد المدن والتجمعات السكانية والهجرة الريفية المستمرة نظرا للأوضاع والتغيرات التي تعيشها الجزائر.

[1]. مجلة المدينة العربية، العدد 86، أيلول/ سبتمبر 1998، ص 03 .
[2]. Dossiers d'experts: de l'écologie urbaine au développement durable, Réf 253, 2001, p:60

أمّا مدينة الجلفة محل دراستنا كحالة من هذه المدن، فقد عرفت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تطورا واسعا في جميع المجالات، على غرار باقي مدن الوطن،جراء سياسة التصنيع المعتمدة من طرف الدولة في المرحلة الأولى بالنسبة للمدن الكبرى (الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة)، حيث شهدت هذه المدن موجات هجرة كبيرة أدت إلى تسارع وتيرة النمو الحضري وتضخم أحجامها وقد أدى التوسع العمراني السريع إلى جذب المزيد من سكان الأرياف وظهور إشكالية اختلال التوازن بين السكن والسكان من جهة وغياب تام للهياكل القاعدية والتجهيزات المرافقة للسكن من جهة أخرى.

وكحل عاجل لهذه الوضعية جاءت المرحلة الثانية للتصنيع في السبعينيات بحيث حاولت الدولة نقل الصناعة وتوطينها بالمدن الداخلية بهدف دعمها وتنميتها والتخفيف من حدة النزوح الريفي الذي استفحل تجاه المدن الكبرى، ومدينة الجلفة واحدة من المدن الداخلية التي استفادت من سياسة التصنيع باعتبارها من أهم المدن الداخلية، لموقعها الاستراتيجي، الذي يكسبها دور ولاية عبور لعدة ولايات مجاورة عبر محاور هامة منها الأغواط ، غرداية ، في الجنوب، بسكرة، الوادي في الجنوب الشرقي، والمسيلة في الشرق و تيارت والبيض في الغرب. إضافة أنها تعتبر بوابة الجنوب وبصفتها عنصرا أساسيا للهضاب العليا تطمح أن تكون قطبا اجتماعيا وثقافيا نظرا لتاريخها العريق. ولوزن سكانها المعتبر.

1. الإشكالية:

لقد تأثر المحيط العمراني سلبا في الكثير من مدن العالم التي وصلت إلى حد الاختناق وخاصة في العالم الثالث، لتمركز عدد كبير من السكان فيها حيث فاق طاقاتها وإمكانيتها. نتج عن ذلك سوء الأحوال العامة للسكان، ووصوله في أغلب الأحيان إلى حالة يرثى لها. لا تصلح معها حياة مقبولة للإنسان، لمعاناته من مختلف الجوانب في هذا المحيط. والجزائر هي إحدى هذه البلدان التي عرفت مدنها بعد الاستقلال مباشرة حركة هائلة للسكان تميزت بالنزوح الهائل من الريف إلى المدينة كما تميزت كذلك هذه الحركة بالنزوح من بعض المدن أو بعض البلديات المجاورة إلى أخرى، حيث وجد المسيرون مشاكل كبيرة وكثيرة يصعب التحكم فيها، متمثلة في بروز التوسعات السكنية العشوائية في جل ضواحي المدن مما أحدث ضغطا متزايدا على المرافق العمومية الموجودة، منها الصحية والتربوية والتعليمية والإدارية ...الخ.

ومع أن مدينة الجلفة تعد من بين المدن التي لا تتوفر على منشآت صناعية كبرى، إلا أنها تتميز بتوسع عمراني متسارع نتيجة زيادات سكانية متنامية بفعل نزوح السكان إليها بحيث تضاعف عدد السكان في خلال العشرية الأولى من (30318) نسمة سنة (1966) إلى (50953) في سنة (1977) ومن (89090) نسمة سنة (1987) إلى (164126) نسمة سنة (1998) وأخيرا (288228) نسمة حسب التعداد العام للسكن والسكان سنة (2008). وقد أدى هذا إلى عجز المسيرين في سد حاجيات السكان المقيمين في المدينة وسد حاجيات السكان النازحين إليها من خارجها (الريف و البلديات المجاورة) مما أدى إلى بروز ظواهر اجتماعية عديدة ومشاكل عمرانية معقدة. ناهيك عن الأثر البالغ من الناحية العمرانية حيث تكونت أحياء فوضوية في الضواحي لا تمت بصلة إلى المدينة، لا من حيث المنتوج العمراني، ولا من حيث السلوكيات الحضرية، ولا من حيث قدرة هذه الأحياء على توفير الخدمات اللازمة لمواطنيها بل بالعكس، فتموقعها وحجمها شكَّلاَ عائقًا كبيرًا في التوسع الطبيعي للمدينة مُعرِّضًا مواردها الطبيعية للخطر حيث انعكس كل هذا على المحيط البيئي والصحي للمدينة، وتلوث الهواء وانتشار النفايات في كل مكان، وانتشار الروائح الكريهة خاصة في الصيف، وتدفق المياه القذرة في واد ملاح بحيث أصبح المجمع الرئيسي للصرف الصحي المار بالواد لا يحتمل كمية المياه القذرة للمدينة.

انطلاقًا من هذا الواقع، وبهدف معرفة التحديات التي تواجه المدينة والوصول إلى نتائج علمية وعملية لمعالجة مختلف مشكلات المدينة، يمكننا صياغة السؤال الرئيسي التالي والذي تتمحور حوله إشكالية الموضوع:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم النمو الحضري في مدينة الجلفة في تحقيق التوازن السكاني؟ وما هي انعكاساته على المحيط العمراني؟

2. الفرضيات:

1- التوسع العمراني المتنامي لمدينة الجلفة، أثر سلبًا على تسيير المجال، الأمر الذي أدى إلى ظهور أحياء سكنية مخططة غابت فيها التهيئة العمرانية ، وأحياء سكنية غير مخططة شَوَّهت النسيج العمراني الكلي للمدينة، وصعبت من عملية التحكم في توسعتها.

2- وجود إختلالات في التخطيط العمراني وفق المشروع القائم (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (*PDAU*) – مخطط شغل الأراضي (*POS*))، الذي لم يساير النمو العمراني المتسارع للمدينة.

3. الأهداف: تهدف دراستنا إلى الوصول إلى جملة من الأهداف أهمها:

1- التعرف على مظاهر التوسع العمراني لمدينة الجلفة والأسس التي بني عليها، وإبراز انعكاسات ذلك على تسيير المدينة.

2- دراسة مدى مواكبة أدوات التعمير التي طبقت والمطبقة حاليا لهذا التوسع العمراني.

4. أسباب اختيار هذا الموضوع:

إن الوضعية الحالية التي وصلت إليها مدينة الجلفة من توسع عمراني هائل ظهرت آثاره في نقص الوعاء العقاري وفي بروز أحياء فوضوية أعاقت النمو الطبيعي للمدينة مما أثقل كاهل الجماعات المحلية في تسيير شؤون هذه المدينة، الأمر الذي دفع إلى إعادة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في أقل من (10) سنوات.

وأمام هذا العبء الكبير المتمثل في النمو السكاني المتسارع (الطبيعي لسكان المدينة والوافد من الأرياف والبلديات والولايات المجاورة)، وفي ظل سوء تسيير الوعاء العقاري يأتي موضوع بحثنا كمحاولة للتعرف على مظاهر التوسع العمراني وانعكاساته على تسيير المدينة، ملفتا انتباه المسئولين المحليين بخطورة الوضع على البيئة العامة للمدينة وعلى إمكانيات تحقيق تنمية حضري ومستدامة.

5. المنهجية المتبعة وتقنيات البحث المستعملة:

1. المنهج:

تختلف المناهج باختلاف المواضيع، ولكل منهج وظيفته وخصائصه التي يستخدمها كل باحث في ميدان اختصاصه. والمنهج كيفما كان نوعه، هو الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول

إلى نتيجة معينة. وانطلاقا من طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمتمثل في البحث على تلك العلاقة الأثر الموجود بين المتغير المستغل (التوسع العمراني) والمتغيرات المتعلقة به (تسيير المدينة بأبعاده المختلفة)، وذلك من خلال دراسة حالة مدينة الجلفة، فقد اقتضى منا الأمر إلى استخدام:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** كونه طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات عن مشكلة وتصنيفها، وتحليلها وإخضاعها لدراسة دقيقة، وهو منهج مناسب لموضوع بحثنا، قصد معرفة انعكاسات النمو الحضري على المحيط العمراني، ومحاولة تفسيرها على ضوء تحليل النتائج. لكنّنا إلى جانب هذا المنهج وظّفنا منهجين داعمين هما:

- **المنهج التاريخي:** ويعتمد هذا المنهج على عملية استرداد ما كان في الماضي لنتحقق من مجرى الأحداث، ولتحليل القوى والمشكلات التي صاغت الحاضر.

- **منهج دراسة حالة:** يعتمد هذا المنهج على دراسة شمولية مستفيضة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي. ويقدم منهج دراسة الحالة معلومات وفيرة تساعد على فهم الحالة بصورة أكثر عمقا، حيث أخذت مدينة الجلفة كحالة لدراستها.

2. تقنيات البحث:

أما وسائل التقصي أو تقنيات البحث، والتي عرّفها **موريس أنجرس** (*Maurice Angers*): "بأنها إجراءات التقصي المستعملة منهجيا فتفرضها طبيعة العمل في حد ذاته"[3]، حيث في عملنا هذا سنعتمد على التقنيات التالية:

- **المقابلة نصف الموجّهة:** كونها تعتبر وسيلة بحثية مهمة لجمع البيانات والمعلومات بدقة أكثر من الميدان. وقد استعملنا هذه التقنية مع العديد من المسئولين وأصحاب القرار وموظفي مختلف المصالح والإدارات التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالعمران.

- **الملاحظة الميدانية:** التي ساعدتنا في الاطلاع على واقع التوسع العمراني وآثاره على المحيط العمراني. وكذلك أخذ صور لها علاقة بموضوع دراستنا.

- **البحث الوثائقي:** الذي ساعدنا في تكوين ملف وثائقي حول الخرائط، البيانات، القوانين، والمراسيم الرسمية المتعلقة بقطاع التعمير. إضافة إلى مجموعة من المقالات الصحفية.

[3]. موريس أنجرس، «**منجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**»، ترجمة: بوزيد صحراوي. كمال بوشارف. سعيد سبعون، دار القصبة للنشر. الجزائر. 2004. ص-ص 300-320

3. محتوى المذكرة:

للإحاطة بجوانب الموضوع قسمنا المذكرة إلى مقدمة عامة وجزئين (نظري وتطبيقي) وخلاصة عامة، المقدمة العامة تتضمن المقدمة، الإشكالية، الفرضيات، أسباب اختيار الموضوع والمنهجية. والجزء النظري يتكون من فصلين، ففي الفصل الأول تطرقنا إلى مفهوم التحضر والنمو الحضري من خلال تاريخ الظاهرة الحضرية من ميلاد المدينة إلى بزوغ معالم الأزمة الحضرية ومرورا بالمراحل التي عرفها التحضر والنمو الحضري في العالم ثم الوطن العربي فالجزائر. وفي الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى التعرف على المدينة ومحيطها العمراني من خلال استعراض تاريخ المدينة وعلاقتها بالإنسان ثم علاقتها بمحيطها.

أما الجزء التطبيقي فجاء لدراسة حالة مدينة الجلفة وهو يتكون من ثلاثة فصول، الأول يتعلق بدراسة خصائص مجال ولاية الجلفة، ثم التطرق إلى خصائص مدينة الجلفة، ثم دراسة النمو الحضري لمدينة الجلفة ببعديه الفيزيائي والديمغرافي، أمّا الفصل الثاني فيتعلق بدراسة المحيط العمراني لمدينة الجلفة وذلك من خلال إلقاء نظرة حول العقار و استهلاك المجال وأثره على المحيط العمراني والخدمات الضرورية ودراسة المحيط العمراني لمدينة الجلفة بأبعاده البيئية، الاقتصادية والاجتماعية. أمّا الفصل الثالث فجاء لتوضيح مساهمة أدوات التعمير في التنظيم المجالي لمدينة الجلفة، مساهمة التوسع المجالي في إنتاج الشكل الحضري وأخيرا مساهمة النمو الحضري في التأثير على المحيط الحضري.

وفي الأخير تم استعراض نتائج الدراسة مع إنهاء هذا البحث بخلاصة عامة تتضمن بعض التوصيات.

الجانب النظري

التحضر، النمو الحضري والمحيط العمراني

الفصل الأول:

التحضر والنُّمُو الحضري.

مقدمة:

إن دراسة النُّمُو الحضري والتحضر، لا تتأتى إلا بعد التعرض للمسيرة التاريخية للإنسانية، من حيث أهمية النُّمُو الديمغرافي بالنسبة لزيادة عدد سكان العالم، وكيفية ونمط أوجه التعايش التفاعل بين كل هؤلاء البشر، وأول ما يُلاحظ هو عدد سكان العالم الذي يتجاوز اليوم ستة ملايير ونصف نسمة. لكن قبل أن تصل الإنسانية إلى هذا الرقم، مرت بمراحل عديدة أي أن لسكان العالم تاريخ طويل يمتد لحوالي 500 ألف سنة.

وفي كل مرحلة هناك عوامل أثرت إيجابا أو سلبا في مسيرة نمو البشرية، من أهمها ظهور ما يسمى بالثورة الصناعية في أواخر القرن 18 التي غيرت مجرى التاريخ، حيث بدأت معها بوادر بروز ظاهرتي التحضر والنُّمُو الحضري خاصة في الدول الصناعية كبريطانيا مهد هذه الثورة، وانتشرت تدريجيا عبر مختلف مناطق العالم.

فإلى أي مدى تبلغ حقيقة وانعكاسات وتجليات هذه الظاهرة على المستوى العالمي بصفة عامة والمجال الجزائري بصفة خاصة، وحتى انعكاسها وتأثيرها على الإنسان الجزائري في حد ذاته بأجياله الحاضرة وأجيال المستقبل؟

لهذا نهدف في هذا الفصل إلى إماطة اللثام عن مفهومي التحضر والنُّمُو الحضري، اللذين يقومان أساسا على النُّمُو الديمغرافي، وإبراز ظاهرة التحضر ونمو المدن في مختلف بقاع الأرض وما مدى انتشار الظاهرة الحضرية، مستعرضين تاريخ تطورها إلى غاية اليوم، وما هي آفاقها في السنوات المقبلة مع الوقوف على أهم انعكاساتها أي ما أفرزته الظاهرة ونتج عنها، وأهم شيء انعكاساتها على نوعية حياة الفرد ومستوى معيشته على مختلف المستويات الصحية والبيئية... .

I. مفهوم التحضر والنُّمُو الحضري:

1.I. ظاهرة التحضر:

"نُشير إلى حدوث عمليتين، الأولى تتمثل في نمو وتزايد أعداد المدن والبيئات الحضرية، أمّا الثانية فتعكس قِوى دفع السكان من المناطق الريفية وقِوى جذبهم إلى المدن والمراكز الحضرية".[1] فالعملية الثانية تعكس جانبا مهما لظاهرة النُّمُو الحضري، أما الأولى فهي شمولية أي تشير إلى زيادة عدد المدن وبلوغ المراكز الحضرية إلى مصاف المدن، وكذلك نشوء مراكز حضرية جديدة أي نمو التجمعات السكانية وزيادة حجمها، لتصل إلى مرتبة المراكز الحضرية.

يعرف التحضر لأغراض إحصائية وتحليلية، بأنه مجموع السكان المقيمين في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن، ويشير **الدّريدج** (*Eldridge*) إلى عنصرين يقصد بهما مفهوم التحضر، الأول تعدد محاور التمركز والثاني زيادة حجم الكثافة البشرية. الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان في المدن.[2]

2.I. مفهوم التحضر(*Urbanisation*):

حسب قاموس التعمير فإن هذه الكلمة لها معنيان مختلفان:

أ. نادرة بالفرنسية ومألوفة أكثر بالإسبانية: فعل التحضر (*Urbaniser*)، وهو إيجاد مدن أو تمديد (امتِداد) المجال الحضري.

ب.الثاني وهو المألوف: ويعني التمركز النامي للسكان في المدن أو التجمعات الحضرية (*Agglomération urbaine*)، و للتفصيل أكثر عندما نتحدث عن التحضر بالمعنى الاجتماعي، فإنه يشير إلى نمو وزيادة عدد الذين يستفيدون من الفرص (الوسائل والإمكانيات) التي تتيحها المدن أو أي تجمع حضري، من وسائل الاتصال الحديثة ووسائل النقل السريعة...، (هذا ما تتميز به الدول الصناعية خاصة).[3]

ويحدد **د.محمد كيلاني** مفهوم التحضر من خلال النقاط التالية:

---

1. أبو عيّاش عبد الإله، القطب إسحاق يعقوب، **الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية**، 1980
2. نفس المرجع السابق
3. MERLIN, Françoise CHOAY, ***Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement***, Paris,1987Pierre

- حجم السكان في رقعة معينة، هو المؤشر الناجح للتمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية، لذلك يعرف التحضر، بأنه تركز للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية بأحجام وأشكال مختلفة.
- التحضر هو مستوى العلوم والفنون، ودرجة التقدم التكنولوجي وأشكال التصنيع السائد.
- هو الأنماط والروابط الاجتماعية، وأشكال التفاعلات الإنسانية والبيئية مع بعضهم البعض.
- التحضر يعني: التمييز بين نمط الحياة البسيطة والمعقدة، أي انه انتشار القيم، والسلوك، والتنظيمات الحضرية في مجال جغرافي معين، وإضافة إلى ما سبق يعرف التحضر بأنه: عملية تركز سكاني يتم بوسيلتين:
  - ❖ زيادة عدد أماكن التجمعات السكانية.
  - ❖أو نمو حجم التجمعات السكانية.

3.I. مفهوم النُّمُو الحضري (*La Croissance Urbaine*):

يشير إلى زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 نسمة في الكيلو متر مربع، وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10000 نسمة واشتغال الأفراد في الإنتاج، وتوزيع التكنولوجيا و المهن التجارية والصناعية والخدمات، ووجود درجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الاجتماعي، وتنظيم التفاعل الاجتماعي، وترتبط التنمية بنمو الدولة، ونمو وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي لا يقوم على الاتجاهات الاجتماعية الايكولوجية والثقافة التي تؤدي إلى تنمية المدن . ويُعنى النُّمُو الحضري كذلك بالتغيرات الموجهة التي تعتري المدينة أو تشمل هذه التغيرات، المساكن وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والأحياء وغرس الأشجار.[4]

وعليه يبدو أنه على مستوى مدينة أو مركز حضري فإننا نعبّر عن نمو المدينة وتوسعها سكانيا وعمرانيا باستخدام مصطلح النُّمُو الحضري، وعلى مستوى منطقة أو جهة أو دولة فإننا نتحدث عن ظاهرة التحضر، أي نمو وازدياد عدد السكان الذين يقطنون المدن وزيادة عدد هذه المدن والتجمعات المصنفة كمراكز حضرية، على هذا النطاق الأوسع وذلك حسب معايير تختلف من دولة لأخرى.

[4]. حسن علي حسن ، **المجتمع الريفي والحضري** ، المكتب الجامعي الحديث ، 1991

II. نظرة على تاريخ الظاهرة الحضرية:

1.II. بدايات الظاهرة الحضرية:

تعود أولى مظاهر التحضر في العالم إلى أكثر من ستة آلاف عام، وقد ظهرت في منطقة المشرق العربي، ففي الألف الرابعة قبل الميلاد برزت في مصر وبلاد الشام، وما بين النهرين حضارة مزدهرة، وكان ظهورها مرتبطاً بتقدم مجموعة المعارف الإنسانية والأساليب الفنية المستخدمة في تلبية الحاجات، كاستخدام المعادن واختراع الشراع واستعمال العجلة في النقل، وصنع الفخار واختراع المحراث واستخدام الحيوان في الجر. وقد ظهر ذلك جلياً في مناطق السهول الفيضية بوادي النيل الأدنى، وفي القطاع الأدنى من نهري دجلة والفرات.

ومع انتشار الإسلام ازدادت حركة التحضر، إذ استفاد المسلمون من تجارب الآخرين، وأخذوا يطورون المدن والقلاع والحصون، ويعززون المواقع العسكرية للجيوش، وكانت تنمو إلى جانب ذلك عوامل الاستقرار المرتبطة بتوفير وسائل العيش، من إنتاج زراعي وصناعي، وتجاري وخلافه، وقد اتسعت مدن كثيرة بسرعة كبيرة، ونشأت مدن حديثة كمدن النجف وكربلاء في العراق، و فاس والرباط في المغرب، وأصبحت مكة تستحوذ على مشاعر المسلمين قاطبة، كذلك نمت مدن عسكرية كثيرة مثل البصرة والكوفة والفسطاط والقيروان وغيرها..

أما في الغرب فقد أخذت المدن بالتزايد الفعلي، إذ برزت مظاهر التحضر منذ الألف الأولى قبل الميلاد. ففي غضون القرنين الثامن والسابع قبل الميلاد أخذت تنتشر ظاهر (المدينة - الدولة)، وتعد المدن اليونانية أوضح مثال لذلك، فأخذت بالتوسع، كما كان الحال في مدينة سيراكيوز، والتي تعد واحدة من المستعمرات في إيطاليا وصقلية خلال الفترة اليونانية المبكرة (750-700) ق م. واستطاعت دولة - المدينة اليونانية، أن تمد نفوذها على امتداد البحر المتوسط، وفي سنة 500 ق. م كانت الحياة الحضرية ظاهرة سائدة في ساحل المحيط الأطلسي، من إسبانيا غرباً حتى سهول الغانج في الهند شرقاً.[5]

2.II. التحضر ما قبل الثورة الصناعية:

ظاهرة التحضر الأولى في بدايتها كانت في أماكن محدودة، لضعف الإنتاج الزراعي، الذي قلص من عدد الذين يتم تغذيتهم دون المشاركة في أعمال الأرض (الزراعة)، حيث كانت نسبهم غالبا ضعيفة جدا 1 % أو 2 %، حتى أنه كان سوى 5 % في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة

[5]. فتحي أبو عيانة، **التحضر في العالم: نظرة في النشأة والتطور**، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ندوة السكان والتنمية في منطقة غربي آسيا، 1978

الأمريكية حتى نهاية القرن التاسع عشر. أما في مناطق الحضارات القديمة مثل البحر المتوسط والصين فبقيت هذه النسبة نحو 10 % ولم تتعد 20 %، ولأن نقل البضائع كان صعبا جدا وكثير الكلفة، فإن المدن كانت تتغذى من الأرياف القريبة منها، وهذا ما حدَّ من حجمها، ما عدا في المناطق البحرية فقد أفلتت من هذا التحديد (العائق)، مثل هولندا التي عرفت 40-50 % في زمنها الكلاسيكي كنسبة للمتمدنين. [6]

3.II. التحضر بعد الثورة الصناعية -1950:

ابتداءً من القرن 18م، حررت الثورة الزراعية الأيدي، و أعطت الثورة الصناعية لها وظيفة، ومع الثورة توسعت الفضاءات التي تجلب منها المدن تمويلها وتصرف فيها منتجاتها الصناعية، هذا ما جعل ظاهرة التحضر سريعة، خاصة في المدن الصناعية والدول المتقدمة، حيث كانت نسبة سكان المدن بها لا تتجاوز 50 %، ومع نهاية القرن 19م وصلت إلى 75 % في إنجلترا.

4.II. التحضر بعد 1950:

ابتداءً من خمسينيات القرن الماضي، استمرت ظاهرة التحضر إلا أنها أخذت شكلاً آخر، وتظهر خاصة من خلال التحولات الاجتماعية أكثر منها في الكثافة السكانية، التي يفسرها الدور النامي للمناطق Suburbaines القريبة من المدن والمناطق الريفية الحضرية Les zones rurbains. أمّا في بلدان العالم الثالث، فكانت الظاهرة متسارعة جدًّا منذ 1950، حيث كانت درجة التحضر عام 1800 لا تتعدى 8.3 % إلى 15 %، وأصبحت 28.4 % عام 1980[7].و41 % في عام 2000، ومتوقع أن تصل إلى 57 % في 2025[8]. هذا التطور يختلف عما عرفته الدول الصناعية بشراسته، عبر الجزء الأكبر الذي تحتله المدن الكبرى، التي يتجاوز حجمها المليون نسمة وتمثل 35 % من مجموع السكان الحضر.

6. Paul CLAVAL, Françoise CLAVAL, ***La logique des villes***, Litec, Paris,1981
7. مرجع سابق
8. ONU,2000

2.V. مراحل التحضر بالجزائر:

إن لظاهرة التحضر أسبابها ودوافعها التاريخية والاقتصادية والسياسية، فالشبكة الحضرية بالجزائر مرت بعِدّة مراحل لها جذورها تاريخيا.

1.2.V. جذور الظاهرة الحضرية:

إنّ لِتعاقب المستعمرين لآثار وبصمات في تاريخ التحضر في الجزائر، فلولا (الأندية القديمة للرومان، والتراث العمراني الإسلامي والفرنسي)، لما كان التحضر في الجزائر على صورته التي نراها اليوم.

أ -المدن الرومانية:

تعود جذور ظاهرة التحضر في الجزائر إلى الاحتلال الروماني من 42 ق.م إلى 429 م، لأن أهم المستوطنات الحضرية تلك التي كان تأسيسها نتاج الاجتياح الروماني، قصد توسيع أرجاء الإمبراطورية الرومانية في إفريقيا، الذي كانت أهدافه عسكرية واستيطانية، فأقيمت القلاع الحصينة والمراكز الحضرية للجنود، للحماية جراء المقاومة الشديدة التي واجهوها من طرف الأهالي؛ ولـمَّا آل الأمر إليهم قاموا بجلب أفضل مهندسيهم لتخطيط وإنشاء المدن، التي تحمل الخصائص العمرانية والحضرية التي تميزت بها الإمبراطورية الرومانية، من تقنية عالية في الهندسة المعمارية وفن النحت والزخرفة وكذلك التخطيط الحضري المُتميز بالانتظام وإقامة التجهيزات والمرافق الأساسية الضخمة كالمعابد، الكنائس، المسارح، المكتبات والمدرجات... .

هذه المدن التي لازالت آثارها ماثلة أما أعيننا إلى غاية اليوم كمدينة تيمقاد التي كان يقطنها سكان حضريون أصلهم رومانيون، وقدِّر حجمها ما بين 500 و 20000 نسمة للمدينة الواحدة. وقد أقيمت هذه المدن التي لها بصمات واضحة في الشبكة الحضرية في الجزائر على مستوى الشمال، فنجد في الشريط الساحلي، هيبوريجيوس (عنابة)، ايجيليجيلي (جيجل)، ايومنيوم (تيجزيرت)، روسوكورو (دلس)، روسجوني (برج البحري)، اكوسيوم (الجزائر)، تيبازا، قيصارية (شرشال)، كاتيناست (تنس) و أدفراترس (الغزوات)، وغيرها... .

أما في الداخل فنجد سيرتا (قسنطينة)، بورسيكونوميداريوم (خميسة)، كويكول (جميلة)، سيتيفيس (سطيف) و يوماريا (تلمسان) من أهم المدن، ومدن أخرى عبارة عن محطات عبر الطرق الداخلية التي كانت تجوبها الجيوش الرومانية في شمال إفريقيا مثل تافيرس (سوق أهراس)، ماسكولا (خنشلة)، تاموجادي (تيمقاد) و تبيليس (تبسة)، قد يعود أصل هذه المدن

خاصة الساحلية إلى مجيء الفينيقيين لسواحل إفريقيا قبل الميلاد، وذلك لأغراض تجارية، إلا أنها لم تكن ذات أهمية كبرى مثل: هيبو (عنابة) و تيبازة.[9]

ب -المدن في عصر الإسلام:

أثريت الشبكة الحضرية في الجزائر مع وصول الفتوحات الإسلامية إلى شمال إفريقيا، بإنشاء العديد من المدن وتوسيع أخرى كانت موجودة من قبل،مبنية على أسس الفكر العمراني الإسلامي من حيث التركيب المورفولوجي والتيبولوجي الذي يتطلبه المجتمع من مساجد، مساكن، أمن ودفاع، إدارة وتجارة، فنون وحرف، بساتين وحدائق... .[10]

وقد اتسمت هذه المدن في بداية الأمر بمواقعها الإستراتيجية لأغراض دفاعية، وارتقت فيما بعد إلى مرتبة فيها خصائص المدينة العربية الإسلامية، وارتفع عدد هذه المدن مع تعاقب الحكم في الجزائر، من الرستميين والأغالبة والصنهاجين والحماديين والمرابطين، والموحدين إلى الزيانيين، كما ارتفع عدد المقيمين فيها خاصة المهاجرين المسلمين من الأندلس بعد سقوطها، من هذه المدن تيهرت (تيارت)، القليعة، تلمسان، المنصورة، بجاية، المسيلة، تنس، الجزائر... .[11]

[9]. بشير التيجاني،**التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.2000
[10]. جورجي زيدان،**تاريخ التمدن الإسلامي**، الجزء الأول، دار مكتب الحياة، بيروت.1967
[11]. الميلي مبارك محمد، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، المؤسسة الوطنية للكتاب، مدينة الجزائر.1989

جـ -الشبكة الحضرية خلال الحكم العثماني:

إنّ ما يُميِّز القرن 15م، هو بروز الحياة الحضرية في الجزائر بشكل واضح بسبب الاستقرار في الإدارة، حيث أصبحت المدينة تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري، أي أن مجال تأثيرها الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي تعدّى حدودها. نظرا لتنوع الحياة الحضرية بها، لاستفادتها من خبرات العلماء والأطباء والمهندسين والمعماريين والأدباء والشعراء وحرفيو الفنون المختلفة، من العرب المسلمين المهاجرين من الأندلس بعد سقوطها، وكذلك ارتفاع عدد المقيمين فيها خاصة الساحلية والداخلية مما أعطى دفعا قويا للطابع الحضري لها، حيث أصبحت بعض المدن الجزائرية لا تقل أهمية عن باقي مدن العالم، مثل تلمسان في الغرب و قسنطينة في الشرق، التي كان عدد السكان في كل منها لا يقل عن 50000 نسمة في تلك الفترة. [12]

بالإضافة إلى الوظائف الحضرية التي تؤديها هذه المدن، كان لها دور إداري وعسكري، فمدينة الجزائر كانت دوما العاصمة الإدارية للبلاد ومقرا للدّاي، مدينة المدية عاصمة لإقليم التيطري في الوسط، مدينة قسنطينة مقر باي الشرق، مدينة معسكر ثم وهران بعد جلاء الأسبان عنها عاصمة لبايلك الغرب، وغيرها من المدن مثل، البليدة، بجاية... .[13]

2.2.V. ظاهرة التحضر خلال الاستعمار الفرنسي:

ويمكن أن نميز خلاله فترات مختلفة بأحداثها التاريخية والسياسية التي أثرت على حركة السكان واستقرارهم ويمكن حصرها في ثلاث مراحل:

أ -مرحلة ما بين 1830-1910:

مع دخول المستعمر الفرنسي للجزائر سنة 1830 وباقي المدن الساحلية والداخلية بدأ عدد سكان المدن يتقلص، حيث أنه لا يتعدى 5% من مجموع السكان الجزائريين آنذاك، بسبب القتل الجماعي وسياسة الطرد والنفي التي انتهجها المستعمر لمقاومة الأهالي، والاستيلاء على الأراضي السهلية لخدمة أغراضه الاقتصادية، مما أدى بالجزائريين إما بالهجرة إلى الريف أو إلى بلدان أخرى خاصة المشرق العربي.

[12]. مرجع سابق

[13]. Jacques FONTAINE, ***L'Algérie Volontarisme,*** Etatique et Aménagement du Territoire, OPU,1990

رغم استغلال المستعمر للشبكة الحضرية الموجودة في الجزائر لخدمة أغراضه التوسعية والاقتصادية خاصة، الهيمنة والاستغلال عندما ربط أهم المدن الجزائرية وأقاليمها بشبكة السكك الحديدية، كما أنشأ الموانئ بالمدن الساحلية، ميناء وهران، الجزائر، عنابة، بجاية، مستغانم، بني صاف، الغزوات وسكيكدة وغيرها لنقل الثروات الجزائرية إلى فرنسا؛ إلا أنه ساهم في تنمية الهيكلة الحضرية في الجزائر وذلك لتحقيق أهدافه الاستيطانية والعسكرية، إذ وضعت الإدارة الفرنسية خلال هاته الفترة (1830-1910) مخططات عمرانية لمختلف المدن الجزائرية من أجل توسيع أنسجتها، بإنشاء أحياء جديدة لإقامة الأوربيين وتجهيزها بالمرافق الإدارية والهياكل الأساسية بجانب الأحياء التي تأوي الأهالي الجزائريين.

ولم تكتف بهذا، بل أقامت مدن جديدة يمكن تسميتها مدنًا استيطانية تضاف إلى الشبكة الحضرية للجزائر منها: سطيف، باتنة، سيدي بلعباس، فرندة، والتي تعد من أهم المراكز الحضرية في الجزائر. [14]

ب -مرحلة ما بين 1910-1954:

تميزت هذه المرحلة بالهجرة الكبيرة لِسُّكان الأرياف نحو المراكز العمرانية بالجزائر وباتجاه فرنسا، بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية من جراء الحربين العالميتين اللتان أثّرتا سلبًا على سكان الأرياف خاصة في النقص الغذائي، فاضطرتهم إلى الهجرة مما أدى إلى ارتفاع عدد سكان المدن حيث بلغت نسبتهم 23.6% سنة 1948 من مجموع السكان[15]،مما عاد بالأثر السلبي على ساكني الأرياف المهجّرين قصرا. ومن هنا ظهرت بوادر الأحياء القصديرية بحواف المدن الكبرى والمتوسطة، فاضطرت السلطات الفرنسية لإسكان الجزائريين في مناطق هامشية ضمن مخططاتها العمرانية بعزل الجزائريين وإبعادهم عن الأحياء الأوربيين. [16]

جـ - مرحلة ما بين 1954-1966:

إنّ انطلاق الثَّورة التحريرية الكبرى والسياسة الوحشية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي خاصة ضد سكان الأرياف، من تقتيل وتعذيب واعتقالات وتهجير بالقوة باعتبارهم محتضنو الثورة، كما أنّ انعدام الأمن هناك، جعل الآلاف من الريفيين يهجرون بيوتهم نحو المدن أو المراكز الحضرية أو نحو البلدان المجاورة، وكذلك المحتشدات التي أقامها الاستعمار الفرنسي لغرض خنق

14. مرجع سابق
15. ONS,2009
16. مرجع سابق

الثورة، التي كان يُجمَع فيها سكان الأرياف بعد نسف بيوتهم وقراهم، نمت وتوسعت بعد الاستقلال، ولأن سكانها يميلون إلى الحياة الحضرية نزحوا إلى المدن المجاورة لهم.[17]

مع بداية الاستقلال سنة 1962، عاد حوالي مليون لاجئ من تونس والمغرب، فاستوطن ما يقارب 90% منهم المدن الكبرى والمتوسطة، بينما عاد 10% إلى قراهم ومداشرهم. من هنا يمكن أن نستنتج أنه نتيجة الظروف المزرية التي مَرَّت بها الجزائر جعلت معدل النُّمُو الحضري يُحقِّق أعلى نسبة له في تاريخ الجزائر، حيث وصل إلى حدود 10.2% والباقي ما زال يقطن الريف ويزاول نشاطاته الفلاحية.[18]

إلى غاية 1966، كانت نسبة السُّكان الحضر إلى مجموع السكان بالجزائر المستقلة تشكل 31.4%[19]، وقد ساهم في النزوح الريفي الكثيف نحو المدن والمراكز العمرانية وضعية الاقتصاد في المناطق الريفية، والقرى التي دُمِّرت نهائيا إبان الحقبة الاستعمارية، عدم توفر الخدمات التربوية والصحية، فشل تطبيق سياسة التسيير الذّاتي للقطاع الفلاحي الحكومي، الذي تتواجد مزارعه قرب المراكز العمرانية الكبرى أو المراكز الحضرية كمتيجة (الجزائر العاصمة)، سهول وهران والشلف وسيدي بلعباس، وعين تموشنت، وسهول عنابة و قسنطينة والسهول الخصبة قرب تلمسان و فرندة وسطيف....[20]، وقد تسبب هذا الفشل أيضا في اتجاه السكان ذوي الأصل الريفي إلى قطاع الخدمات الحضرية، التي تتيح امتيازات وفرص جيدة للعمل والأجور واستقرارهم خاصة بالمدن الكبرى.

V.3.2. التحضر أثناء الاستقلال:

أ -مرحلة التحضر المحفز غير المقصود (1966-1990):

إن الخيارات الاقتصادية المُوجَّهة والسياسات المُنتَهجة في مختلف الميادين في هذه الفترة، هي المُحفِّز الرئيسي لتنامي ظاهرة التحضر في الجزائر، فالوسائل المستخدمة لتحقيق خطط التنمية (الخطة الثلاثية الانتقالية 1967 -1969)، والمخططات الرباعية والخماسية فيما بعد والبرامج الخاصة بالتخطيط الإقليمي والمحلي، التي شملت عشرة ولايات: الواحات، الأوراس، تيزي وزو، تلمسان، سطيف، سعيدة، قسنطينة، شلف وعنابة، وتطبيق الثورة الزراعية وتأميم الأراضي

17. Richard I.LAWLESS, ***"Population Regrouping in Algeria"*** *Transactions*, The British Geographers, Vol 3,1978.
18. مرجع سابق
19. ONS,2009
20. مرجع سابق

الفلاحية، والتوجه الصناعي، كان لها أثر كبير في انتقال سكان الأرياف إلى المدن الكبرى والمراكز الحضرية، حيث فرص الشغل متاحة في الوحدات الصناعية والتجارية وقطاع البناء، وحياة أفضل من قساوة الريف تاركين أراضيهم الزراعية مهجورة.

أما الثورة الزراعية وإقامة القرى الاشتراكية، فقد أحدثت خللا في التركيبة الاجتماعية والعقارية في الريف حيث أدَّت إلى ترك مُعظم الفلاحين والمزارعين لأراضيهم ونشاطهم الزراعي وامتهنوا مهنًا حضرية، ونجد 750 قرية اشتراكية شُيِّدت آنذاك على أراضي خصبة، تحتوي على جميع المزايا الحضرية التي غيرت من طباع الفلاحين وعودتهم على حياة شبه حضرية، وتطورت فيما بعد لتصبح مراكز حضرية إدارية بعيدة عن النشاط الزراعي. [21]

ففي الفترة ما بين (66 -1977) هاجر حوالي 1.7 مليون نسمة من سكان الريف إلى المدن بمعدل 000 100 نسمة في السنة الواحدة، وتراوح معدل نمو السكان الحضر في المدن الجزائرية خاصة الشمالية ما بين 4 و 8 % سنويا خلال هذه الفترة [22]. أمّا التوجه الصناعي باعتباره المَخرَج من التخلف، والذي أُعطيَت له الأهمية والأولوية المطلقة في المخططات الرباعية والخماسية من حيث الإعتمادات المالية، فقد كان له أثرٌ كبير في دعم ونمو الشبكة الحضرية في الجزائر سواء بالمدن الكبرى أو المتوسطة أو الصغيرة، حيث ازداد النُّمُو الحضري بها بشكل كبير نظرًا لعدد السكان النازحين من الريف.

ساهم هذا التوجه في رفع المعدل الحضري خاصة بالمناطق الساحلية بمُدنِها التي أُنشئِت فيها مركبات ضخمة، كمُركَّب الحديد والصلب الحجّار بضواحي عنابة ومركبي البتروكيمياء وتمييع الغاز في سكيكدة والمحور الصناعي أرزيو وهران، والمركبات الصناعية بالجزائر العاصمة...، هذا ما أدى بهذه المدن خاصة الساحلية منها إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية الخصبة (سهول متيجة، وهران وعنابة)، وهذا لتغطية الحاجة إلى السكن والمرافق الحضرية المتزايدة.

نظرا للنمو الديمغرافي السريع والنزوح الريفي، وقع عجز في تلبية رغبات السكان من السكن فظهرت الأحياء القصديرية التي هي ماثلة إلى اليوم حول المدن الكبرى (مدينة قسنطينة،

21. Keith SUTTON, ***Algeria's Socialist Villages – a Reassessment***, The Journal of Modern African Studies,22, 2, pp223-248

22. مرجع سابق

مراكز العبور بالجزائر العاصمة، بوحمرة بعنابة وحول مدينة وهران...). أمّا المدن متوسطة الحجم سواء الساحلية أو الداخلية التي هي في الأصل مراكز حضرية لأقاليم ذات طابع زراعي ورعوي كباتنة، قالمة، مستغانم، تبسة، تيارت، سيدي بلعباس، معسكر، والجلفة و سطيف التي تعتبر مركز لإنتاج الحبوب فقد استفادت من مناطق صناعية مهمة، تمنح العمال امتيازات في الأجور جعلت سكان الريف أو هذه الأقاليم الزراعية ينزحون إلى هذه المراكز الحضرية، أو المدن بحثا عن فرص عمل وأجر كبير وحياة أكثر استقرارا ورفاهية أفضل مما هم عليه. [23]

أما المدن صغيرة الحجم (5000 نسمة) فهي مدن انتقالية بين المدن المتوسطة والمناطق الريفية وتقوم بدور إداري كمراكز لدوائر وبلديات، استفادت خاصة خلال الثمانينات من وحدات صناعية واستثمارات مهمة، جعل نُمُوها الحضري السنوي ينمو بنسبة أعلى من معدلات النُّمُو الحضري في الجزائر، حيث تراوح ما بين 4 و 5 % سنويا، في حين أن نمو المدن الكبرى يقل عن 2.5 % والمدن المتوسطة في حدود 3.5 % سنويا، هذا النُّمُو المُفرِط خاصة بسبب الزيادة الطبيعية كان على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، والأوساط الريفية المحيطة لأن أغلب هذه المدن تقع في أوساط فلاحية. [24]

مُجمل العوامل التي ذكرناها سابقًا جعلت نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان تنتقل من 31.5 % سنة 1966 إلى 58.30 % سنة 1998، لتصل سنة 2008 إلى 65.30 % أي أكثر من نصف السكان المقيمين بالجزائر أصبحوا حضريين[25]، مع أنّ الذين يعيشون في مناطق مبعثرة لا يمثلون سوى 20 % من مجموع السكان خلال هذه الفترة، والجدول التالي يلخص لنا تطور نسبة السكان الحضر على حساب سكان الريف.

الجدول01: السكان الحضر والريفيين في الجزائر منذ 1886 إلى غاية 2008

السنة	السكان			نسبة التحضر %
	الحضر	الريفيين	المجموع	
1886	523 431	3 228 606	3 752 037	13،95
1906	783 090	3 937 884	4 720 974	16،59
1926	1 100 143	4 344 218	5 444 361	20،21
1931	1 247 731	4 654 288	5 902 019	21،14
1936	1 431 513	5 078 125	6 509 638	21،99

23. Jean-Michel ROUX, Des villes sans politique, Gulf Stream, 2006.
24. مرجع سابق
25. ONS,2009.

1948	1 838 152	5 948 939	7 787 091	23،61
1954	2 157 938	6 456 766	8 614 704	25،05
1966	3 778 482	8 243 518	12 022 000	31،43
1977	6 686 785	10 261 215	16 948 000	39،45
1987	11 444 249	11 594 693	23 038 942	49،67
1998	16 966 937	12 133 932	29 100 869	58،30
2008	22 149 827	11 770173	33 920 000	65،30

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2009

ب -مرحلة التحضر الحتمية (1900-إلى اليوم):

حتى نهاية الثمانينات، هناك حالة تشبع على مستوى المدن الجزائرية جراء النُّمُو الحضري لها، فظهر عجز وعدم كفاية على مستوى الهياكل والتجهيزات الضرورية لتلبية حاجيات السكان من علاج، سكن، تعليم، تكوين،...إلخ. والمُلاحظ لسكان الجزائر اليوم، يرى أن عددهم زاد بعشرة ملايين فقط في الفترة ما بين 1998 و 2008، أي في ظرف 11 سنة انتقل من 29 مليون إلى 33.9 مليون نسمة نظرا لانخفاض معدل الزيادة الطبيعية، حيث انتقل من 3.21 % في الفترة (1966 -1977) إلى 3.06 % في الفترة (1977 -1987) وهو من أعلى المعدلات في العالم، لينخفض في الفترة (1987 -1998) إلى 2.28 %، ثم إلى 1.61 % في الفترة الأخيرة (1998 -2008)، لكن رغم ذلك فإن سكان التجمعات الحضرية والمدن يزداد يوما بعد يوم، سواء بالزيادة الطبيعية أو بالهجرة الريفية، فمن نسبة 31.43 % التي تمثل السكان الحضر إلى مجموع السكان غداة الاستقلال (1966) إلى 58.30 % خلال 1998، وحسب الإحصاء العام للسكن والسكان فإن نسبة السكان الحضر تمثل 65.30 % من مجموع السكان. [26]

نلاحظ مما سبق، أن ما يفسر ظاهرة التحضر الحتمية هذه، هو دخول الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي في حالة من اللاأمن وانخفاض مستوى المعيشة خاصة في المناطق الريفية المعزولة، وكذلك انتهاج سياسة اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية (اللامركزية في التسيير) أي هيمنة القطاع الخاص، ومحدودية استثمارات القطاع العم مع الظروف الدولية من عولمة الاقتصاد وحرية التجارة والانفتاح على العالم، التي جعلت فكرة التجمع والإقامة بالمدن أو المراكز الحضرية ظاهرة حتمية ومطلب وغاية أغلب الجزائريين.

[26]. D.T.C.S.R.C (ONS),2008

الخلاصة:

إنّ زيادة أعداد المدن وكذلك الذين يقطنون بها ويستفيدون من الفرص والإمكانات والخدمات التي تمنحها، يحدث هذا نظرا لعدة أسباب من أهمها الزيادة الطبيعية والهجرة و النزوح الريفي، فظاهرة التحضر تقوم أساسا على وجود العنصر البشري أي عدد الأفراد الذين يستوطنون مكانا ما، هذا العنصر البشري قبل 500ألف سنة كان نوعا نادرا على سطح الكرة الأرضية لكن مع اكتشاف الزراعة نحو 5000ق.م وإلى غاية عصر النهضة، الذي يعني توفير الغذاء بكميات كافية وحتى الفائض منها، سمح بتكاثر الأعداد البشرية بإيقاع تلقائي، بزيادة طبيعية كانت ضعيفة نظرا للأوبئة والحروب.

الجزائر كإحدى البلدان بموقعها وتضاريسها الجغرافية تتميز بتوزع سكاني غير متوازن على مجالها الفيزيائي، فالشريط الساحلي متكدس بالسكان، والهضاب العليا شبه فارغة، ونسبتهم بالجنوب ضعيفة رغم الزيادة الطبيعية العالية جدا، هذا التوزع غير المتوازن ترافقه ظاهرة تحضر بنفس الشكل وبإيقاع أسرع من الزيادة الطبيعية، حيث يتركز معظم السكان بالمدن الساحلية وبكثافة عالية. لكن هذه الظاهرة لم تكن وليدة اليوم بل لها جذور تاريخية، فالشبكة الحضرية الحالية في الجزائر يمكن أن نقول أنها تأسست من قبل الرومان أثناء استيطانهم المنطقة، حيث أسسوا معظم المدن المتموقعة في أماكنها الحالية، ومع الفتح الإسلامي أثريت هذه الشبكة بتأسيس مدن جديدة خاصة بالمناطق الداخلية. بينما الحياة الحضرية الحقيقية كانت مع الحكم العثماني للجزائر، حيث لعبت المدينة دورها وتأثيرها الإقليمي، الإداري والاقتصادي في جو من الاستقرار والتنظيم.

لكن مع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر وإلى غاية 1910، تقلصت أعداد سكان المدن بسبب سياسة القمع والطرد التي مارسها الاستعمار ضد الأهالي الجزائريين والاستيلاء على أراضيهم. لكن بعد ذلك وإلى غاية الاستقلال انقلب الوضع ليزداد عدد سكان المدن وترتفع نسبة التحضر، وبعد الاستقلال ارتفعت وتضاعفت نسبة التحضر والإقامة بالمدن مع الزيادة الطبيعية العالية والنزوح الريفي الكبير، وهذا جراء السياسات المتبعة في مختلف القطاعات وخاصة التوجه الصناعي من جهة، وفشل تسيير القطاع الفلاحي من جهة أخرى.

وكما يبدو حاليا مع التوجه الاقتصادي والظروف المعيشية الخاصة بالجزائريين، وفشل السياسات التنموية الخاصة بالريف لأجل استقرار سكانه، وغيرها من الأسباب العديدة فإن الاتجاه نحو التحضر أمر حتمي وهو السمة الغالبة على مشهد نمو وحركة السكان.

الجانب النظري

التحضر، النمو الحضري والمحيط العمراني

الفصل الثاني:

المدينة ومحيطيها العمراني.

مقدمة:

تتميز المدن في عالمنا بظواهر ملفتة للانتباه، فالوضعية التي آلت إليها المدن اليوم، تجعلنا محل شك بمفهومها المرتبط بها منذ الأزل. فهذه المدينة التي كانت أرقى ما توصل إليه وحقّقه الإنسان كإطار للحياة الجماعية، وذلك المكان الذي عمل من أجله ليُحقّق ذاته بتفاعله مع أقرانه في محيط عمراني يَتَّسم بالتنظيم والتعاون واستغلال الإمكانيات المتاحة من الطبيعة، وبكل ما يملك من قدرات فكرية، يخطه بنفسه ليستجيب لرغباته وحاجياته ويعكس قدرته على التنظيم، التسيير والتحكم، هذا المحيط الذي يشمل الإنسان نشاطًا وسلوكًا، وكل هذا في إطار التوازن بين الإنسان والطبيعة، وعدم إلحاق الضرر بالنظام الإيكولوجي للبيئة الطبيعية. لكن مع ازدياد السكان الحضر وزيادة عدد المدن ووصول بعضها إلى حالة التضخم، أصبح المحيط العمراني ينذر بأخطار متعددة في عصرنا هذا، نظرًا لتصرفات الإنسان وأحيانًا لعدم مبالاته وعدم تقديره لعواقب نشاطاته، التي تصل بمحيطه إلى حالة من التدهور واختلال التوازن تعود عليه بالسلب، غير مدركٍ لمفهومه، الذي يبدو كل شيء فيه مرتبط ببعضه البعض، وكل تأثير سلبي عليه ينعكس على الإنسان.

قد بلغت الآثار السلبية حدًّا لم يعد المحيط الذي يعيش فيه الإنسان قادرًا على تحملّها، وأفقدته قدرته على الرسكلة، فأصبح يَدق ناقوس الخطر. هذا ما استوجب ظهور التنمية المستدامة كمفهوم عالمي، ليسعى من خلالها العالم إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من أجل أجيال اليوم والأجيال القادمة.

لقد استوجب من الإنسان حوالي 4500 قرن ليكتشف الزراعة ويقيم مستوطناته الحضرية، و90 قرنًا لينتقل إلى نظام الاقتصاد التجاري للتبادل،و13 قرنًا فقط إلى نظام اقتصاد التحويل الصناعي. في كل مرحلة من المراحل السابقة كانت مدينته تتأثر بما وصل إليه من اكتشاف جديد، وسنرى أهم الصور التي مرت بها هذه المدينة من البداية وخصائصها وعلاقتها بالإنسان إلى اليوم، وما هو مفهومها وعلاقتها بمحيطها ومدى تأثيرها على محيطها العمراني، وآفاق وتطلعات الإنسان من أجل مدينة مستدامة.

I. نظرة على تاريخ المدينة:

1.I. ميلاد القرية:

ممَّا لا شك فيه أنَّ اكتشاف الزراعة في العصر الحجري، كان حدثًا مهمًا جدًّا في تاريخ الإنسانية، حيث سمح بفضل مرحلة طويلة من تراكم التجارب والمعارف، من المرور إلى مرحلة متقدمة من الحضارة الإنسانية. هذا المرور كان من المستوى الطبيعي فيما يخص العلاقات مع المحيط إلى مستوى معقّد، يتمثل في مضاعفة الموارد الطبيعية وتحويلها،الذي ناله بفضل الفائض المكدَّس فيما يتعلق بالتجارب والمعارف أيضا، وفرض استقرار واستيطان الإنسان وتكوينه لتجمعاته البشرية، بإنتاج فضاء للعيش ومسكن ملائم ومناسب لمقياسه الفيزيائي وطبيعته البشرية والإنسانية[1].

هذا ما أدى إلى ميلاد القرية كشكل أول (بدائي) لمقر نشأة وسكن الإنسان، ويؤكده ابن خلدون بقوله:«... فقد تبين أن وجود البدو متقدم على وجود المدن والأمصار وأصل لها بما أن وجود المدن و الأمصار من عوائد الترف و الدعة التي هي متأخرة عن عوائد الضروري المعاشية...».[2]

2.I. ميلاد المدينة:

إن شروط تكون أي تجمع بشري فيما يتعلق بالتنظيم والتسيير المؤسساتي، تعود إلى أصل ميلاد المدينة، لأنها كينونة فيزيوسوسيولوجية راقية، ترد على هذه الشروط، وتضمن الوظائف السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية...إلخ، بهذا فالمدينة ظاهرة تاريخية وجدت حجَّتها لتكون في هذه الظروف البيئية.

حسب الحفريات والتنقيب عن الآثار، فإن الأركيولوجيين أظهروا أن المدن ظهرت للمرة الأولى في الألف الثامنة أو السابعة قبل الميلاد، بمنطقة آسيا الصغرى والشرق الأوسط[3]، كجرش بالأردن وكتال هيوك بتركيا والمستويات الأكثر قدما كانت تلك المعاصرة لبداية الزراعة، حيث كان الصيد هو المهيمن في ذلك الوقت. وشيئا فشيئا مع مرور الزمن زاد استئناس البشر بالحيوانات، وأصبح تجمع البشر ممكنًا عبر ارتباط وتوفر العوامل الملائمة للعيش، بجانب نقاط الماء، من أجل الاستقرار والتكاثر. وأصبح الإنسان يتعلم شيئا فشيئا التحكم في تقنيات أخرى،

1. Brahim BENYOUCEF, ***Analyse urbaine : éléments de méthodologie,*** O.P.U, Alger , 1999
2. إبن خلدون عبد الرحمان،**المقدمة (ج2)**، موفم للنشر،الرغاية، الجزائر العاصمة.1991
3. خريطة انتشار الظاهرة الحضرية ص 17.

فبدأت التجمعات السكانية في الظهور، ولا تتوانى عن ذلك نتيجة أي وضعية غير عادية، التي تصبح شيئا عاديا ومألوفا فيما بعد[4].

لكن تجمع السكان لا يكفي للحديث عن المدينة، وإنما التنظيم الاجتماعي هو الذي يسمح بالتنسيق بين المجموعات المختلفة، وتحول المدينة يفرض بالتأكيد النظام التقني والايكولوجي، لأنها تتطلب الاستعداد لجلب من الوسط الطبيعي ما يغذي المجموعات البشرية العديدة، وإنها ليست ممكنة بدون أن تتخطى الفائض الموفَّر من طرف المنتجين في صالح الذين يختصون في الوظائف الدينية، العسكرية، الإدارية وفي الحِرف والمهن الفنية.

المبدأ الذي يدفع المجتمعات إلى الانفتاح مع اختلاف العالم، هو البحث عن إمكانيات أكثر للاتصال والتبادل. وشيئا فشيئا تَقدُّم التنظيم الاجتماعي، فتجلت المدينة أكثر كآلة لتسهيل العلاقات في البداية، وتنوعت مختلف الأشكال الحضرية، لذلك نجد هناك شجاعة لكسر العراقيل أما حياة التبادل، فالمدينة أساسا موجهة لتضخيم أو لجعل التفاعلات متنوعة أكثر[5].

I.3. محطات مرت بها المدينة:

I.3.1. مدن ما بين النهرين:

إن تواجد المدن ببلاد الرافدين شيء منطقي وطبيعي، حيث الماء (نهري دجلة والفرات) والتربة الخصبة (سهل الطميي)، عوامل قيام الزراعة وتوفير الفائض الإنتاجي، الذي يجعل من الإنسان يستقر بهذه المناطق ويقيم مدنه فيها، هذه المدن كانت تتميز بتنظيم في التسيير والإدارة والمجالات العمرانية والمعمارية أي تنظيم الحياة الجماعية.

يظهر ذلك ميدانيا في قنوات توزيع المياه على الأراضي، التي تسمح بحمل الماء من أي مكان ولو حتى من بعيد، المنتجات والمواد الأولية، سور القلعة (المدينة) الذي يرسم حدودها والدفاع عنها ضد الأعداء، المخازن، مع لوحاتها المكتوبة بالخط المسماري التي يمكن أن تقرأها اليوم - تقارير مؤرخة في 3000 ق.م - معابد الآلهة التي ترتفع عاليا فوق المستوى غير المتجانس للسهل، مع شرفاتها وأهرامها المدرجة (*Ziggourat*). هذه المباني ومنازل الناس العامة كانت مبنية بالآجر القرميدي الذي لا يزال يستخدم في تلك المناطق (الشرق الأوسط). الأبحاث أو الحفر الأركيولوجي يسمح

4. Paul CLAVAL, Françoise CLAVAL, ***La logique des villes***, Litec, Paris,1981
5. مرجع سابق

بإعادة تكوين - خطوة بخطوة - وتشكيل تحولات المدن الأكثر قدمًا بهذه المناطق، المبنية من طرف الإنسان ابتداءً من الألف الرابعة ق.م.

كانت المدن السومرية في بداية الألف الثالثة ق.م كبيرة جدًّا، وما مدينة **أور** (*UR*) إلا مثال على ذلك، والتي تتربع على مساحة تقدر بـ 100 هكتار وتجمع عشرات الآلاف من السكان. هذه المدن كانت محاطة بسور وخندق للدفاع الذي يفصل المحيط الطبيعي المفتوح عن المحيط المغلق للمدينة، والريف المحاط بها حوِّل إلى حقول للرعي والبساتين المجتازة بقنوات الري، المعابد تختلف عن المنازل البسيطة من حيث حجمها، فهي أكثر ارتفاعا لأنها تحوي في الواقع القدّاس (المعبد) وبرج المراقبة(*Ziggourat*)، المخازن، الورشات، الدكاكين حيث تعيش وتعمل مختلف الفئات المتخصصة، كأنه مركز أعمال المدينة. كانت المدينة مقسمة إلى ملكيات بين السكان، بينما الريف المحول فهو مسيّر جماعيا لحساب المدينة.

إلى غاية نصف الألفية الثالثة قبل الميلاد كانت المدن السومرية مدن مستقلة (دول)، ولقد حد النمو الاقتصادي لهذه المدن من النزاعات التي كانت تدور لتقسيم السهل المخترق بالنهرين. فأول مؤسس لإمبراطورية مستقرة نحو 2500 ق.م هو **سارجون دجاد** (*Sargon d'agade*) ودامت حوالي قرن، وفيما بعد استأنف مسعاه الملوك السومريين لأور وحمو رابي لبابل والملوك الآشوريين...، التي كانت تدخلهم على المحيط الفيزيائي كالتالي:

- تأسيس مدن جديدة حيث لم تكن الهيكلة المسيطرة هي المعبد وإنما قصر الملك.
- توسيع بعض المدن التي أصبحت عواصم لإمبراطورية، وتتركز فيها إضافة للسلطة السياسية التجهيزات وتدفق واسع للبشر كننيف وبابل[6].

6. Leonardo BENEVOLO, ***Histoire de la ville***, Editions Parenthèses, Marseille, 2004 .

الشكل 01: المدينة القلعة: مدينة بابل 2000 ق.م

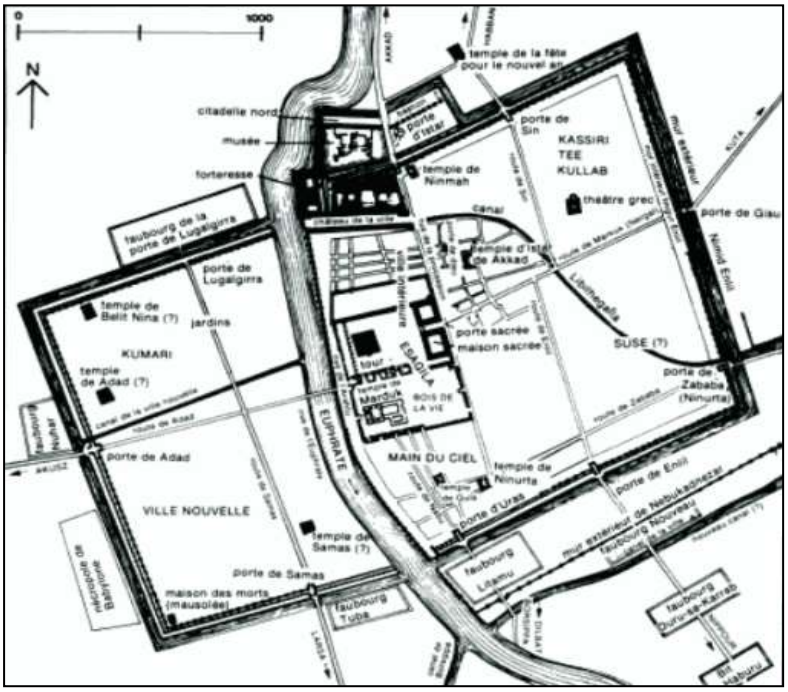

المصدر: Leonardo BENEVOLO, 2004

هذه المدن هي أولى المدن الراقية، أو المدن الميتروبولية في زمانها، التي بقيت وظلت لمدة طويلة رموز ونماذج لكل التجمعات السكانية الكبرى، رغم نوعيتها أو نقصانها، فمدينة بابل كانت عاصمة حمو رابي التي صمم مخططها نحو 2000 ق.م، وهو عبارة عن مستطيل كبير من 2500 م إلى 1500 م، مقسم إلى قسمين غير متساويين بنهر الفرات، والمساحة المحصورة بين الأسوار حوالي 400 هكتار، وأكثر سور للخارج يحوي مساحة مضاعفة. (الشكل رقم 01)

المدينة ككل بمعابدها وقصورها تظهر مخططة بهندسة منتظمة (انتظام هندسي)، فالطرق مستقيمة وبعرض ثابت، الجدران تتقاطع بزوايا قائمة، وهناك فرق بين المعالم (*Monuments*) والمناطق المسكونة من طرف العامة، فالمدينة مكونة من عدة أسوار، والسور الأكثر للخارج مفتوح للكل والأكثر للداخل مخصص للملك والكهنة (رجال الدين)، هذه الشخصيات التي تصاحب الآلهة لها سلطة مطلقة على الأشياء في هذا العالم حسب اعتقادهم.

أما فيما يخص العمارة فالمنازل العامة تحاكي وبحجم مصغر شكل المعابد والقصور مع الحوش (الباحة الداخلية) وجدرانها المقوَّنَة[7]. وكان عدد سكان بابل حوالي 80000 نسمة في الفترة ما بين 65 و 562 ق.م[8].

7. نفس المرجع السابق

I.2.3. مدن وادي النيل (مصر القديمة):

مدن وادي النيل كانت أكبر مساحة من مدن بلاد الرافدين التي ظهرت تقريبا في نفس الفترة، فالحضارة العمرانية لوادي النيل حسب الوثائق الأركيولوجية بدأت مع توحيد الدولة في نهاية الألف الرابعة ق.م. ولا يمكن دراستها كبلاد الرافدين، لأن الأماكن الأكثر قدما جرفتها مياه فيضانات وادي النيل، حتى المدن الأكثر حداثة كممفيس (*Memphis*) وتيبس (*Thèbes*)، يشار إليهما بمعالم الحجر والمقابر والمعابد وليس بالمنازل أو القصور التي مُسحت بالتجمعات الحديثة.

هذه الحضارة تجمع بين حقيقتين متضادتين غير مرتبطتين، حيث المعالم الضخمة (الأضرحة والنصب) لا تشكل مركز المدينة، ولكنها منتظمة في حد ذاتها كمدينة مستقلة، هي مدينة الأموات الغارقة في أزليتها الأخروية، التي بنيت بالحجر رمز الاستمرار لتبقى مع الزمن. هذه المعالم كانت ذات أشكال هندسية بسيطة لكنها ضخمة الحجم، وهي بهذه الأبعاد تتجاوز المقياس الإنساني كالتماثيل الضخمة مثل (*Sphinx*) وبارزة عن الوسط الطبيعي الذي تتواجد فيه، يسكنها أموات يحيطهم كل ما هو ضروري للحياة الأزلية، بنيت هذه المدينة لترى من بعيد بهيمنتها على المحيط، وبذلك فهي تطمس مدينة الأحياء وتدل على استمرار حياة أولئك الأموات.

بالمقابل نجد مدينة الأحياء التي بنيت بالطوب اللبن وتحوي قصور الفراعنة الملوك وسقطت بسرعة كآثار أو بقيت لبعض الوقت، نظرًا لاعتقاد الفراعنة أن الحياة بعد الموت أزلية فظهر هذا الاهتمام بمدينة الموتى. فعاصمة المملكة الوسطى تيبس (*Thèbes*) مثلا مقسمة إلى قطاعين، المنطقة السكنية على الجهة اليمنى للنيل، و النيكروبول *Nécropole* في الضفة اليسرى. لكن اليوم تبدو المباني المسيطرة كالمعابد الكبرى في مدينة الأحياء (معبد الكرنك بتيبس) والقبور المخبئة في الصخور وبين هذه المعالم يتخيل السكان والضواحي التي تأوي مجتمع أكثر تنوعا، حيث كان الغنى هو الأكثر انتشارا، والفرعون يحتل قمة التدرج الاجتماعي، لأنه يحسب نفسه الإله الذي يضمن النسل على الأرض وسلطته تقدر بما يختاره لقصوره أو لقبره، فالمواد الأكثر غلاءً ونقاءً، الألبسة والجواهر والأثاث التي وجدت في المقابر الملكية، ثمار لعمل عالي الكفاءة لدليل على ذلك، فالأهرام الضخمة كالمقابر الملكية دليل آخر على سطو الملوك وجبروتهم وسيطرتهم.

[8] Claude CHALINE, ***Les villes du monde arabe,*** Masson, Paris, 1989 .

رغم ذلك هناك تخطيط يقوم به أناس مختصون بأمر من الملك، من معماريين ونحاتين وعمال مهرة لإنجاز ما هو مطلوب بدقة متناهية[9].

فهذه المدن حسب باحثين بُنيت لتستوعب احتياجات الحكم وليس احتياجات السكان، فمدينة تل العمارنة لم تبن إلا لتكون مقرا لأخناتون، الذي قام بثورة دينية ليستقر بالضفة الشرقية من النيل، في مكان له مميزاته الطبيعية والدفاعية، واختط لنفسه مدينة ارتبطت حياتها بحياته التي لم تدم طويلا.[10]

I.3.3. المدن اليونانية (المدينة الإغريقية الحرة):

لم تكن المدينة اليونانية بالصورة التي عرفها التاريخ في مرحلتها الأخيرة، بل كانت عبارة عن ممالك صغيرة مستقلة، في كل واحدة منها عائلة حربية مسيطرة، وكانت هذه الدويلات غنية نسبيا لأنها كانت تشارك في التجارة البحرية للألفية الثانية ق.م، وبعد نجاح الاقتصاد الجديد القائم على الحديد، الكتابة والنقود المسكوكة، أي الاقتصاد النقدي الذي توسع إلى الحوض الشرقي للبحر المتوسط فيما بعد، فباستغلال الموقع والتبادل التجاري البحري، أصبحت المدينة الملكية تسمى بوليس (*Polis*) المدينة الأرستقراطية الديمقراطية.

I.1.3.3. تنظيم البوليس أو المدينة-الدولة(*Etat*):

في البداية كانت هناك تلة حيث يلجأ السكان للاحتماء بأنفسهم من الأعداء، وفيما بعد امتد التجمع السكاني على السهل المجاور وهو محاط بسور حصين، ليبدو الفرق واضح بين المدينة العليا *Acropolis* أو الأكروبول، والمدينة المنخفضة (*Asty*) أين تجرى الأنشطة والعلاقات المدنية. لكنها أجزاء من جسم واحد، لأن المجتمع الحضري هنا يعمل ككل موحد مهما كان إيقاعه السياسي.

أ. التنظيمات الضرورية للوظيفة الحضرية:

أ.1. الملجأ الجماعي (*le foyer commun*):

مخصص للآلهة التي تحمي المدينة، حيث تقدم القرابين، وتؤتى الطقوس والشعائر، ويستقبل الضيوف. في البداية كان مكان القصر الملكي، وفيما بعد أصبح مكانا رمزيا ملحقا للمبنى

[9]. مرجع سابق

[10]. الذيب (ب.)، **أثر الخلل الاجتماعي على المحيط العمراني(دراسة حالة بسكرة و باتنة)**، مذكرة دكتوراه،جامعة قسنطينة.2001

الذي يقيم فيه أصحاب المقام الأول للمدينة (*les prytanes*)، ويحمل اسم بريتاني (*prytanée*)، يشمل المذبح وخندق مملوء بالجمر، مطبخ وقاعة أو قاعات أكل.

أ.2. مجلس النبلاء والموظفين (*boulê*):

الذي يمثل جمعية المواطنين ويبعث بممثليه إلى بريتاني (*prytanée*)، ويجتمع في قاعة مغطاة تسمى البوليتريون (*bouleutérion*).[11]

أ.3. مجلس تجمع المواطنين:

الذي يجتمع لسماع قرارات القيادة أو للإعلام، فهي مكان تجمع مهيأ في الهواء الطلق وساحة السوق (متعدد الوظائف)، وفي المدن الديمقراطية تتواجد المجالس الثلاثة أو المجلسين الأوليين بجانب الأجورا (*Agora*). كل مدينة تمارس هيمنة على إقليم معين حولها يقل أو يكبر، تجلب منه وسائل معيشتها. والمدن اليونانية غالبا ما يكون لها ميناء على بعد مسافة معينة منها، بينما هي بعيدة عن الشاطئ كي لا تتعرض للهجمات، فاتصالاتها بالعالم الخارجي تتم بشكل رئيسي عن طريق البحر.

ب. النمو الحضري والمجال الفيزيائي للمدن اليونانية:

ب.1. مجال فيزيائي قد يصغر أو يكبر:

إقليم هذه المدن قد يصغر أو يكبر بالغزوات أو الاتفاق بين المدن المتجاورة، فمثلا مدينة سبارتا تمتد هيمنتها على مساحة 8400 كلم^2، أثينا القديمة وجزيرة سَلَمين تشمل على إجمالي 2650 كلم^2، ومن بين المستعمرات الصقلية الكبيرة سيراكوز المتربعة على 4700 كلم^2 و أجريجنت (*Agrigente*) على 4300 كلم^2.

لكن المدن الأخرى لها أقاليم صغيرة وأحيانا تضيق جدا، تيبس 1000 كلم^2، كورنث 880 كلم^2، ومن بين الجزر الأصغر لها مدينة أنجين 85 كلم^2، نَكسُس 450 كلم^2. من المدن الكبيرة هناك فقط رودس (*Rhodes*) 1460 كلم^2، التي وحدت مدنها الثلاث مع نهاية القرن الخامس، لسبوس (*Lesbos*) 1740 كلم^2 المقسمة بين خمس مدن، وكريت 8600 كلم^2 التي تحوي أكثر من 50 مدينة.

[11]. مرجع سابق

ب.2. تحديد النمو الحضري:

عدد سكان المدن اليونانية كان قليلا، وهذا ليس فقط لضعف الموارد، لكنه كان مقصودا كاختيار سياسي، فعندما تنمو مدينة وتتعدى حجما معينا، تنظم وترسل حمل لأجل تأسيس مستعمرة أو مدينة جديدة بعيدة عنها، فأثينا كانت تحوي 40000 ساكن (في ذلك الوقت) وثلاث مدن فقط، سيراسوز، أجريجنت و أجروس، تعدت أكثر من 20000 نسمة في القرن الرابع للميلاد، و سيراسوز توحدت بقوة المدن التي فتحتها ووصلت إلى 50000 نسمة.[12]

المدن ذات حجم 10000 نسمة (هذا الرقم طبيعي بالنسبة لمدينة كبيرة والمنظرون ينصحون بعدم تجاوزه) هي في حدود خمسة عشر مدينة، فمدينة سبارت في وقت حروبها مع الفرس تعدت 8000 نسمة، أنجين الغنية والشهيرة لا تحوي سوى 2000 نسمة. هذا التحديد لم يكن عائقا، بل بالعكس شرط ضروري لتنمية متناسقة للحياة المدنية، فالسكان يجب أن يكون عددهم كاف لتكوين جيش في حالة الحرب، لكن يبقى في حدود يسمح للتجمع السكاني بتعارف مواطنيه لاختيار رؤسائهم.

فنظريتهم هي أنه إذا نقص حجم المدينة كثيرا يخاف من زوال السكان، وإذا كبرت جدا فهي ليست مجتمعًا منظمًا ولكنها كتلة هامدة لا يمكن التحكم فيها أو حكمها حتى. لأن اليونانيين بوعي متحضر يعيشون كبشر أحرار في مدن مناسبة لهم، وليسوا كعبيد في وسط مدن كبيرة. بَيْد أنهم لا يتوقون إلى وحدة سياسية لأن علة شأنهم مستمدة بالتحديد من مصطلح البوليس، الذي عبره يحققون الحرية الجماعية للجسم الاجتماعي (الحرية الفردية يمكن أن تكون، لكن ليست ضرورية).

ج. مبادئ تنظيم المدينة اليونانية:

المدينة اليونانية تعتمد على أربعة مبادئ أساسية في تنظيمها المجالي وهي الخاصية الجديدة للحياة الجماعية:

ج.1. الوحدة: المدينة كل موحد، حيث لا توجد مناطق مغلقة داخلها أو مستقلة، يمكن أن تكون محاطة بسور، والمساكن الفردية كلها من النوع نفسه، وتختلف من حيث الحجم لا من

[12]. مرجع سابق

حيث النمط المعماري، موزعة بحرية في المدينة ولا تُكوِّن أحياء مخصصة لطبقات معينة أو لسكان من أصول مختلفة.

ج.2. مجال المدينة: ينقسم إلى ثلاث مناطق:

المناطق الخاصة بالسكن أو المجال السكني، المجال الديني (المقدسة) الذي تمثله معابد الآلهة والمجالات العامة موجهة للاجتماعات السياسية، للتجارة، للمسرح وللملاعب والرياضة...إلخ، الدولة هي التي ترعى المصالح العامة للمجتمع، وتسيِّر مباشرة المناطق العامة وتتدخل في المناطق المقدسة والخاصة أيضا.[13]

يلاحظ أن المجال الديني الممثل بالمعابد يحظى بالأهمية من بين المكونات الأخرى وذلك من حيث الحجم والنوعية، فهي تنتصب في موضع مهيمن بالنسبة للمباني الأخرى، وعمارته الخاضعة لبعض النماذج البسيطة والدقيقة من النظام الدوري والأيوني ومحسنة في العديد من الأمثلة المتكررة.

ج.3. اندماج مع البيئة الطبيعية:

المدينة في مجملها تشكل نظاما اصطناعيا مندمج مع المحيط الطبيعي، ومرتبطة بهذا الأخير بعلاقة حساسة، إنها تحترم الخطوط الكبرى للموضع الطبيعي، تعالجه وتدمج فيه إنتاجياتها المعمارية بكل دقة، كانتظام المعبد الذي له مخطط تناظري والمزخرف على طول محيطه بأعمدة منتظمة، المعوّض دائما بعدم انتظام التهيئات المحيطة به، اللذان يسبحان معا داخل عدم انتظام المكان الطبيعي. قياس هذا التوازن بين الطبيعة والفن المعماري أعطى لكل مدينة خاصية منفردة ومعروفة بها.

ج.4. تحديد النمو العمراني للمدينة:

جسم المدينة ينمو ويتطور مع الوقت، ويصل ابتداء من نقطة معينة إلى التوازن الذي يستحسن أن لا يفقده بتغييرات جزئية أو فرعية، فنمو السكان لا يعني توسع المدينة بلا حدود، وإنما بإقامة جسم جديد (*Neapolis*) يعادل أو حتى أكبر من الأول(*Paneopolis*)، أو استحداث مستعمرة في بلاد أخرى.[14] بهذه المبادئ الأربعة: الوحدة وحدة المدينة، التمفصل، التوازن مع الطبيعة وتحديد النمو والتوسع، المدينة الإغريقية (ممثلة بأثينا) تمثل بامتياز نموذجا عالميا، يحتذى به في عصرنا الحالي، إنها تعطي لفكرة المجتمع الإنساني ملامح دقيقة ومستدامة، ويكس هذا الامتياز خاصة

[13]. نفس المرجع السابق
[14]. نفس المرجع السابق

في مراحلها الأخيرة مع ظهور المخطط الشطرنجي (الهيبودامي) في العديد من المدن منها: *Rhodes*، *Milet*، *Pirée*. (الشكل رقم 02)

الشكل 02: المدينة اليونانية (*Milet*)،

المصدر: Leonardo BENEVOLO, 2004

I.4.3. المدن الرومانية: (روما المدينة والإمبراطورية العالمية):

عند الحديث عن الحضارة الرومانية لا يمكن تجاهل المحيط الذي ولدت فيه، ونعني بذلك الحضارة الاتروسكية التي انتشرت غرب إيطاليا خلال القرنين السابع والسادس قبل الميلاد، وأثرت مع الفكر اليوناني في إيجاد ملامح المدينة الرومانية وخاصة روما، التي كانت في بدايتها مدينة بلا أهمية على حدود الإقليم الاتروسكي كمستعمرة يونانية، وتطورت فيما بعد فأصبحت(*URBS*) أي مدينة بامتياز عاصمة الإمبراطورية الرومانية، التي سيطرت على حوض البحر المتوسط.

ففي عهد **تراجان** بلغت الإمبراطورية الرومانية أوج ازدهارها، وتبعتها روما لتبلغ أقصى تطورها وتنظيمها الفيزيائي الذي يبدو متناسقا ومتجانسا ونهائيا، حيث ساهم في المباني الكبرى العامة أحسن وأبرع فناني الإمبراطورية، وقد أُحترم ورُوعي فيها التوازن بين الهياكل المعمارية والجانب الجمالي - النحت، الزخرفة - كما في النماذج الإغريقية (اليونانية). كل منشأة مبنية تكون مجالا مغلقا ومستقلا، له توازن في حد ذاته. فروما بمختلف السيناريوهات الخاصة بها تغطي تفرق الإقليم، طامسة الشكل الطبيعي للأرضية ومتميزة جدا عن الريف.[15] على خلاف سابقتها اليونانية، فروما وصلت في القرن الثالث للميلاد إلى 700 ألف نسمة أو مليون نسمة حسب آخرين، فهي بذلك أكبر تمركز سكاني في العالم القديم. والمدن الرومانية كانت نسخة من مدينة روما وتتميز بتركيبتها العمرانية عن سابقتها الإغريقية وهي:

أ. المجال السكاني:

يتكون من نوعين، المساكن الفردية (*Domus*) ذات طابق أو طابقين بغرف محددة الوظيفة، تجتمع حول مجال مركزي (*Atrium*)، ومساكن جماعية (*Insolus*) لفائدة الطبقة المتوسطة والدنيا بطوابق متعددة.

ب. شبكة من الطرق الداخلية والخارجية:

المدينة الرومانية خططت على أساس محورين متعامدين:

محور غرب - شرق: دكيمانيس *Decumanus* ومحور شمال - جنوب: كاردو *Cardo*، ثم تتشكل المدينة داخل سورها بمكوناتها وفق المخطط الشطرنجي بشوارع ذات أبعاد منتظمة تسمح بأداء وظيفتها (طريق خاص للراجلين *Itenira*، عربة واحدة *Actus*، عربتان *Viac*، ...)، والجزيرات تأخذ وظائف مختلفة كالسكن والإدارة والخدمات والمنشآت العامة...إلخ،وقد طور الرومان شبكة الطرق الخارجية لتحقيق أغراضهم التوسعية، لما أنتجوه من تقنيات لبناء الجسور و الطرق الخارجية.

ج. طريقة التموين بالماء:

استخدم الرومان طريقة متقدمة جدا لجلب الماء من الجبال، بواسطة قنوات كبيرة تصل إلى حوض للتنقية، ثم توزع في قنوات صغيرة للمنشآت العامة والينابيع العمومية المنتشرة في المدينة، هذا التقدم سمح فيما بعد بتمويل المدن بالماء وهي بعيدة عن مصدره.

15. نفس المرجع السابق

د. المنشآت الضخمة:

تتميز بالضخامة وتعدد الوظائف، وتتمثل في المسارح، الفوروم (*Forum* الساحة المركزية)، مباني السيرك والحمامات والبراكتوريوم، وأعطت الدولة لها الاهتمام من حيث الفن المعماري والزخرفي أبرع الفنانين الرومان.[16]

و. المستعمرات الرومانية أو المدن الجديدة:

الإمبراطورية في توسعاتها على حوض البحر المتوسط، أقامت مدنا جديدة أو مستوطنات بأبعاد مختلفة تتراوح ما بين 15-200 هكتار، لكنها تقوم على نفس المبادئ والتنظيم السالف الذكر (المخطط الهيبودامي، المحاور الأساسية، والمنشآت العامة)،كمدينة تيمقاد بالجزائر...إلخ. (الشكل رقم 03)

الشكل 03: تيمقاد المستوطنة الرومانية بالجزائر

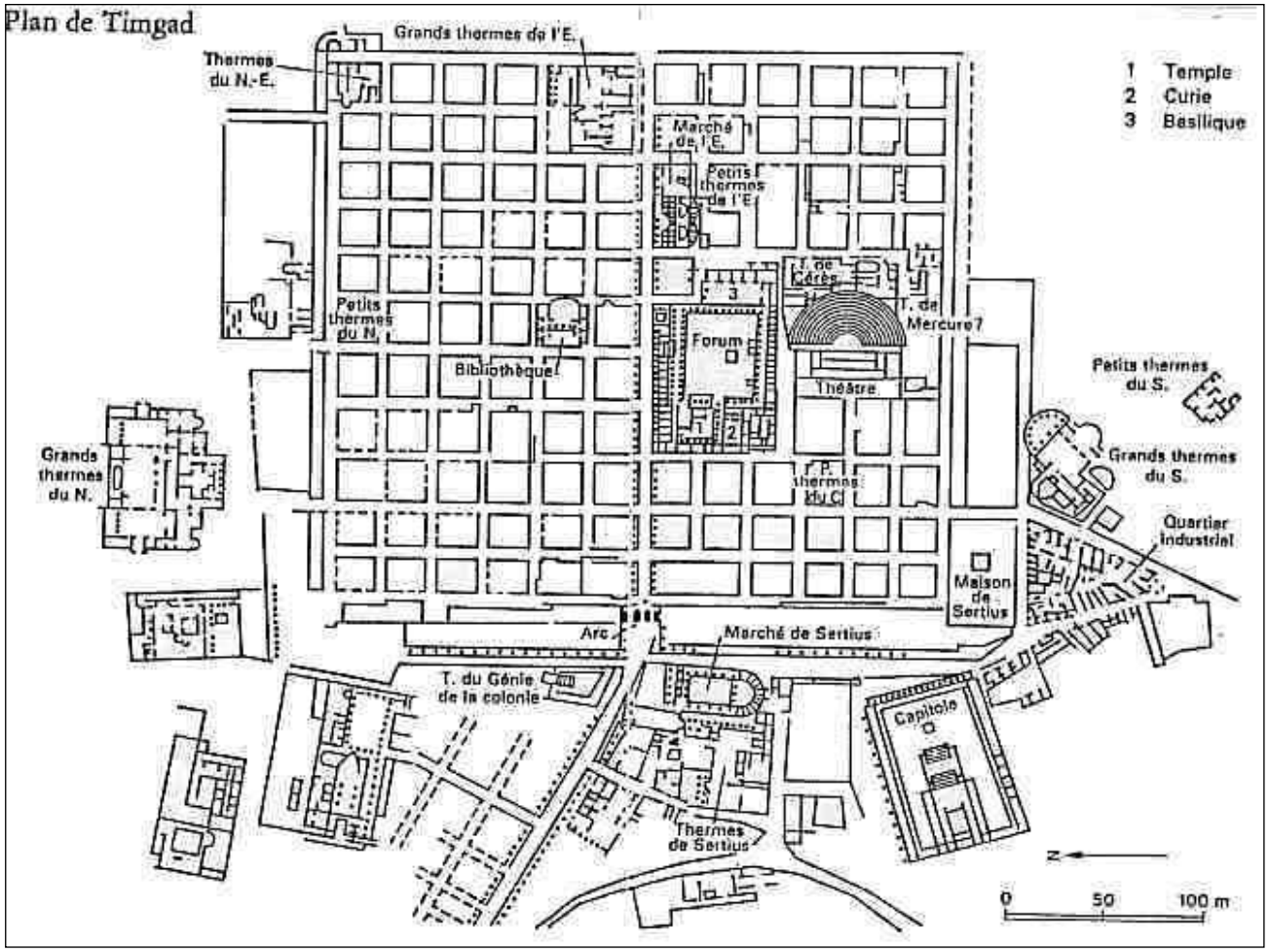

المصدر: Leonardo BENEVOLO, 2004

[16]. الذيب (ب.)، **أثر الخلل الاجتماعي على المحيط العمراني(دراسة حالة بسكرة و باتنة)**، رسالة دكتوراه،جامعة قسنطينة.2001

I.5.3. المدن الأوروبية للقرون الوسطى:

أهم ما يقال عن المدينة القروسطية أنها كانت تلقائية (عشوائية)، نظرا للظروف التي مرت بها أوربا في نهاية القرن العاشر للميلاد، حيث بدأت نهضتها الاقتصادية وزاد عدد سكانها، ونما الإنتاج الزراعي بها. أما الصناعة الحرفية والتجارة فقد تلقت دفعة جديدة بسبب استقرار الشعوب الغازية في هذه المرحلة والابتكارات التقنية في ميدان الزراعة. وأهم شيء هو تأثير المدن البحرية (البندقية، جنوا، بيس، أمالفي)، التي تكفلت بالتجارة مع العالم عبر البحر المتوسط، ونشطت التجارة بمدن أخرى داخلية، لذا فالمدينة في هذه المرحلة تدعى بالمدينة التجارية، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الحرفيين والتجار بها.

هذا التحول غير نظام الإقامة سواء بالمدن أو الريف الأوربي، فالسكان الذين لا يجدون عمل بالريف يهاجرون إلى المدينة، مما جعل كتلة الحرفيين والتجار تنمو بها على حافة النظام الإقطاعي. المدينة المحصنة آنذاك للقرون الوسطى كانت صغيرة جدا لاستيعاب هذه الحركة واستقبال تلك الأعداد، فتكونت عند أبواب المدينة تجمعات سكانية تمارس فيها التجارة. التي أصبحت بسرعة أكبر من النواة العتيقة، ومن الضروري إنجاز سور حصين آخر يحوي هذه التجمعات والمؤسسات الأخرى (الكنيسة، القصور...) التي تتواجد كلها خارج سور المدينة القديم. (الشكل رقم 04)

الشكل 04: مدينة بادو(*Ville de Padoue*)، مدينة القرون الوسطى.

المصدر: Leonardo BENEVOLO, 2004

I.1.5.3. بعض خصائص المدينة القروسطية: تتميز بعدة خصائص نوجزها فيما يلي:

أ. الاستمرارية (*Continuité*):

المدينة الأوروبية في القرون الوسطى لها شبكة طرق غير منتظمة، فالشوارع تشكل مجالا مستمرا وموحدا، لا يسمح بالتعرف أو أخذ صورة عامة على حي أو مدينة ما، الطرق ليست لها نفس الأهمية، لكنه يوجد تدرج مستمر لشرايين ثانوية ورئيسية، الشوارع الثانوية هي ممرات بسيطة، والأخرى تستخدم لأغراض شتى (التجارة، التجمع، ...). أما الساحات فليست مجالات مغلقة مستقلة عن الشوارع بل هي متصلة (استمرارية) بها مباشرة. المنازل كانت متعددة الطوابق، نظرا بشدة تركيز السكان بفعل السور الحصينة، أما عن نوعية المجالات فهناك مجال شامل موحد يظهر في

جل المدن، وبداخله نجد المباني العامة والخاصة، والتوازن بين المجالين متعلق بالتلاؤم بين التشريع العام والمصالح الخاصة.

ب. التعقيد (*Complexité*):

المجال العام للمدينة القروسطية له هيكلة معقدة، لأنه مكان مختلف السلطات (الأسقفية، البلدية، الأوامر الدينية...)، فالمدينة بكبرها ليس لها مركز موحد بل عدة مراكز، دينية (مع الكاتدرائية، وقصر الأساقفة) ومركز مدني (مع القصر البلدي)، مركز أو عدة مراكز تجارية مع قصور اتحاد التجار. هذه المناطق يمكن أن تتوافق جزئيا، لكن كثيرا ما لوحظ هناك تعارض بين السلطتين الدينية والمدنية، وكل مدينة مقسمة إلى أحياء لها هيئتها وتنظيمها الخاص بها، هذا ما لم يكن في المدينة سابقا. في القرن 13 للميلاد، عندما أصبحت هذه المدن أكثر كبرا، تشكلت بعض المراكز الثانوية في الأحياء المحيطية بتبني أنظمة وأوامر دينية جديدة مع كنيستهم.

ج. التركيز (*Concentration*):

المدينة القروسطية هي جسم سياسي ذو امتياز وطبقتها البورجوازية كانت أقلية من مجموع السكان، والتي زادت بسرعة وباستمرار من بداية القرن الحادي عشر إلى نصف القرن الرابع عشر. وحتما كان التركيز قانونها الأساسي، بتواجدها في مركز المدينة مكانها المفضل والطبقة الفقيرة في ضواحيها، أما أحياء المدينة فكانت تتميز بكثافة عالية وتركيز شديد للمباني التي كانت تتطور رأسيا.

د. قابلية وقدرة المدن القروسطية للتجديد:

مدن القرون الوسطى لم تأخذ شكلا نهائيا إلا من القرن 15 إلى القرن 18، أما في القرون الماضية فقد كانت في حركية بنموها السريع، وكان منظرها يوحي بأنها أكثر فوضوية وغير منظمة. لكن رغم ذلك فالوحدة كانت مجسدة ومضمونة من خلال تجانس الطراز القوطي، الذي وحّد أساليب وطرق البناء وزخرفة المباني عبر أوربا ابتداءً من القرن 12 للميلاد، وعليه فالخصائص الثلاثة الأولى بقيت محفوظة مع الزمن، وحددت الطبيعة الأساسية للمدن الأوروبية، أما الرابعة فلم يعد لها وجود مع أزمة النصف الثاني القرن 14.

وما يُلاحظ في القرون الوسطى أنّه لا توجد أي مدينة كبيرة، لكن هناك عدد كبير من المدن المتوسطة من بينها 12 في القرن 13 والقرن 14، التي وصلت بالتقريب إلى نفس الأبعاد والحجم (300 - 600 هكتار، 50000 - 150000 نسمة). برغم أن هذه الأرقام غير مؤكدة، إلا أن المدن الأكثر سكانا هي باريس وميلان، اللتان يمكن أن تكونا قد وصلتا 200000 نسمة والبندقية 150000 نسمة، فلورنسا 100000 نسمة. ولا مدينة تتعدى مدن العواصم الإسلامية في ذلك الوقت، حيث بغداد والقسطنطينية تجاوزتا مليون نسمة لكل منهما.[17]

I.6.3. المدينة الصناعية (الليبرالية):

I.1.6.3. إفرازات المدينة الصناعية:

مما لاشك فيه أن الثورة الصناعية التي ظهرت ابتداءً من منتصف القرن 18م، غيرت مجرى الأحداث خاصة في بريطانيا، وبسرعة بعد ذلك في كل باقي دول العالم، التي صنفت من بين التحولات الأساسية في تاريخ الإنسانية، لأنها أثرت في كل الميادين خاصة على المدن وتنظيمها، ومن بين إفرازاتها المميزة:

- النمو السكاني الناتج عن انخفاض معدل الوفيات، الذي ولأول مرة ينفصل بوضوح عن معدل الولادات، ففي إنجلترا مهد الثورة الصناعية مثلا انخفض معدل الوفيات من 35 ‰ إلى 20 ‰ من 1750 إلى 1850.
- ازدياد المنافع والخدمات الناتجة من الزراعة والصناعة والأنشطة الخدماتية بفضل التقدم التكنولوجي والاقتصادي.
- إعادة توزيع السكان على المجال، وتبعه دفع ديمغرافي وتحول في الإنتاج، فالسكان ملاكي الأراضي الذين كانوا مستغلين لها، أصبحوا أجراء وعمال في الصناعة، وبطبيعة الحال يتواجدون حيث تتوفر فرص الشغل في الأماكن الصناعية بالقرب من الآلة، بجانب مجرى مائي أو مناجم الفحم، المصانع في كثير من الأحيان تتركز حول المدن، مما أدى إلى تطورها بسرعة جدا أكثر من باقي مناطق البلاد، لأنها استقبلت الزيادة الطبيعية وتدفق الهجرة من الريف.

[17]. مرجع سابق

- تطور وسائل الاتصال بالإضافة إلى قنوات الملاحة، طرق العبور أنجزت حسب المناهج والطرق المتقدمة، وأهم شيء صاحب الآلة التجارية هو القطار البخاري عام 1825 في انجلترا، التي انتشرت بها طرق السكك الحديدية بسرعة وفي كل الدول الأخرى، وفي نفس العصر عُوضَت البواخر البخارية بالشراعية...، سمحت هذه الوسائل حتما بحركة كبيرة جدا للسلع والأشخاص، حتى السلع الثقيلة يمكن أن تنقل إلى حيث الطلب، وكل الأفراد مهما كانت طبقتهم الاجتماعية يمكن أن يقوموا بأسفار طويلة، أو السكن في مكان والعمل في آخر بالتنقل يوميا أو أسبوعيا.
- سرعة الانتشار والتوسع: هذه التغيرات والتحولات الكبرى حدثت في عشرات السنين فقط، ولم تؤدي إلى توازن جديد مستقر بل تركت الاحتمالات لتحولات أخرى دائمة أكثر عمقا وسرعة، فلم يحل أي مشكل نهائيا ولم تبق أي تهيئة فعالة لمدة لا تنتهي.
- اتجاهات الفكر السياسي: فقدان قيمة الأشكال التقليدية للمراقبة العامة للإطار المبني (المخططات العمرانية، القوانين،...) التي اُعتبرت قديمة الإيقاع، وفي نفس الوقت رفض تقبل المساوئ العائدة على المحيط كحقائق لا يمكن تجنبها، وضمان سلطة مصصحة للأخطاء بأفعال مدروسة.

هذه الاتجاهات مبنية على الليبرالية التي تدعو إلى الحرية في كل المجالات، فالاقتصاديون يوصون بتحديد تدخلات السلطة العمومية في كل قطاعات الحياة الاجتماعية (الجماعية)، خاصة التعمير، فآدم سميث نصح مثلا الحكومة ببيع الأراضي التي تملكها لدفع ديونها. النصائح قوبلت بترحيب من طرف الطبقات المسيطرة التي لها مصلحة السيادة خاصة في ميدان العقار، حرية الملكية الخاصة، دون توقع نتائج هذا على المستوى الحضري.

فبعض سلبيات النسق الفيزيائي (الاحتقان على مستوى النقل، الفقر،...)، أصبحت غير محتملة لحياة الطبقة الضعيفة، وانطلاقا من نقطة معينة، المحيط الذي تعيش فيه الطبقات. لذلك اقترح الراديكاليون والاشتراكيون معًا التدخل العمومي، لمعالجة المشاكل التي تعاني منها المدينة بنماذج نظرية جديدة.

وعليه خلال النصف الأول من القرن 19م تبين أن مشاكل وأخطاء المدينة الصناعية تبدو متعددة وغير عادية، يصعب حلها أو محوها كلية، فبين الحقيقة والمثالية، الفرق يبدو مستحيل السيطرة عليه. (الصورة رقم 01)

الصورة 01: المحيط العمراني غير اللائق للعيش، المدينة الصناعية.

المصدر: Leonardo BENEVOLO, 2004

I.2.6.3. الصورة الحقيقية والمثالية للمدينة الصناعية:

أ. الصورة الحقيقية: النمو السريع للمدن في العصر الصناعي أدى إلى عدم قدرة تلك النواة السابقة المشكلة في القرون الوسطى، أن تكون مركزا للجسم الجديد، فقد تكونت حولها منطقة مبنية جديدة، هذه النواة بهيكلتها السابقة تحوي المعالم الرئيسية التي كثيرا ما تسيطر حتى الآن على صورة المدينة، لكنها لا يمكن أن تصبح فجأة مركزا لتجمع كبير، فالطرق ضيقة جدا لاحتواء وسائل النقل والحركة والتجارة التي هي في توسع، المنازل صغيرة ومتراصة جدا لا يمكن أن تأوي أناسا أكثر كثافة، وأيضا الطبقات المالكة لها تركتها شيئا فشيئا لتستقر في الضواحي، وأصبحت المنازل القديمة جدا أكواخا للفقراء والمهاجرين الجدد. في نفس الوقت العديد من المعالم الأثرية من المدينة التاريخية كقصر النبلاء، تركت بحجة التقلبات الاجتماعية وقسمت إلى مساكن عديدة صغيرة.

المناطق الخضراء المتواجدة في الجسم القديم (حدائق المنازل، حدائق القصور الكبيرة، الحدائق،...) شغلت بمباني جديدة، المنازل، المستودعات صناعية، كل هذه التحولات ازدادت وتفاقمت في النصف الثاني للقرن 19 م. الضواحي لم تكن منفصلة عن المدينة القروسطية ، لكن هو مجال حر حيث تتزايد فيه أعداد كبيرة من المبادرات المستقلة: أحياء رفيعة، أحياء فقيرة، صناعة، مخازن، وتنصيبات تقنية، انطلاقا من مستوى معين، كونت وأسست هذه المبادرات نسيجا متراصا غير مخطط ولا متوقع في ذلك الوقت.

في هذا المحيط الصناعي أصبح التجانس الاجتماعي والمعماري للمدينة القروسطية مفقودا، فقد حلت محله الانفرادية، فالأفراد كالطبقات الاجتماعية لا يهمهم الاندماج في المدينة كمحيط جماعي، ولكن يتواجدون في أحياء مختلفة - أغنياء، فقراء، متوسطة -،والعائلات لها اتجاه العيش بعيدا بقدر الإمكان. فالفجوة بين الأغنياء والفقراء زادت، حيث المنازل الفردية مع حديقة مخصصة للأغنياء والطبقة المتوسطة، أما الفقراء فيسكنون في منازل متراصة ذات طوابق. كما شهدت المدينة مضاربين في ميدان السكن لبناء منازل العمال بمواد مسترجعة لتقليص تكلفتها، بسبب الضيق والتراص في النسيج العمراني هناك صعوبة في استخراج النفايات وكل الأنشطة تتم في الهواء الطلق كلعب الأطفال، غسل الملابس، مياه الصرف تجري وتتجمع في الطرق والممرات حيث تمر العربات وتتم حركة الراجلين.

الصورة 02: المصانع تطرح نفاياتها على المنازل

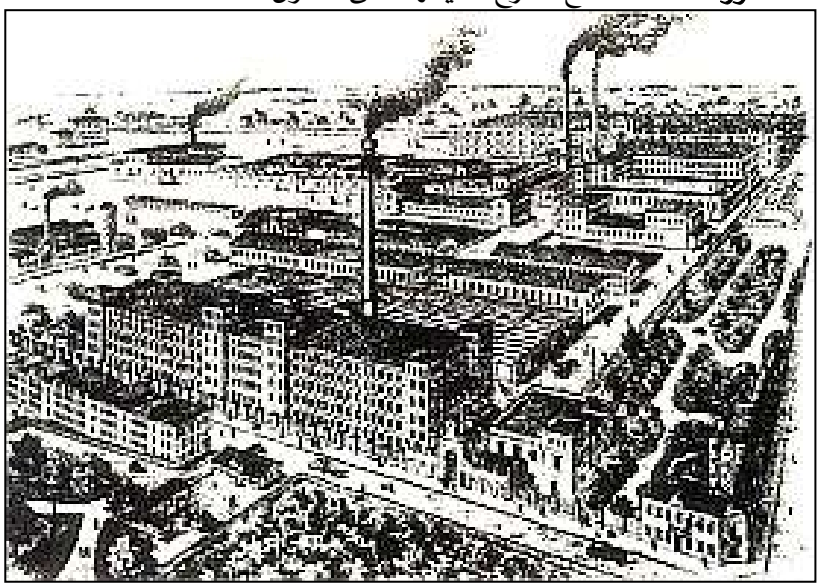

المصدر: http://fr.lacerca.com, 2010

بالإضافة إلى ذلك تتواجد الأحياء الأكثر فقرا وبؤسا في المناطق غير المقبولة تماما للسكن، بالقرب من المصانع (الأحياء العمالية) وطرق السكك الحديدية، بعيدة عن المساحات الخضراء، فالمصانع تطرح نفاياتها على المنازل مع دخانها وضجيجها ملوثة المياه والهواء، وأدخلت التجارة لتزيد ما تطرحه المنازل. (الصورة رقم 02)

هذا المحيط الفوضوي وغير المقبول - يسمى المدينة الليبرالية - كان نتيجة تجمع العديد من المبادرات العامة والخاصة غير النظامية وغير المنسقة، أي عدم الاهتمام بالإنسان كإنسان بل كآلة للإنتاج والعمل. الحرية الفردية التي اعتبرت كشرط للتنمية الاقتصادية والصناعية، أظهرت وأفرزت عدم كفاية لمراقبة المشاكل الناشئة في ميدان البناء والتعمير، اللذين هما نتاج التنمية الاقتصادية.

إذا كان يبدو أن الطبقة الفقيرة هي التي تعاني من مساوئ المدينة الصناعية، فإن الطبقة الغنية لا يمكن أن تفلت من ذلك كلية، فنحو 1830 جاءت الكوليرا على الكل من آسيا إلى أوربا، وفي المدن الكبرى تطورت أوبئة عديدة اضطرت المسيرين لمعالجة على الأقل الجانب الصحي، من هنا بدأ الخروج على مبدأ عدم التدخل في المحيط العمراني والاهتمام بالجانب النظري بالدفاع عنه في الميدان خلال الفترة الأولى للقرن 19، تقارير ميدانية عن وضعية الصحة وظروفها في المدن، ولسنوات عديدة وصلت لأول قانون صحي في صيف 1848، وتبنته العديد من الدول في تسيير المدينة ما بعد الليبرالية (بعد 1850).[18]

ب. **الصورة المثالية:** هي ما يتعلق بالنظريات ابتداءً من 1815، كظهور بعض الاقتراحات: الثورة السياسية والعمرانية لتغيير التنظيم الاجتماعي والعمراني، فالمجتمع القديم أنتج مثال الثنائية (ريف-مدينة)، أما المجتمع الجديد فعليه إنتاج نموذج جديد للمكان بأبعاد مدروسة، وسيط بين المدينة والاستغلال الزراعي كاف لإيجاد هيكلة موحدة، لكن كبيرة نوعا ما للسماح بحياة اقتصادية وثقافية كاملة وكافية ذاتيّا. نماذج كالتي اقترحها: *Robert Owen*، *Charles Fourier*، نموذج *Jean Baptiste Godin*.

هذه النماذج مرت إلى النقاش خلال النصف الثاني للقرن 19 م، وهي على المستوى النظري ضد المدينة الليبرالية. في الواقع حركت الإشارة الموضوعة على الحرية الفردية نحو التنظيم الجماعي، وترى حلول عامة لأوجه الحياة العائلية والاجتماعية، فهي ثمرة اعتراض للظروف الحياتية غير المقبولة في المدن، وتبحث لأول مرة لكسر الصعاب والاتجاه نحو البرمجة العقلانية. هذه

[18]. مرجع سابق

النظريات التي لم تجد في أغلبها تطبيق في الميدان، كانت لها استمرارية لتظهر في البحث عن العمارة الحديثة فيما بعد.[19]

I.7.3. المدينة ما بعد الليبرالية:

هذه المدينة المبنية على تدخل الدولة في التركيبة العمرانية بعد 1850، فالحرية الكلية المرتبطة بالمبادرات الخاصة محدودة من تدخل الإدارة، تثّبت القوانين وتنجز الأشغال العمومية، وتبقى هذه الحرية مضمونة في إطار هذه المحددات الضيقة جدا، هذا النموذج الذي يدعى مدينة ما بعد الليبرالية حَظِي بنجاح سريع مباشر ومستدام. (الشكل رقم 05)

الشكل 05: مدينة باريس عام 1850 قبل أشغال هوصمان (*Haussmann*).

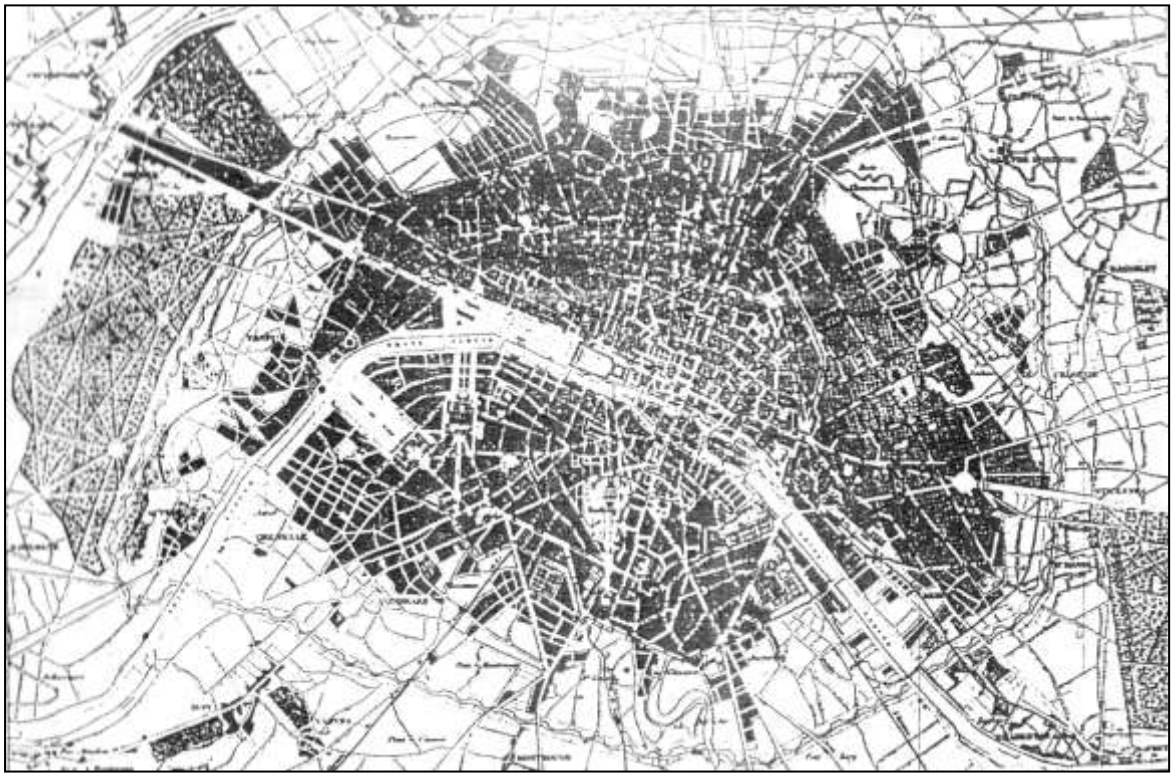

المصدر: Leonardo BENEVOLO, 2004

هذا النموذج سمح بتهيئة المدن الأوروبية الكبيرة وفي مقدمتها باريس مع البارون هوصمان (*Haussmann*)، وتأسيس المدن الاستعمارية بنفس المبادئ في كل مناطق العالم. تأثيرها أيضا يمتد بطريق غير منتهية إلى تنظيم المدن التي نعيش فيها اليوم.

[19] Maouia SAIDOUNI, ***Elément d'Introduction à l'Urbanisme,*** CASBAH Edition, Alger, 2000.

I.1.7.3. خصائص المدينة ما بعد الليبرالية:

أ. الإدارة العامة والملكية العقارية تأتي بالموافقة:

المجال والعقار المتعلّق أو الموثوق بأحد أو بآخر يجب أن يكون معروفا، الحدود بين هذه المجالات محددة بكل دقة، والإدارة تسير المجال المتعلّق على الأقل بما هو ضروري لشبكة الاتصالات (الطرق والشوارع، الساحات، سكك الحديد،...) والهياكل القاعدية (الصرف الصحي، وفيما بعد الكهرباء والغاز، الهاتف،...). أما القطاع الخاص فيسيّر كل ما تبقى، أي الأرضيات المخدومة من طرف هذه الشبكات والهياكل القاعدية، حتى هذه الإدارة عندما تريد أن تنجز مبان أو تهيئة مجالات حرة للمنفعة العامة (مدارس، مستشفيات،...)، توضع بالتناوب مع المشاريع الخاصة، تتصرف كمالك يدخل في تنافس مع الآخرين.

ب. استعمال الأراضي متعلق بالمالك الوحيد (خاص أو عام):

الأرض يتصرف فيها مالكها الوحيد كما يشاء والإدارة ليس لها إلا تأثير غير مباشر عليها، وذلك عن طريق القوانين غير المباشرة، التي تحدد أبعاد المباني وفقا لتلك المجالات العمومية وتحدد أو تثبّت المباني المجاورة.

ج. الحدود بين المجال العام والخاص واضح تماما:

التنظيم الصفي كافٍ لرسم مخطط المدينة، فالمباني يمكن أن تكون مبنية على طول انتظام (الصف) خاصة في النواة المركزية حيث تسيطر الأنشطة التجارية. والتنظيم الأكثر ملاءمة هو الرواق المغطى، الذي يستغل كقناة للسير والحركة وتمويل الدكاكين التي تتواجد في الطابق السفلي. كل الوظائف الأخرى (سكن، مكاتب،...) تقع في الطوابق العلوية، وتعاني من مساوئ كالاحتياج للهواء النقي، الضجيج، نقص الضوء... .

أما المباني الخارجة عن هذا التنظيم الصفي، فإنها تستفيد من عدم الوقوع في المساوئ السالفة ومن قلة الكثافة، ولا تكون إلا في مناطق الضواحي حيث يسيطر السكن الفردي. في الواقع، يمكن استغلال الأرضيات بطريقتين متعادلتين عمليا من وجهة نظر اقتصادية: سكن بكثافة ضعيفة للمساكن عالية التكلفة (فيلات للطبقة الغنية،...)، وسكن بكثافة عالية للمساكن الأكثر اقتصادية - بنايات بعدة طوابق بجانب الطريق مخصصة للطبقة المتوسطة-.

هذا التنظيم في ضواحي المدينة انجرّ عنه ارتفاع لتكلفة السكن، الذي أجبر السلطات على الاحتفاظ بعدد معين من المساكن للطبقات الفقيرة، و هكذا بدأت الضاحية تتراص وتتضاعف بسرعة (مؤسسات صناعية، مخازن،...). كل هذه العناصر ضرورية لسير المدينة، لكنها ليست منسجمة مع المخطط المرسوم وبذلك فهي مدفوعة نحو الضاحية كمنطقة ثالثة مكثفة *Banlieue*، وهي خليط من المدينة والريف الذي نجده أكثر بعدا وشيئا فشيئا يتجه إليه نمو المدينة.

I.2.7.3. بعض سلبيات المدينة ما بعد الليبرالية:

- الكثافة المفرطة للمركز والاحتياج للسكن، صُححا بعمليات كالحدائق العامة التي توفر عينة اصطناعية من الريف، والمنازل الشعبية المبنية مع العامة كأجنحة على حافة الطريق أو فيلات صغيرة مبنية جانبا، لكن هذا العلاج غير كافٍ فالاحتياج للسكن جعل أزمته تتفاقم.

- المدينة ما بعد الليبرالية تتموضع (تتطابق) على المدينة القديمة، نواة القرون الوسطى وتنوي تدميرها فحولت الشوارع القديمة إلى أروقة، لكن هذا الهدم ليس عام أو شامل فهو يحترم المعالم الأساسية، الشوارع والساحات الخاصة جدا، المباني العتيقة (الكنائس، القصور،...)، ولقد تم الحفاظ عليها في المدن الحديثة كمتحف في الهواء الطلق. حضور المعالم العتيقة لا تكفي لتعويض واستدراك بصفة شاملة اختلال التوازنات في المدينة.

- الاختصاصيون الضروريون من أجل أداء المدينة لوظائفها يجب قبولهم لدور ثانوي، الذي يخضع للارتباط بين البيروقراطية الإدارية وملكية القطاع الخاص، فليس لهم مناقشة القرارات المتخذة، لكن يجب أن يكون لهم الاختصاص الضروري لتنفيذها والمهارة الضرورية لجعلها مقبولة.

- التفرقة بين التقنيين والفنيين أدى إلى زوال التجانس والتناسق عن المدينة، ولم يكن هناك شخص ليراقب الإنتاج كواحد موحد (*Un Tout*)، آلية التركيب الحضري دائما محتقنة لأن التجهيزات العمومية تبقى غير كافية، بينما شغل الأراضي الخاصة وصل وتعدى معايير الاستعمالات القصوى المحددة من طرف القوانين.

هذه السلبيات التقنية والاقتصادية تثقل كاهل الطبقات الهشة، وأصبحت المدينة آلة كبيرة مميزة، تؤكد سيطرة الطبقات النافذة، وأحسن مثال على هذه المدن هي باريس، عندما قام البارون هوصمان بأعماله الشهيرة لتحديث المدينة: فتح وشق شوارع في النسيج العمراني القروسطي مع العمارة الباروكية (1853-1870) وتبعتها في ذلك مدن أخرى كفيينا وغيرها. (الصورة رقم 03)

الصورة 03: باريس اليوم، بتأثير المدينة ما بعد الليبرالية

المصدر:http://arz.wikipedia.org/wiki , 2010

I.8.3. المدينة الحديثة:

كان هدف العمارة الحديثة هو البحث عن نموذج جديد للمدينة، باقتراح منهجية أو طريقة عمل جديدة، متحررة من التقسيمات المؤسساتية الماضية، لأن المدينة في ذلك الوقت بدأت تعاني من نمو حركة النقل والتنقل، التجارة والتجهيزات الحضرية الجديدة (الغاز والكهرباء، الهاتف، النقل على السكك، على السطح أو تحت الأرض)، التي وجدت نفسها تحت الضغط في المجالات العامة غبر الكافية للمدينة ما بعد الليبرالية، فالمدن الأوروبية كما في العالم تتطور وتنمو بسرعة أكبر، هذه التحولات أضعفت الأشكال التقليدية للتسيير واستوجبت تجديد الإطار المبني.

فخلال العقد الثاني من القرن العشرين، كل الخبرات المنفردة اتخذت لتشكيل حركة موحدة رغم أن هناك تخبط، فإن الباحثين وضعوا بحثا جديدا موحدا ويعملون على نفس المشاكل، مقترحين حلولا مقارنة وتتزايد وتتحسن مع الوقت، المحطات الرئيسية لهذا البحث المستمر في الخمسين سنة للقرن العشرين يمكن اختصاره فيما يلي:

I.9.3. المدينة المعاصرة (الوضعية الحالية):

قُبل في المدينة المعاصرة جزءٌ من بحوث العمارة الحديثة ورُفض الجزء الآخر، وأصبحت المقاربة العلمية لمشاكل الوسط المبني في هذه المدينة، الوسيلة الوحيدة للمحافظة على توازن

المصالح العقارية التي أوجدت في القرن 19 م، هذا التوازن لم يكن المصدر الوحيد لتميز بعض الطبقات الاقتصادية، لكن يمثل سلطة لمجموع الطبقات المسيطرة، وبهذا الفعل لا يوجد أي إيقاع سياسي إلى حد اليوم عرف الإفلات بشكل كامل من هذه الوسيلة.

في بعض البلدان كإنجلترا، هولندا، الدانمارك، سويسرا وفرنسا تدخل السلطات العمومية قبل خصائص البحث المعماري الجديد، وتطويره حتى تكوين نظام جديد لبناء وتسيير المدينة، لكن مع أخذ القديم. هذا التدخل لم يقض على تركيبة المدينة ما بعد الليبرالية التي مازالت تسود في العالم المعاصر، لكن هذا التدخل أنشأ عمليا مدينة أخرى بتجريب اقتراحات البحث النظري التي حسنت مع الوقت، هذه الاقتراحات الشجاعة والمستقبلية لا تعمل إلا لنسيان أو تغطية أخطاء وصعوبة تركيبة المدينة ما بعد الليبرالية وعليه فالمدينة المعاصرة لها صورتان مختلفتان وهذا حسب مكان تواجدها:

- ففي البلدان المتقدمة (أوربا والولايات المتحدة) المواجهة بين التسيير التقليدي والبحث الحديث للمدينة ما زالت جارية، ونتيجة هذه المواجهات يمكن أن تكون تأكيد للمدينة التقليدية وتستعد أكثر أو أقل تجسيدا لهذه الظاهرة، أو إنجاز الخيارات التخيلية للعمارة الحديثة.

توازن المجال الفيزيائي في بعض البلدان، تم الحفاظ عليه عن طريق البرامج الموضوعة عمليا من طرف السلطات العمومية، تنمية المدن مراقبة بطريقة عقلانية، وإرضاء لبعض المقتضيات المحددة من البحوث النظرية كمنزل بسعر مقبول، حركة الراجلين مضمونة لمعظم السكان الحضريين.[20]

الصورة 04: المدينة المعاصرة، والمفارقة التي تحويها

[20]. مرجع سابق

- أما باقي دول العالم، المدن تتطور وتنمو بسرعة، فالسكان الحضريون يتعدون بها إلى النصف نسبة إلى مجموع السكان، هذا النمو يقود عامة إلى نتائج مختلفة جدا، فالمباني المطابقة للقوانين المسقطة من طرف المعماريين، والمدن التي تخضع للمخططات العمرانية ومجهزة بخدمات عمومية، كالطرق، مواقف السيارات، حدائق،...إلخ، لا تخص إلا جزء من السكان.

أما الجزء الآخر ليس بالضرورة أن يستعملها أو يستفيد منها، وينتظم بوسائله الخاصة في أماكن أخرى غير منظمة، كثيرا ما تكون بجانب الأماكن المنظمة، لكن دائما مميزة وواضحة، فالأرضيات محتلة بدون عنوان للملكية، المنازل مبنية بوسائل مسترجعة، التجهيزات العمومية تكون ناقصة أو تدرج فيما بعد حسب معايير تختلف عمَّا أُخِذ به في باقي المدينة.

هذه الأماكن غير منظمة ميت بالمناطق المهمشة من المدينة (*Marginaux*)، لأنها اعتبرت كحاشية ثانوية للمدينة ما بعد الليبرالية، فكل مدينة من العالم تعتبر نواتها الصغيرة من السكان في وضعية غير رسمية، والتي تعيش في بيوت الصفيح في المحيط الأقصى لها، أو تنام تحت الجسور. لكن في عالم اليوم هذا التعريف غير مقبول، لأن هذه الأماكن غير المنتظمة تكبر أكثر سرعة من الأماكن المنظمة، وتأوي من الآن فصاعدا في معظم البلدان الجزء الأكبر من السكان.

في الجزء المنظم للمدينة تطبق مع نجاح أقل أو أكبر، الطرق الحديثة للتخطيط الحضري والمعماري، لكن هذه الطرق خلقت امتياز من البداية، حيث أصبحت التقنيات الرفيعة لتحسين شروط وظروف الحياة والعيش لطبقة مفضلة، ومميزة دائما أكثر من باقي الناس. (الصورة رقم 04)

II. العلاقة بين المدينة والإنسان:

يسعى الإنسان منذ القِدَم إلى تنظيم حياته باتجاه معين، فقد درج إلى الانضمام إلى تجمعات بشرية أكبر وأكثر مع غيره من البشر فيما تسمى مُدنًا اليوم، ردًّا على طبيعته البشرية ، فقد قال ابن خلدون في الفصل الأول من العمران البشري في مقدمته: «...إن الاجتماع الإنساني ضروري، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بطبعه، أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم وهو معنى العمران، وبيانه أن الله سبحانه خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح

حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء، وهداه إلى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله، إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء، غير موفية له بمادة حياته منه...».[21]

تَرْكُ الإنسان لمواطنِه القديمة (غير المدنية: كهوف ومغارات...)، لطالما توقفت على إنتاج الفائض، لتمويل المدن التي كونها ويعوزها الاكتفاء الذاتي. فقد شهد التاريخ كيف وسّعت المدن من قاعدتها الغذائية بالغزو والقهر، ثم بالآلية والمكننة والاكتشاف العلمي، فكانت النتيجة مدنا أكبر وأوسع، لا زالت تنمو وتتوسع وتكاد تنفجر في بعض البقاع كاليابان، بل يشك الباحثون فيما إذا كانت لا تزال حية تؤدي وظائفها، فقد أصبحت في عصرنا حلم الإنسان وهدف إقامته، سواءً أكان مضطّرا أو مخيّرا.

1.II. فلسفة مفهوم المدينة:

المدينة لها مفاهيم متعددة بتعدد اختصاصات الباحثين ورؤاهم لها، وتبدو الصعوبة بمكان تحديد أو الاتفاق على مفهوم معين، نظرا لطبيعة المدينة الشديدة التركيب والتعقيد، لذلك سنقتصر إلى إبراز بعضها بإيجاز لهذا المفهوم.

إن المدينة خلاصة تاريخ الحياة الحضرية ، فهي الكائن الحي كما عرَّفها لوكوربيزيه (*Le Corbusier*) ، فهي الناس والمواصلات وهي التجارة والاقتصاد، والفن والعمارة،والصِلات والعواطف، والحكومة والسياسة،والثقافة والذوق، وهي أصدق تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم، وهي صورة لكفاح الإنسان وانتصاراته وهزائمه ، وهي صورة للقوة والفقر والحرمان والضعف .

وقد عرفها لويس ويرث (*Louis Wirth*) بأنها طراز متميز للحياة الجماعية الإنسانية، وهي - نسبيا- موطن أكبر وأكثف وأدوم لأفراد غير متجانسين اجتماعيا، بذلك فالمدينة تاريخيا تعتبر البوتقة التي اختلطت وذابت بداخلها الشعوب والأجناس والثقافات، فهي تجمع أناسا من أطراف الدنيا مختلفين، ولأنهم مختلفون فهم أنفع لبعضهم البعض مما لو كانوا متجانسين ذوي عمليات متشابهة.[22]

[21]. إبن خلدون عبد الرحمان،**المقدمة (ج2)**، موفم للنشر،الرغاية، الجزائر العاصمة.1991

[22]. رشوان حسين عبد الحميد، **المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر.1998

هذا التعريف جامع رقم أنه لا يعبأ بافتراضات غير ضرورية، كالتي نجدها في قاموس التعمير والتهيئة العمرانية الذي يحدد ثلاث شروط يجب أن تتوف لكي نقول عن تجمع بشري بأنه مدينة هي:

- تجمع أو مجموعة من البنايات (*Agglomération de construction*).
- بعض المظاهر (الخطوط) الاجتماعية للسكان (الوضع قبل القرن 18م)، وحسب سانسن (*Sonson*): السكان لهم الحق في الغنى وتكون لهم وحدة الشعور (الجماعة) والتنوع اليوم، فالسكان يعملون بالتجارة والصناعة ولإدارة وأنشطة العلاقات. حسب قاموس لاروس *Larousse*: السكان يمارسون أنشطة راقية (*Professionnelles*)، متنوعة خاصة بقطاع الخدمات.
- حجم معين، حسب سانسن *Sonson*: تكدس كبير للسكان (*Un grand amas*) وحسب لاروس *Larousse*: تجمع نسبي مهم.

حسب قاموس التعمير والتهيئة العمرانية فإن إزالة اللبس أو أية صعوبة، من الأحسن أن تنطلق فكرة تسمح بإيجاد ما حمله كل من: الجغرافي، الديمغرافي، السوسيولوجي، الاقتصادي، الايكولوجي، في دراساتهم التي تطرقت إلى الحقيقة الحضرية، وهي أن المدينة انحدرت وكانت نشأتها من الحاجة إلى تفاعل البشر، ومن أجل الميزات والفضائل التي يأتي بها هذا الأخير. وتتواجد محدودة بشروط أو مقتضيات لها وقعها على حياة العلاقات البشرية، أو بالسلبيات التي تولدها. المدينة إذًا ولدت أساسا من الوظائف المركزية للتبادل، من مواجهة والتقاء جماعي. أسباب ودوافع التفاعل ليس لها حدود، وهذا ما يفسر التنوع المدهش للمدن.[23]

هذا المفهوم الذي يعتمد على معايير معينة، ويرُد وجود المدينة أساسا إلى رغبة الناس في التجمع والتفاعل لأسباب كثيرة، يؤكد ما ذهب إليه ابن خلدون سابقا من أن الإنسان مدني بطبعه. والمدينة أيضا تستمد ماهيتها من المفهوم الحضري للمكان... ومن صيغة معينة لتعامل الإنسان مع الإنسان، من تفاعل بشري بين أفراد المكان لسد حاجياتهم بالصورة الطبيعية

23. MERLIN, Françoise CHOAY, ***Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement***, Paris,1987Pierre .

الممكنة. وهي بصورة أولية مكان للعيش والعمل والعبادة والتسلية، وهي الجهد الاجتماعي للإنسان ليُؤمن لنفسه مكانا يأوي إليه دائمًا...، نشأة المدينة عادة تكون نتيجة حتمية لتلبية احتياجات مجموعة من الأفراد اضطرتهم الظروف المعيشية بأن يقطنوا بمكان ما.

وبشكل عام فقد تناول لويس ممفورد (*Lewis Mumford*) المدينة باعتبارها حقيقة تراكمية في المكان والزمان، ومن هذا فإن تاريخها يمكن استقراؤه من خلال التراكمات التاريخية، وفي تطورها من حيث الزمان تأخذ شكلا تتابعيا من حيث الوجوه التي مرت بها، وكنتيجة لذلك التتابع تعد تراكمية في المكان.[24]

ونجد من فسر المدن في ضوء ثنائيات تتقابل بين المجتمع الريفي والحضري، ومنهم من فسرها في ضوء العوامل الايكولوجية، ومنهم من تناولها في ضوء القيم الثقافية [25]:

- **إحصائياً:** تشير الإحصائيات إلى أن كثافة أكثر من 10000 شخص في الميل المربع الواحد تشير إلى وجود مدينة بحسب رأي مارك جيفرسون (*Mark Jefferson*)، ومن مصلحة الإحصاء في جامعة الإسكندرية تعرف المدينة بأنها تعتبر من الحضر والمحافظات والعواصم المراكز، ويعتبر ريفا كل ما عدا ذلك من البلدان.

- **قانونياً:** هي المكان الذي يصدر فيه اسم المدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية.

- **حجمياً:** فقد عرفت المدينة في ضوء عدد السكان ولقد أجمعت بعض الهيئات الدولية على أن المكان الذي يعيش فيه أكثر من 20000 نسمة فأكثر يعتبر مدينة ، أما في أميركا فقد اعتبرت أكثر من 2500 نسمة يشكلون مدينة، أما في فرنسا فأكثر من 2000 نسمة يحددون مدينة، وكذلك في القطر السوري فإنهم يعتبرون 2000 نسمة تشكل مدينة .

- **اجتماعيا:** المدينة ظاهرة اجتماعية، وهي ليست مجرد تجمعات من الناس برأي روبرت بارك مع ما يجعل حياتهم أمرا ممكنا، بل هي اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد، وهي في النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن ،ولهذا السبب تعتبر منطقة ثقافية ، تتميز بنمطها الثقافي المتميز.

[24]. حبيب وحيد حلمي، **تخطيط المدن الجديدة**، دار ومكتبة المهندسين، العباسية- القاهرة، مصر.1991
[25]. مرجع سابق

- **وظيفياً:** لا يوجد للمدينة وظيفة واحدة بل لها عدة وظائف:

- فهي وحدة عمرانية ذات تكامل وظيفي، فهي لا تشمل قطاع الزراعة فحسب (كما في الريف) بل تتعداه للصناعة والتبادل التجاري والصناعات الثقيلة، وتجارة القطاعين الخاص والعام، والحرف وكل ماله علاقة بوصول تطورها إلى العالمية، وتسمى هذه الصناعات بالصناعات الحضرية.
- ويصف ديكنسون (*Dickinson*) المدينة بأنها محلة عمرانية متكدسة، يعمل أغلب سكانها، بحرف غير زراعية كتجارة القطاعي والصناعة والتجارة.
- أما **د.عاطف غيث** فيعرف المدينة على أنها المكان الذي يعمل أغلب سكانه في مهن غير زراعية ، وما يجعل المدينة شيئا محددا ،هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية.

- **تاريخياً:** وعرف المدينة لويس ممفورد (*Lewis Mumford*): بأنها حقيقة تراكمية في المكان والزمان ،ويمكن استقراء تاريخها من مجموعة التراكمات التاريخية، والأخذ بالمبدأ التاريخي الذي يقول أن المدينة تاريخ قديم ، وأن التعرف عليها يتم من خلال الشواهد العمرانية القديمة، وبالتالي فإن الحكم عليها من هذا المنطلق غير مقبول .

- موقعياً: تنشأ المدن في مواقع مختارة تتمتع بأفضليتها عن سواها من المدن ،ويرى الجغرافيون أن المدينة حقيقة مادية مرئية من اللاندسكيب ، يمكن تحديدها والتعرف عليها بمظهر مبانيها وكتلتها وطبيعة شوارعها ومؤسساتها وكذلك تفردها بخط سماء مميز *Profile Urban*.

وهناك نقاط علام جغرافية وعمرانية تحدد مفهوم المدينة موقعيا ، فالنقاط الجغرافية:

-نقاط جغرافية بيئية(خطوط الساحل، بحر، سلسلة جبال، أنهار وتلاقي فروع).

-عقد تلاقي طرق النقل(مواصلات، سكك حديد، سيارات).

-نقاط إستراتيجية تجمع بين مزايا البر والبحر(أنفاق ومواقع نقل جوي وبحري وضائق).

أما نقاط العلام المميزة عمرانيا ومعمارياً ،مثل تعريف توماس وكوين (*Thomas W. Queen*):

-وجود المباني المرتفعة والمتقاربة والمنازل ومكاتب الإيجار.

-كثرة وكثافة السكان العالية.

-الهيئات الاجتماعية الغير موجودة في الريف.

-عادات وتقاليد أهل الريف.

-المهن والحرف المتعددة.

- تميز المدينة بالحركة.

-تعقد الحياة والروابط بين سكان المدينة والمدن الأخرى. - تعدد الأقليات في المدينة.
-المدينة مركز إشعاع ثقافي وفني وعلمي. [26]

2.II. الإنسان كعنصر أساسي للمدينة:

يبدو أن المدينة أفرغت من مفهومها الإنساني، وهمّشت العنصر الأساسي لها وهو الإنسان. على اعتبار ارتفاع عدد سكان المدن في عصرنا بات يشكل عبئا عليها، وأصبح الإنسان يشكو منها، وتغييبه كقوام للتنمية بها، وعليه فإن المدينة ليست مجرد مكان يتجمع فيه الناس، بل هي المحيط الذي يحقق فيه الإنسان ذاته كمخلوق اجتماعي ومادي، والمجتمع أشبه بمنظمة هرمية، بحيث يعتمد تشغيل المجتمع على تداخل أعمال المؤسسات، الذي أفرز الارتباط بينها والمدينة كموقع مادي. بناءً على هذا عرف البعض الآخر المدينة كمجموعة اجتماعية ـ مادية، من أبناء البشر الموجودين في مكان معين تعمل المؤسسات على تكوين الأنماط (النماذج) التي تشكل ظروف الناس، وتعمل على توزيع الحياة داخل هذا المكان المعين.

هذا التعريف يعبر عن الطبقات في المدينة المعاصرة، حيث الحقيقة المادية الاجتماعية أفرزت طبقة اجتماعية تتربع على المؤسسات الاجتماعية والثقافية والحضرية والسياسية. بينما الثورة الصناعية الأولى لا تمثل المدينة مكانًا للإنتاج فحسب، بل كانت مركز الأعمال المتداخلة، ومكان الاستقرار لذلك الجمع من المواطنين الذين يشكلون القوة العاملة (الآلة)، والسوق يستوعب (المنتجات الصناعية) معًا، أي أن الفرد كمُنتج ومستهلك في آن واحد.

في ظل تطور المؤسسات، حدث توسع سكاني ومادي للمدينة أدى إلى ما يسمى حاليا بالمجتمع الحضري، الذي أصبحت فيه المشاكل الحضرية هي التي تمثل الموقف العام. فتنظيم القطاع الإنتاجي القائم على تقسيم العمل في المجتمع الحضري قد أدّى إلى انقسامات أكبر وأكثر عددا ومتعددة الأشكال، تعاني منها الحياة في المدينة عامة. فالإنسان الحضري أضحى مُقسّما ومُفصّلا إلى أجزاء، ليس في الأدوار التي يؤديها في عمله فحسب، بل في تلك التي يأخذها على عاتقه في حياته الاجتماعية أيضا، وهو ما لم يبعد عن منتجاته الاقتصادية فقط وإنما عن إبداعه الثقافي وعلاقاته الاجتماعية أيضا.

[26]. هبة فاروق القباني ، **المدينة(التعريف والمفهوم) دراسة التجمعات الحضرية في سورية**، كلية الهندسة المعمارية ، جامعة دمشق ، سوريا.1991

يعود ذلك إلى أن المسيطرين في المجتمع الحضري كانوا مهتمين بالمظهر الاستهلاكي من حياة الإنسان في المدينة (الإنسان كمُستهلك). من هنا تَتِّم السيطرة على الإنسان، الذي كان سببًا في تشكيل النظام الحضري في كل أجزائه وأعماله وأدواره بمؤسسات متخصصة ومجزأة، مما دفع بالإنسان الحضري إلى قبول حياة العمل المنظم هرميا واحترام إيقاعها والتكيف معها. هذا التكيف نتج عن انعزالية أكثر لإنسان المدينة، وزاد شعوره بعدم الواقعية واللامبالاة تجاه الأحداث الاجتماعية، واعتقاده بعد تأثيره في إطار المجتمع الحضري.

هكذا يصبح الوسط الحضري للمدينة المكان الذي لا يُعترف فيه بالإنسان كشخص في حد ذاته بل من خلال دوره الذي ينبعث من صميم المؤسسة التي يتبعها، فينتقل الإنسان من مخلوق اجتماعي، إلى وضع يشعر فيه أنه شخص غير كامل فاقد للسيطرة، أي أنه مسير لا مخير، وعليه فإن المشكلات الحضرية المتعقلة بالحيز المادي للمدينة، والمشكلات الاجتماعية النابعة من الظروف والملابسات التي لا تفضل الاعتراف بإنسانية الإنسان في حياته الحضرية اليوم، تجعل من الإنسان ابن مدينته ومجتمعه يتزايد ابتعاد وغربة عن أقرانه، إلى الحد الذي يمكن أن يكون غريبًا على نفسه.[27]

هذا ما جعل العالم يبحث عن كيفية استرجاع قيمة الإنسان في المدن (المجتمعات الحضرية) كمخلوق اجتماعي مادي، أي الاعتراف بإنسانية الإنسان بالتغلب على التمزق والتفتت اللذين تعرض لهما، وأن يؤدي دوره وذلك بالمشاركة في صنع القرار في إطار الحياة الاجتماعية الحضرية وبطريقة فعالة.

III. المدينة وعلاقتها بمحيطها.

جرت العادة على ذكر المدينة والريف وذلك للمقابلة بينهما، ولإظهار مدى ارتباطهما، لكن المدينة موجودة في حدِّ ذاتها وهي ليست دون علاقة مع الوسط المجاور، ثم إنها ليست منفردة بل هناك مدن أخرى لها علاقات تربطها بها، هذه العلاقة المزدوجة ناتجة عن وضعها العام الذي تكتسب منه جزءًا كبيرًا من أصالتها وقُوَّتها وأيضا ضَعفها. والمدينة شيءٌ مرئيٌ نرى شكلها وكثافتها وسُمكها، لكن وراء هذه الصورة المضاعفة بالامتداد والنمو في الاتساع توجد حياة كاملة للمدينة، باعتبارها كنسق مفتوح، وانفتاحه يعبر عنه بمجموع العلاقات التي تقوم بها المدينة

[27]. الحفار محمد سعيد، **المدينة وعنصرها الأول هو الإنسان،"المدينة العربية"**،العدد 95،الكويت.مارس/أبريل 2000

مع الخارج، وكل عنصر من عناصر هذا النسق أو تراكيبه بيّنت أهمية هذه العلاقات، وخاصة الريف المجاور لها.

1.III. العلاقة الثنائية ريف - مدينة:

عن هذه العلاقة كتب شابو (*Chabot*): "... نحن في الحقيقة أمام تطبيق الوظائف الحضرية في حالة خاصة، هي المحيط المباشر، ذلك ما يضفي على الوظائف طابعا مميزا، طابع الوصاية على الجوار"، هذا القول ينم عن التواجد الدائم للتأثيرات المتنوعة التي تؤدي إلى هيكلة المجال الإقليمي، ما يجعل الدراسة صعبة ودقيقة، لأن الروابط متعددة صعب ضبط حدودها بدقة في المجال، كما أنه ليس من الهين معرفة إلى أي حد يؤدي أو لا يؤدي تغيرها من حيث الزمان إلى نشوء بنية. [28]

1.1.III. كيف تمارس المدينة سلطتها على الريف (الإقليم)؟:

لأسباب عديدة يمكن أن للمدينة سلطة على الريف، لما تحتفظ فيه من ملكيات زراعية، ثم لأن أغلب التحولات الزراعية ما كانت لتتم لولا رؤوس أموال المدينة وكذلك لأسباب منها:

أ. **الأسباب الديمغرافية النوعية والكمية:** وهذه نتيجة حاجيات الاستهلاك الحضري، فالمدينة تعتمد في غذائها على الخضر المزروعة في ضواحيها، والمنتجات التي تدخل في الصناعات التحويلية (فواكه، قطن،...)، وبهذا فالريف المجاور يتشكل لضمان المواد الأولية لمصانع المدينة. وبذلك فهما يشكلان ثنائية متضامنة (مدينة - ريف)، وتكون تبعية مزدوجة ديمغرافيا وزراعيا لهما، فالمدينة هي المستهلكة والواسطة والمُنظِّمة، حيث تقوم وتقدر المنتجات المحلية، كما أنه بواسطتها تنتشر المنتجات الخارجية (تجارة الجملة والتجزئة).

ب.**الإشراف الإداري:** إذا كانت البنية التجارية تتميز ببعض التقسيم التنافسي للمجال، فإن تلك الإدارية تعكس التنظيم المفروض على المستوى الوطني، فكل مدينة مكلفة بأعمال إدارية لما يجاورها. لكن يوجد في كل بلدان العالم مستوى حضري تتواجد عنده معظم العلاقات المدينة والريف، ففي المدينة توجد كل الإدارات ممثلة وفيها تحل الأعمال، بكونها مقرات المقاطعات (دوائر، ولايات،...)، وهي كذلك قطب الشغل والخدمات، مركز للاستهلاك، مكان لنشر الأخبار ومراكز للتسلية... .

[28]. جاكلين بوجو قارنيي ، **الجغرافية الحضرية، ترجمة: حليمي عبد القادر** ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.جويلية 1989

هكذا تنسج المدينة ومحيطها العديد من العلاقات ذات الأسباب المختلفة، لكنها تلتقي كلها في مفهوم واحد هو تيار رأس المال، فالمدينة بفضل البنوك، تعد القطب المركزي للحركة النقدية التي تكدسها وتجمعها ثم تعيد توزيعها انتقائيا، والريف لا يمكن أن يستغني عن هيئاتها المالية، فالوصاية المالية هي إحدى أشكال العلاقات الرابطة بين المدينة والإقليم، وهي كذلك من أصعب ما يمكن اكتشافه. عن هذه العلاقات الوطيدة التي تربط المدينة ومحيطها وخاصة الريف المجاور لها، وكيف تسيطر على إقليم معيّن، فقد أجاد صياغتها ب. كايزير (*B. Caesar*) بقوله على أنها الروابط الموجودة بين السكان والتنظيم حول مركز -مدينة- يتمتع بنوع من الحرية أو الاستقلالية والاندماج الوظيفي من الناحية الاقتصادية الشاملة.[29]

2.1.III. إنسان الريف وإنسان المدينة:

يبدو اليوم في قرن التحضر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أنه هناك إشكالية تكمن في الفرق بين سكان المدينة وسكان الريف، فالتقدم الحاصل جعل من العالم قرية صغيرة، وهذا له أثره سواءً أكان يسكن في الريف أو المدينة، فهو يجرد المدينة من بعض وظائفها التقليدية. وهذا التطور يمكن أن يجعل من الريفي البعيد في نفس المستوى الذي يكون فيه الحضري، ولم تعد الإقامة في الريف تفرض ممارسة النشاط الريفي ولا الإقامة بالمدن تفرض ممارسة النشاط الحضري. **فابن خلدون** يقول في التفرقة بين الريفي والحضري: «...قد ذكرنا أن البدو هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم العاجزون عما فوقه و أن الحضر المعتنون بحاجات الترف و الكمال في أحوالهم و عوائدهم ولا شك أن الضروري أقدم من الحاجي والكمالي وسابق عليه ولأن الضروري أصل والكمالي فرع ناشئ عنه فالبدو أصل المدن و الحضر...».[30]

نرى أن النظرة الأولى اعتمدت على النشاط الممارس والثانية على مستوى المعيشة، لكنَّنا في عالمنا اليوم نجد هذا في الريف وذاك في الحضر ويصعب التفريق بينهما، وهذا التقارب جعل بين الريفي والحضري يكاد يتلاشى، رغم التباين والعلاقة المترابطة بين المدينة والريف بحكم الإقليم والتنظيم الإداري وغيرها.

[29]. نفس المرجع السابق

[30]. إبن خلدون عبد الرحمان،**المقدمة (ج2)**، موفم للنشر،الرغاية، الجزائر العاصمة.1991

III.3.1. استمرار الثنائية ريف - مدينة:

إذا كان الإنسان هو الصانع للمدينة فإن المدينة كذلك هي صانعة للإنسان، لأن الوسط الحضري يعطي للفرد كما يعطي للجماعة برمتها، إمكانيات النمو والتطور الذي لا يجود به الوسط الريفي أبدا، فالريف بالنسبة للفرد عالم مغلق ضيق، لذلك فرص الارتقاء الاجتماعي محدودة للغاية. أما المدينة على عكسه فهي وسط للتطور والتحول، إذ بفضل التركز المالي الذي تمثله، فهي مكان الإبداع والتقدم كما أنها ناشر للأفكار والاختراعات، لأنها محل التكوين والترقية في مختلف الميادين.

لكن عالم الاتصالات المتطور قلص هذه الفجوة في المستويين الريفي والحضري، ورغم الفارق بين العالمين وتقلص الهوة بين ساكنيهما تبقى العلاقة بين عالم الريف و المدينة مترابطة لا يمكن الفصل بينهما، وهذا الترابط لا يمكن تجاهله خاصة على مستوى المخططات العمرانية (التخطيط بصفة عامة). الفصل بين الوحدتين (ريف - مدينة) كما في بلدان العالم الثالث، بحيث تؤخذ كل وحدة على حدا دون مراعاة العلاقة التي تربطها بالثانية، وكأن كل مؤسسة بشرية عنصر قائم بحد ذاته، مكتفٍ بكل شيء وليس في حاجة ماسة إلى العنصر الثاني، وهذه النظرة التجزيئية ساهمت بقدر وافر في عدم استقرار السكان وتشجيع النزوح الريفي نحو المدينة، لما تقدمه من مغريات ومزايا أفضل من الريف.

كذلك شمولية الاقتصاد الفلاحي أثرت في طريق تفكير الفلاحين، الذين أصبحوا أرباب عمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في كثير من البلدان،وأصبحوا يبحثون عن الحياة الحضرية في الريف. فبذلك تمدّن الريف وتريّفت المدينة وغزا العمران ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية، ونتج جسم عمراني جديد لا هو ريف ولا هو مدينة، والفرق بينهما يكمن في الكثافة السكانية. والأزمات التي يعيشها العالم والعالم الثالث خاصة على كافة المستويات ليست وليدة التغيرات التكنولوجية، بل نتيجة التخطيط المبني على أساس النظرة التجزيئية، وليس على نظرة شاملة ومتكاملة تضع في اعتبارها أن الريف والمدينة عنصران من نسق واحد هو النسق العمراني.[31]

[31]. فرحي عبد الله،**العمران المستقبلي والبعد الإنساني**، بريد المعرفة العلمية والتقنية ،جامعة بسكرة،"العدد 02. الجزائر العاصمة. 2002

الخلاصة:

بما أن فطرة الإنسان قد وجهته إلى العيش في جماعات، فقد فرضت عليه الضرورة تنظيم حياته وفق متطلباته، فظهرت المستوطنات البشرية على أثر اكتشاف الإنسان للزراعة، فكانت هي القرية كشكل مبدئي لاستقراره، هذا الشكل الأولي هو الذي سبق ميلاد المدينة حسب منطق ابن خلدون، ويعكس ذلك تواجد المدن في مابين النهرين (دجلة والفرات) نحو الألفية الثالثة قبل الميلاد، وحول وادي النيل حيث الماء، الذي يسمح بإنتاج الفائض الغذائي واستقرار الإنسان وإقامته للمدن التي كانت نموذج ورمز لكل التجمعات السكانية في ذلك الوقت، فقد عرفت بأنها ميتروبولات زمانها لما تحويها من العدد الكبير للسكان في ذلك الوقت، ورغم ذلك كانت مخططة ومحكمة التنظيم والتسيير.

فكان للرومان والإغريق السبق في إنشاء المدن على قواعد من التخطيط المنتظم المقصود واتخذوا أسلوب التخطيط المدني وفق مناهج ووسائل فنية راعوا فيها الظروف الطبيعية ونشاطاتهم الحياتية كما اهتموا بالجوانب الجمالية، والدفاعية لتأمين مدنهم من الغزو الخارجي ويعتقد ليوناردو بنفولو (*Leonardo Benevolo*) أن المدينة الإغريقية هي الأقدم ويسمونها (البوليس) وذكر أن ما يميزها أنها كانت تتوازن مع الطبيعة، كما أنها كانت مواكبة لظروف التغير والنمو[32]. وكمثال لذلك التخطيط الشبكي ذي الشوارع المستقيمة المتقاطعة في تعامد[33]. كما يرى في مدينة الإسكندرية التي بنوها.

وبانهيار الإمبراطورية الرومانية دخلت أوربا في فترة العصور المظلمة وقويت شوكة الإقطاعيين واشتد النزاع بينهم وبين الحكام فنزح كثير من سكان المدن إلى الريف، وظهرت مدن القلاع والحصون وتوسعت ، ونشطت التجارة والصناعة في القرن الحادي عشر الميلادي فأفرزت نظاماً اجتماعياً جديداً كان له الأثر في تطور تخطيط المدينة في العصور الوسطى وكان من أهم معالمها ميدان التجارة والكنيسة والمباني العامة والحدائق واختفت الرتابة التي كانت تميز المدن الرومانية.

32. Leonardo BENEFOLO, ***The History of the City***, MIT Press, Cambridge,1980 .
33. عادل عبدالله خطاب ، **جغرافية المدن**، مطابع التعليم العالي، الموصل.العراق 1990

بما أن المدينة ظاهرة من ظواهر الحضارة الإنسانية ومفردة من مفردات الوسط البيئي الذي يعيش فيه الإنسان ، ويؤثر فيه ويتأثر به، فإن إشباع حاجاته، الاجتماعية منها والنفسية والاقتصادية تعتبر من الأهداف الأصيلة لإنشائها وتتصل بهذه الحاجات أنشطة تتكامل وتتفاعل فيما بينها لتحقق للإنسان الكفاية. ولابد من تنظيم العلاقة بين هذه الأنشطة وتقوية وسائل الربط والاتصال بينها ، ولا بد لهذا التنظيم من موجه ومخطط ، وكل مخطط يجب أن يتحرك من أهداف محددة يتطلع لتحقيقها من خلال الانسجام والتفاعل بين الوظائف المختلفة التي تستخدم المكان في المدينة والإقليم الواسع الذي يحيط بها.

الجانب التطبيقي

دراسة حالة

الفصل الاول:

النمو الحضري لمدينة الجلفة.

مقدمة:

يبدو أن ظاهرة النمو الحضري كما رأينا في الجزء النظري، شملت القطر الجزائري وإن توحدت أسبابها أو تشابهت، إلا أنها تتم بطرق وأشكال مختلفة باختلاف العوامل التي تؤدي إلى ذلك وخصوصية الإقليم التي تتم فيه. ودراسة المجال الولائي لولاية الجلفة الذي ينتمي إلى الوسط الجزائري وبالضبط في سفح الأطلس التلي وبمفترق الطرق من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، تتمركز الجلفة بين أحضان السهوب الوسطى عند التحام الصحراء بالهضاب العليا. ويتكون المجال الولائي من تتابع لمنخفضات نوعا ما منغلقة تتصاعد تدريجيا ما بين 650 إلى 1200م علوا قبل أن تنحدر إلى منخفض وادي جدي الذي يمثل الحدود الطبيعية للمناطق الصحراوية و يمكننا أن نلاحظ عددا من أشكال التضاريس كلما اتجهنا إلى الجنوب بالاتجاه شمال-جنوب.

هذا المجال تتوسطه مدينة الجلفة وهي مقر الولاية التي تشرف عليها إداريا، هذه المدينة محل الدراسة بحداثة تاريخ وجودها، إن لم نقل كمدينة جديدة أسسها المستعمر الفرنسي لخدمة أغراضه التوسعية والسيطرة العسكرية إبان احتلاله للجزائر، أصبحت اليوم قطبا جاذبا على مستوى محيطها البعيد والقريب. لهذا قبل التفصيل في دراستها، ارتأينا إلى إلقاء نظرة تحليلية على خصائص الإقليم الذي تشرف عليه بمميزاته، والظروف التي تنشأ فيه وتؤثر في حركة السكان وتوزيعهم على مستواه، ومدى تأثير ذلك على مركزها الإداري.

هذه الأخيرة (مدينة الجلفة) التي أصبحت مدينة ذات أهمية محلية ووطنية، ونموها في السنوات الأخيرة بدأ يثير الاهتمام والانتباه، نظرا لحجمه والكيفية التي يتم بها. فقد مر بعدة مراحل منذ نشأتها، وفي كل مرة هناك ظروف وعوامل تحفز هذا النمو. وإبراز تاريخ تطور المدينة من الناحية العمرانية والديمغرافية، يعطي لنا صورة واضحة تجعلنا نفهم وندرك مدى ارتباط ذلك بظروف وعلاقة المدينة بمحيطها، لأنه بمعرفة تاريخها وخصائص سكانها يمكن استشراف مستقبلها كمدينة جاذبة للسكان، ليس لها بديل يخفف عنها الضغط على المستوى المحلي.

I. خصائص المجال الولائي لولاية الجلفة:

ولاية الجلفة إحدى ولايات الوسط الجزائري، تحتل المرتبة السادسة من حيث عدد سكان الولايات بعد كل من بعد كل من الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة و باتنة حسب آخر إحصاء للسكن والسكان (2008)، بتعداد سكاني يقدر بـ 578 090 1 نسمة [1]. تقع ولاية الجلفة فلكيا ما بين خطي طول 2° و 7° شرقا ودائرتي عرض 33° و 35° شمالا، تحدها كل من ولايتي المدية وتيسمسيلت شمالا، والمسيلة شرقا، وتيارت غربا، ولها حدود جنوبية شرقية مع بسكرة و الوادي و ورقلة، و غرداية في الجنوب ومع الأغواط في الجنوب الغربي، وهي تمثل جزءًا كبيرًا من منطقة الهضاب العليا. (الشكل رقم 06)

ولاية الجلفة مقسمة إداريا إلى 36 بلدية مجمعة حول 12 دائرة، وتتربع على مساحة تقدر بـ 32 265.35 كلم^2 تمثل نسبة 1.36% من المساحة الإجمالية للجزائر، هذه المساحة الجغرافية بكل مكوناتها الطبيعية والسكانية والنشاطات التي تقوم عليها، يمكن أن نسميها النسق الجلفاوي على المستوى المحلي باعتباره مجالا ولائيا كجزء من المجال الفيزيائي الجزائري، فرضه التقسيم الإداري وكذلك باعتباره كوحدة تتفاعل عناصره فيما بينها.[2] وهو يتميز بالخصائص التالية:

1.I. المجال الفيزيائي لولاية الجلفة من الناحية الجغرافية:

ينقسم المجال الفيزيائي لولاية الجلفة من الناحية الجغرافية إلى أربعة مناطق مورفولوجية كبرى مكونة للمجال الولائي و هي:[3]

- **منطقة سهلية في الشمال:**

بمساحة قدرها 778 618 هكتار تمثل نسبة 19.17% من المساحة الإجمالية للولاية وتسمى هذه المنطقة بـ "سهل عين وسارة"، وتقدر ارتفاعاتها ما بين 650 إلى 850م علوا. هذا سهل الذي يمتد من السفوح الجنوبية للأطلس التلي حتى منخفضات الشطوط (زاغز الشرقي وزاغز الغربي)،وهي مقسمة إلى ثلاث قطاعات مفصولة بتلال متآكلة: واد الطويل غربا وسهل البيرين شرقا وهضبة عين وسارة في المركز، تشمل عشرة بلديات (عين وسارة،

1. ONS,2008
2. مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية الجلفة
3. نفس المرجع السابق

القرنيني، البيرين، بنهار، حد الصحاري، بويرة الأحداب، عين أفقه، سيدي لعجال، حاسي فدول والخميس).

الشكل 06: الموقع الجغرافي والفلكي لولاية الجلفة

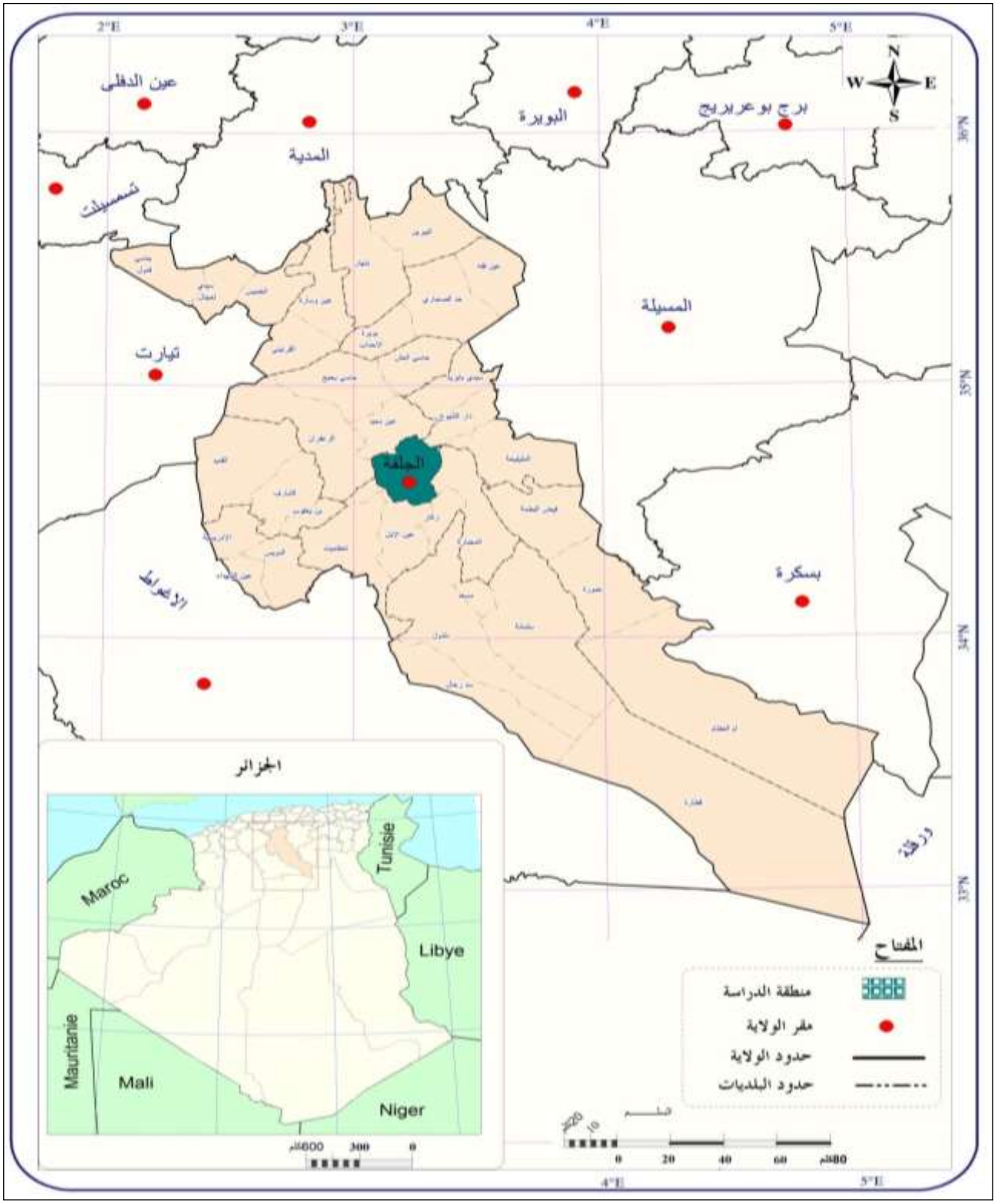

- **منطقة منخفضات (الشطوط):**

تتوسط المنطقة السهلية الشمالية ومنطقة منخفضات (أولاد نائل)، ومنخفضات الشطوط مفصولة عن بعضها البعض عن طريق تسوية طبوغرافية بسيطة، وهذه المنطقة تسمى كذلك منخفضات السبخة، وتبدأ ارتفاعاتها من 750 إلى 850م علوا، تشمل سبعة بلديات (حاسي بحبح ، زعفران، حاسي العش، عين معبد، دار الشيوخ، سيدي بايزيد ومليليحة)، ومساحتها تقدر بـ 695 466 هكتار تمثل نسبة 14.46% من المساحة الإجمالية للولاية.

- **منطقة منخفضات (أولاد نائل):**

تتكون من سهول صغيرة بارتفاع يبدأ من 900 حتى 1600م، والسهول الأكثر أهمية هي سهلي المعلبة والمويلح الواقعة شرق مدينة الجلفة، ويتكون الجزء المرتفع من المنخفضات من سلسلة جبال أولاد نائل الممتدة بين الجنوب الغربي والشمال الشرقي متكونة من أهم جبال الولاية جبل سن الباء، جبل الأزرق وجبل الزرقة ارتفاعاتها بين 1200 و 1600م، وتشمل منخفضات أولاد نائل من سبعة بلديات (الجلفة، الشارف، القديد، بن يعقوب، الإدريسية، الدويس و عين الشهداء) بمساحة تقدر بـ 648 352 هكتار تمثل نسبة 10.92% من المساحة الإجمالية للولاية.

- **منطقة الهضاب (ما قبل الصحراء) :**

تسمى كذلك الهضاب الصحراوية، تقع في الجزء الجنوبي للولاية، هذه المنخفضات تشكل من وادي جدي الذي يعتبر الحدود الطبيعية للصحراء بمساحة تقدر بـ 920 789 1 هكتار أكبر من نصف المساحة الإجمالية للولاية بنسبة 55.45%، و تشمل منخفضات الهضاب الصحراوية من اثني عشر بلدية (عين الإبل، مجبارة، تعظميت، زكار، مسعد، دلدول، سد الرحال، سلمانة، قطارة، فيض البطمة، عمورة وأم العظام)[4].

[4] مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية الجلفة

I.2. المميزات الديمغرافية:

I.2.1. النمو المرتفع:

تمثل ولاية الجلفة المرتبة الخامسة من بين ولايات الوطن من حيث معدل النمو، الذي يعادل 3.2% وهو يفوق المعدل الوطني 1.6% للفترة (1998-2008) بزيادة تقدر بحوالي 29 ألف نسمة في السنة، ليبلغ عدد سكانها 1 090 578 نسمة عام 2008 [5]. وحسب مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم للولاية فإن عدد السكان في حدود 1 148 506 نسمة إلى غاية 2010/12/31[6]، وبهذا يبقي سكان الولاية يزدادون بمعدل يعتبر عال مقارنة بالمعدلات العالمية.

I.2.2. التجمع والحضر:

حسب الجدول التالي (الجدول02)، فإن أكثر من ثلثي السكان الذين يتوزعون على الرقعة الجغرافية لولاية الجلفة يعيشون في تجمعات سكانية صنفت بأنها حضرية، والدليل على ذلك أن نسبة التحضر تتجاوز 80% مقارنة بالنسبة الوطنية (65.3%)، وبمعدل حضري (4.91%) **يفوق** المعدل الحضري الوطني (3.99%)[7]. بالإضافة إلى أن نسبة التجمع حسب مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم تتعدى 80.15% عام 2010، لكن يبدو أن هذه التجمعات تفتقر لوسائل التنمية والنمو مما يدفع إلى هجرة السكان.

الجدول02: السكان الحضر و معدلات النمو ، ولاية الجلفة.

التجمع الحضري	السكان عام 2008	معدل النمو	التجمع الحضري	السكان عام 2008	معدل النمو
الجلفة	288 228	5,9	سد الرحال	13 693	1,5
مسعد	102 453	2,9	سيدي لعجال	13 661	1,5
عين وسارة	100 631	2	حاسى فدول	13 171	0,8
حاسي بحبح	86 421	3,5	زعفران	12 972	0,1
الادريسية	32 900	4,5	القديد	12833	1,5
فيض البطمة	32 501	4,7	حاسى العش	11692	0,8
بيرين	30 913	1,5	دلدول	11230	-1,6
حد الصحارى	30 451	3,2	بويرة الأحداب	10993	2,2
دار الشيوخ	30 372	2,1	تعظميت	10359	5,4

5. ONS,2009
6. مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية الجلفة
7. ONS,2009

عين الابل	28 406	3,4	بن يعقوب	9940	4,5
الشارف	24 028	2,2	قطارة	9926	-1,2
عين أفقه	23 404	3,4	الدويس	9344	-1
أم العظام	23 051	5,5	سيدي بايزيد	7933	-3,6
عين معبد	19 997	4,3	عمورة	7744	2,8
سلمانة	19 471	3,4	الخميس	5405	1,3
بنهار	17 207	5,3	القرنيني	4594	1,3
المليليحة	14 242	0,8	عين الشهداء	4549	-6
مجبارة	14 052	3,2	زكار	1809	-5,5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2009

I.2.2. اختلال التوازن والتوزيع غير المتجانس للسكان:

نظرًا لعوامل عديدة أهمُّها العاملين الجغرافي وتواجد الهياكل القاعدية، هي المتسببة في اختلال التوازن في توزيع السكان على مستوى المجال الولائي لولاية الجلفة، ذلك لِتَميُّزه بطبيعة شبه جبلية (55.45%) تدفع لاستيطان مناطق دون أخرى من هذا المجال، وافتقار العديد من مناطقِه للهياكل القاعدية ومنشآت الخدمات الضرورية، التي نعتبرها عوامل للتنمية واستقرار السكان.

انعكس هذا الوضع على حركة السكان عبر المجال الولائي، حيث يعاني المجال الولائي مما يسمى بتضخم الرأس، وهو سيطرة مدينة الجلفة على **أكثر من ربع** سكان الولاية. (الشكل رقم 07) وهذا جاء نتيجة السياسات المنتهجة خاصة في القطاعين الصناعي والزراعي في سبعينيات القرن الماضي، وتأخر الولاية عن ركب التنمية الوطنية.

الشكل 07: خريطة توزيع السكان على المجال الولائي لولاية الجلفة 2008.

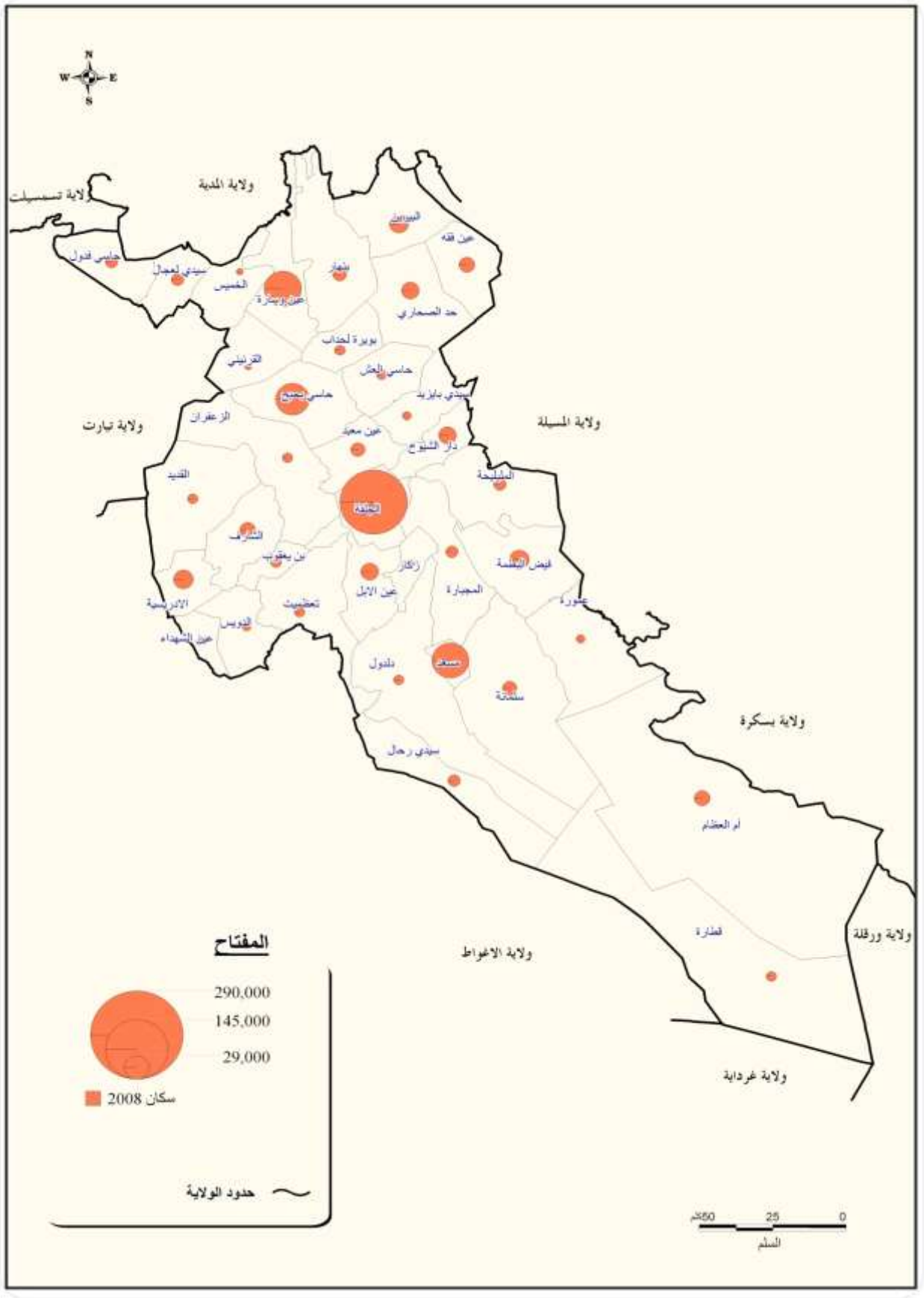

المصدر: انجاز الطالب

II. مدينة الجلفة: خصائص عامة:

مدينة الجلفة، الرأس المتضخم على مستوى المجال الولائي هي عاصمة أولاد نائل، التي تبدو أنها تكتسي أهمية وطنية وليس فقط محلية، فهي تصنف في المرتبة السادسة بعد كل من الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، سطيف على الترتيب من حيث تدرج المدن لسنة 2008، بالاعتماد على معياري الحجم والوظائف الحضرية للمدينة، لما قفزت من المرتبة الثانية عشر عام 1998 إلى هذه المرتبة عام 2008. [8] سرعة اكتساب هذا الوضع رغم حداثة نشأتها، حيث تم إنشاء مركز سكاني يسمى الجلفة بناء على مرسوم إمبراطوري بتاريخ 1861/02/22 [9]، دليل على أهميتها على مستوى المجال الجزائري.

1.II. الخصائص الجغرافية:

1.1.II. الموقع الإستراتيجي:

تحتل مدينة الجلفة، موقعا جغرافيا (موضعا) وسطيا على مستوى مجالها الولائي، باعتبارها مقرًا لبلدية ودائرة وولاية الجلفة إداريًا، تقع فلكيًا في حدود خط طول 15' 3° شرقا ودائرة عرض 40' 34° شمالا. وتَحُدُّها كل من بلديات: عين معبد من الشمال و الشمال الغربي، دار الشيوخ من الشمال الشرقي، مجبارة شرقًا،الزعفران غربًا و زكار جنوبًا، يعتبر الموقع استراتيجيا على مستوى المجال الفيزيائي الوطني، فهي تربط بين الشمال والجنوب على المحور الجزائر ـ البليدة ـ المدية ـ الجلفة ـ الأغواط و غرداية عبر الطريق الوطني رقم 01 وبين الشرق والغرب بواسطة الطريق الوطني رقم 46 الرابط ما بين الجلفة ـ المسيلة و بسكرة في الجنوب الشرقي و سطيف في الشمال الشرقي والطريق الوطني رقم 40 في شمال الولاية يربط الولاية بتيارت غربًا. (PDAU,2008)

2.1.II. أهم مميزات المجال البلدي للمدينة:

1.2.1.II. كثافة سكانية عالية:

تتربع بلدية الجلفة على مساحة تقدَّر بـ 542,17 كلم^2 (54217 هكتار) وتحتل المرتبة الثانية من حيث الكثافة السكانية حيث تبلغ 531,62 نسمة/كلم^2 بعد بلدية مسعد 693,38 ن/كلم^2، في حين هي منخفضة في البلديات المتاخمة لمدينة الجلفة، كدار الشيوخ 89,67ن/كلم^2، عين معبد 60,96 ن/كلم^2، مجبارة 19,05ن/كلم^2،الزعفران 10,83 ن/كلم^2 و زكار 8,04 ن/كلم^2. [10]

[8]. ONS,2009
[9]. مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية الجلفة
[10]. نفس المرجع السابق

II.2.2.1. التضاريس:

تعتبر تضاريس بلدية الجلفة بصفة عامة مرتفعة و ارتفاعاتها تتراوح ما بين 1020 م و1489م، و أهم ما يُميِّز المجال الفيزيائي لبلدية الجلفة أنَّه مُكوَّن من 3 مجموعات مورفولوجية كبرى مُكونة للمجال البلدي وهي: الجبال، السفوح، والهضاب. حيث أنها تقع في شمالاً و اتجاهها يمتد من الغرب نحو الشرق الجبال وتُمثِّل النسبة الأكبر حيث تشمل أكبر من ثلث المساحة الإجمالية بمساحة تقدر بـ 21600 هكتار تتمثل في جبل سن الباء، جبل الوسط، وجبل كاف حواص. و جبل سن الباء يحتل الجزء الأكبر و يمثل النقطة الأكثر ارتفاعا بارتفاع 1489 م،

أما السفوح فهي المنطقة الوسطى ما بين الجبال و الهضاب و توجد في الجنوب الشرقي و في شمال البلدية و هي تضم 4505 هكتار أي ما يعادل 8.20% من المساحة الإجمالية للبلدية. أما الهضاب تضم الجزء الأكبر من مساحة البلدية أي 28825 هكتار وهي جزء من هضبة مجبارة ـ مويلح و تنتشر في منطقتين: الجزء الأول من الجهة الجنوبية الغربية ابتداء من الطريق الولائي 164 حتى الجهة الجنوبية الشرقية والجزء الشرقي من البلدية وهي الجزء الأكبر من الهضاب . والجزء المتواجد في أقصى الشمال الشرقي من البلدية يتميز بتموجات مكونة لبعض التلال و تمر فيها بعض الأودية الأقل أهمية.

III. النمو الحضري لمدينة الجلفة ببعديه الفيزيائي والديمغرافي:

يتلخص في بُعدَين: الإطار المبني والنمو السكاني، اللذان يتماشيان معًا وغالبًا ما يكونان بشكل مُتفاوت، فالزيادة في عدد السكان تتطلب إنشاء ما يقابلها من السكن والتجهيزات الضرورية للردّ على متطلباتهم ، وإذا لم يتم ذلك بشكل كافٍ يحدث احتقان حضري ويَنجَّر عنه العديد من المشاكل. هذا النمو في مراحله يتأثر بعوامل وظروف تخص التجمع الحضري في حدِّ ذاته، وأخرى تتعلق بمحيطه القريب والبعيد.

III.1. مراحل النمو الحضري للمدينة في بعده الفيزيائي:

تطور مدينة الجلفة عمرانيا مرَّ بعدة مراحل، وكل مرحلة مُتميزة عن الأخرى بأحداثها وظروفها التاريخية التي تنعكس على المدينة وكيفية نُمُّوها، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة محطات

مختلفة فمن ناحية الوضعين السياسي والزمني: مرحلة ما قبل الاستعمار، المرحلة التأسيسية (ما قبل الاستقلال) ومرحلة النمو والتطور (بعد الاستقلال).

III.1.1. مرحلة ما قبل الاستعمار:

يميز هذه المرحلة وصول قبائل أولاد نائل إلى المنطقة، وذلك لاتخاذها المنطقة للانتقال، والراحة أثناء ترحالهم نحو الجنوب بحثا عن الكلأ والحرارة لمواشيهم في فصل الشتاء ، واستخدام المنطقة كسوق للمواشي والتجارة، وأصبح السوق نقطة ربط للقوافل التي تسير شمالا والمتجهة نحو الجنوب.

III.2.1. المرحلة التأسيسية:

III.1.2.1. بداية التأسيس (1852-1868):

تأسست مدينة الجلفة في هذه الفترة بتاريخ 24 يناير 1861، وذلك لأغراض دفاعية للمستعمر، باعتبارها مركزا للاتصالات والتموين ونظرا للموقع الاستراتيجي قام الجيش الفرنسي بإنشاء حصن روندو (*Fort de Randon*) في عام 1852 لمواصلة أغراضه التوسعية ، وفي عام 1855 تم تطوير مدينة الجلفة من خلال بناء التحصينات العسكرية، وخلال هذه الفترة تم انتشار المساكن المنخفضة والمنازل ذات النمط الأوروبي على الشكل الشطرنجي (*Trame damier*). (الشكل رقم 08)

الشكل 08: مدينة الجلفة1861-1883.

المصدر: PDAU Djelfa

شملت المدينة 55 منزل في فيفري 1861 على مساحة 13 هكتار، وبالتوازي مع ذلك كانت هناك تنمية المباني الإدارية والصناعية والدينية، حيث تم بناء البلدية في عام 1860، فيلا المحافظ (*Maison du préfet*) في عام 1863، الكنيسة في العام 1861، ومسجد البرج سنة 1874 ومكتب العرب (*Bureau arabe*) في عام 1895، تم تصنيف مدينة الجلفة كبلدية في عام 1865. (الصورة05)

الصورة 05: صورة توضح نواة مدينة الجلفة

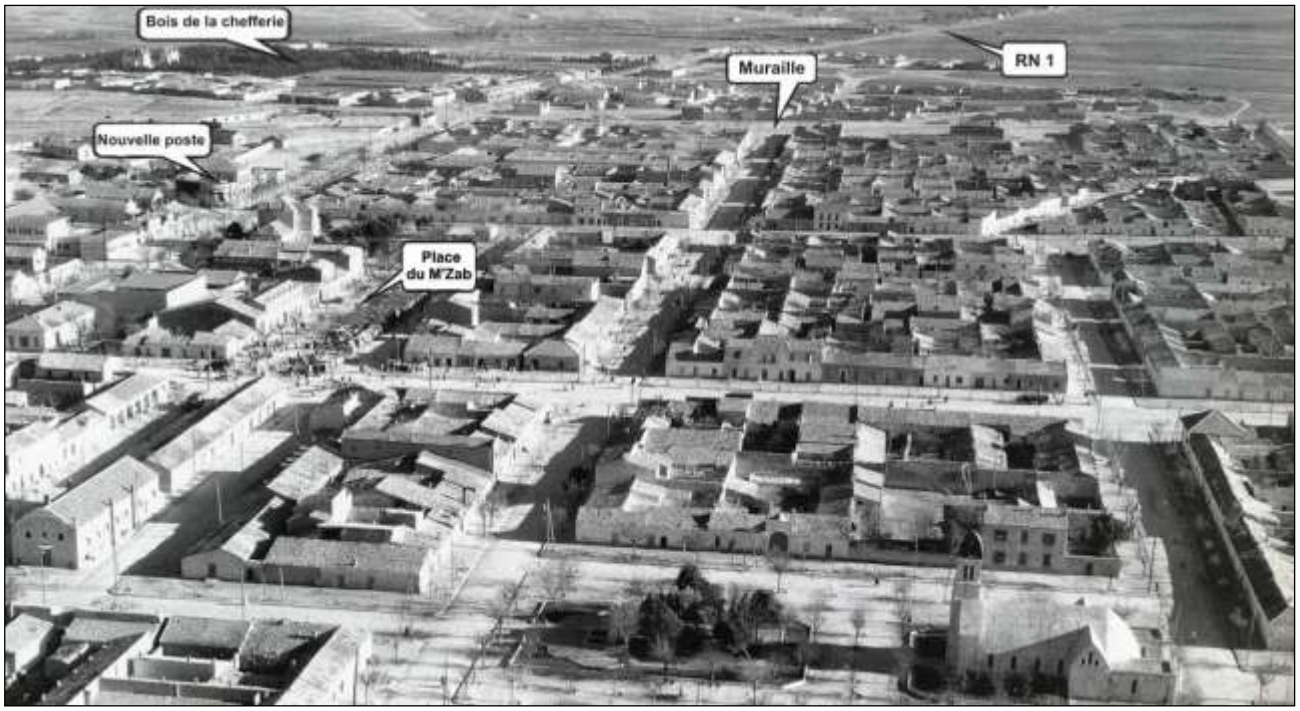

المصدر: *http://www.alger-roi.net/Alger/titteri/textes/13_titteri_djelfa.htm*

III.2.2.1. مرحلة النمو البطيء (1868-1882):

مع تهميش المستوطنين للسكان المحليين ونقل السوق الأسبوعية خارج حصن المدينة لإبعاد السكان المحليين، أدى ذلك إلى المقاومة من طرف الأهالي بالهجوم على المستوطنين بما يعرف بهجوم"بوشندوقة"، الأمر الذي أدى إلى تحصين المدينة بجدار للحصن له أربعة أبواب وبناء حصن ثاني حصن كافاريلي (*Fort de Cafarelli*) في عام 1871 لتعزيز الدفاع. (الشكل10) ومع حركة الهجرة الريفية والتي بدأت حوالي سنة 1870 حيث بدأت المدينة بالتوسع وذلك بظهور الخدمات ومنازل بالطوب مبنية ومحاطة بالمركز وموازيا لها ظهور مواقع جديدة للأوربيين :

- حي الأمير عبد القادر في سنة 1870
- حي الساعدات سنة 1900

واستمرت النواة الاستعمارية بالعمل داخل السور، مهيكلة بشارع (نهج الأمير عبد القادر حاليا) المحور الذي يقسمها إلى قسمين والممتد الباب الجنوبي بالشمالي، هذين القسمين كانا تبعا لشبكية (*Trame orthogonale*) تظهر من خلال التقسيم إلى جزيرات منتظمة. أما المحور العمودي على المحور الأول بنهج الاستقلال تحول من محور مهيكل، إلى رسم اتجاهين جديدين

للتوسع والامتداد العمراني نحو الجنوب الغربي، ونحو الشمال الشرقي في اتجاه بوسعادة. (الشكل رقم 09)

الشكل 09: رسم تخطيطي لمدينة الجلفة 1868-1882.

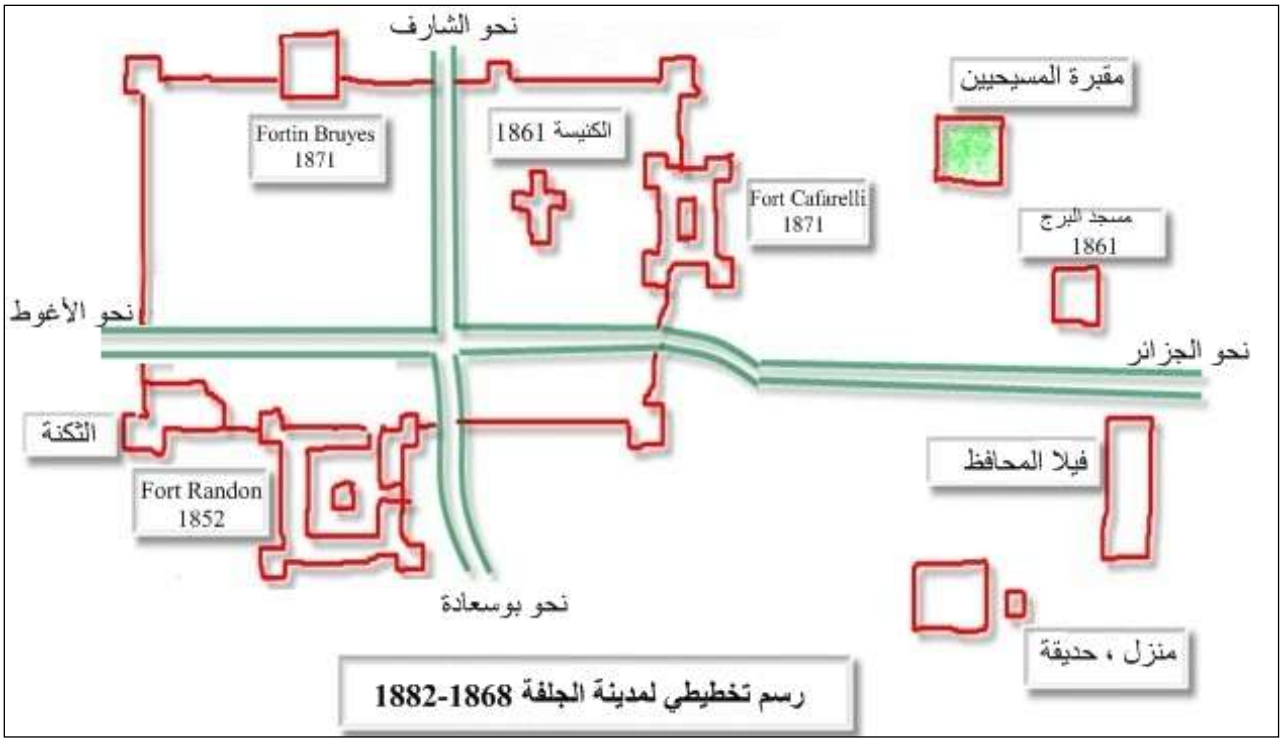

المصدر: انجاز الطالب

III.3.2.1. مرحلة انفجار النواة الاستعمارية (1882-1945):

في هذه الفترة بدأت المدينة تتطور ببطء وفق مخطط يظهر عليه بوضوح تعامد محورين وكأنهما الكاردو والديكامنيوس (*Cardo & Decumanus*) والمخطط الشطرنجي لهما، وهذا التخطيط هو تحت إشراف دائرة الخدمات الهندسية للجيش الفرنسي (*Département des services Gini-militaires*)، تم تخطيط الطرق و المسارات تبعا لمساكن المستوطنين وبدأ التجار، والمحلات التجارية الظهور في المدينة، والموارد المحلية للمنطقة لعبت دورا مهما في جذب السكان، خاصة "المزابيين". حيث قام المحتل بإنشاء المنطقة الصناعية في شمال المدينة لاستغلال الثروات وخاصة الحلفاء والخشب، ليتم إدراج الجلفة ضمن إقليم الجنوب بتاريخ 1902/12/24.[11]

وفي سنة 1908 تم بناء منزل الغابات (*Maison forestière*) ليتم بعدها إنجاز مدرسة البنات سنة 1912 ومسجد المركز سنة 1919.[12] وإنجاز مشروع السكة الحديدية في عام 1924 على

[11]. مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية الجلفة
[12]. نفس المصدر

الرغم من الجدار الذي يحيط بالمدينة والذي يعيق نمو المدينة، والأحياء التي هي خارج الجدار والمعروفة إلى حد يومنا هذا، هي حي القرابة *El-Graba* في الشمال بالقرب من المسجد العتيق 1874 والذي كان يسكنه عمال وحدة الحلفاء والخشب وهناك **حي قناني** *Guennani* في الجنوب. (الشكل10)

الشكل 10: خريطة توضح نواة مدينة الجلفة.

المصدر: المديرية الجهوية لمسح الأراضي. بسكرة،

III.4.2.1. مرحلة النمو المنعزل (1945-1962):

و أهم ما يميز هذه المرحلة الثورة التحريرية الكبرى (1954)، حيث عرفت المدينة في هذه الفترة نمو وتطور ديمغرافي هام و الناتج أساسا عن النزوح الريفي الذي عرفته المنطقة وكذلك الوحدات الصناعية التي أنشئت مثل وحدة الحلفاء ووحدة الخشب. ومن أجل الاستجابة لهذا التطور فإن مدينة الجلفة عرفت توسعًا عن طريق إنشاء عدة أحياء هامشية خارج السور المبني حي قناني وحي المستشفى في الجهة الجنوبية، وحي الفلاح في الجهة الشرقية، حي القرابة، حي البرج وحي الشعوة في الجهة الشمالية و حي زحاف، حي 100 مسكن في الجهة الشمالية الشرقية، هذه الأحياء للمسلمين والحي الأوربي الوحيد في حي الظل الجميل، و الملاحظ بأن الثروات المحلية مثل

الملح ، الحلفاء لعبا دورا مهما في تنمية المدينة و هذا بدوره أثار اهتمام بعض السكان المجاورين للولاية الذين أقاموا التجارة. وفي سنة 1960 تم هدم السور المحيط بالمدينة. (PDAU,2008) (الشكل 11)

الشكل 11: مدينة الجلفة 1958.

المصدر: PDAU Djelfa

III.3.1. مرحلة النمو والتطور:

III.3.1.1. مرحلة الديناميكية (1962-1978):

ما يُميِّز هذه المرحلة أنّه بعد الاستقلال مباشرة عرفت المنطقة نزوحًا من الريف إلى المدينة حيث توسعت في كل الاتجاهات، حدث هذا التوسع نظرًا لاستقبال المدينة عددًا هائلاً من السكان

في هذه الفترة، فمن 30 318 نسمة في 1966، وصل عددهم إلى 50 953 نسمة في سنة 1977 فالتوسع ظهر في الأحياء الشعبية القديمة كحي السعادات، حي الفلاح.

وبعد تعيين مدينة الجلفة كعاصمة لولاية الجلفة وحصولها على مشاريع كبرى للتهيئة والبناء وإنجاز البنى التحتية. عرفت المدينة ظهور أحياء جديدة مثل حي بن جرمة، حي باب الشارف، حي بوشندوقة، حي بن عزيز وحي ديار الشمس.

كل هذا حفّز وأعطى ديناميكية في كل القطاعات وخاصة القطاع الاجتماعي والاقتصادي، وساهم في جلب العديد من سكان الريف، مما أدى إلى تدارك التأخر الذي عرفته المدينة في توسعها غداة الاستقلال، هذه الديناميكية والتوسع العمراني الذي رافقها، كان لابد لهما من سياسة للتحكم فيهما أو وسيلة للتوجيه، فظهر ولأول مرة سنة 1973 أداة للتعمير وهي المخطط التوجيهي للعمران (*Plan d'Urbanisme Directeur*) الذي تمت المصادقة عليه سنة 1984.

كان هدف هذا المخطط هو تحديد مناطق التوسع العمراني للمدينة،وذلك بأخذ بعين الاعتبار عدد السكان وما سيقابله من تجهيزات وسكن، وكذلك التحكم في نمو المدينة وضمان تطور وتنمية إيقاعية لها في انسجام وتوازن. لكن هذا المخطط لم يُحتَرم نظرًا لِما حَدث فيما بعد من تزايد كبير لعدد سكان المدينة. (الشكل 12)

الشكل 12: مدينة الجلفة 1974.

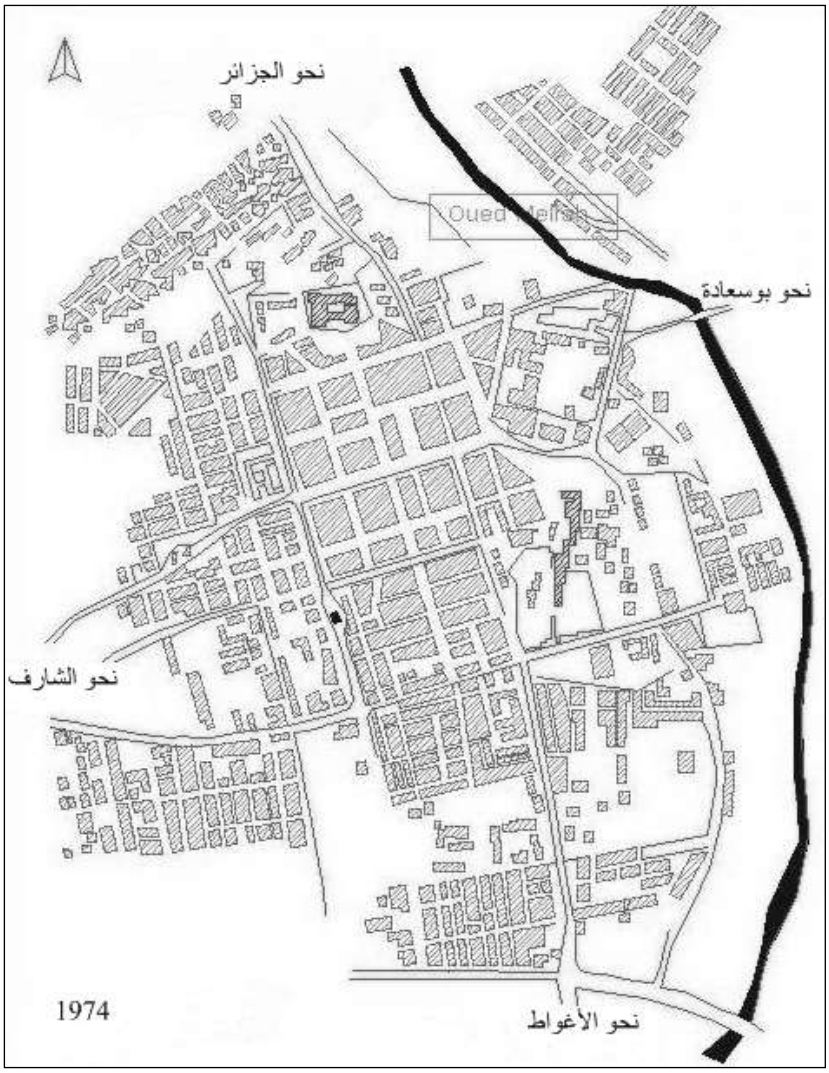

المصدر: PDAU Djelfa

III.2.3.1. مرحلة انفجار المدينة (1978-1990):

في هذه المرحلة ازداد عدد سكان المدينة بشكل مذهل، وذلك من خلال الهجرة الريفية الكبيرة للبحث عن العمل وخدمات أفضل، هذا ما أدى إلى انفجار المدينة على كل المستويات، فالأحياء الشعبية كحي السعادات، حي الضاية، حي الظل الجميل وحي البرج عرفت إسكانا لم تشهده من قبل، وتوجيهات المخطط التوجيهي للعمران (*Plan d'Urbanisme Directeur*) تحققت من خلال الكم، حيث أعلن برنامج واسع لإنجاز السكن الجماعي والفردي من خلال التعاونيات العقارية والمناطق السكنية الحضرية الجديدة (*ZHUN*)، للرد على الاحتياج المُلِّح والكبير على السكن وذلك بظهور النواة الأولى في حي 5 جويلية (*ZHUN Est*) وحي عين الشيح (*ZHUN Ouest*)، وإعادة هيكلة مركز المدينة و استحداث منطقة صناعية.

ما يَهمُّنا أنه أمام الضغط الديمغرافي، كان التطور في بناء السكن ينمو نموًا عشوائيًا في كل الأحياء المحيطية كحي 5 جويلية، بوتريفيس، البرج، الشعوة، زحاف وحي 100 مسكن ...، وذلك بسيطرة البناء الفردي، في الواقع هذا النمو الحضري بشقه العمراني تمَّ بشكل عشوائي وخاصة نحو الشمال، الشمال الشرقي والجنوب، حيث كان الامتداد العمراني أفقيا في كل الاتجاهات، ونتج عنه تجمعات غير مرتبطة بالمركز وتفتقر للتجهيزات والشبكات الرئيسية (غاز، صرف صحي، الماء والكهرباء). هذا التوسع غير المنظم نتج عنه شغل غير عقلاني للأراضي. (PDAU,2008) (الشكل 13)

الشكل 13: مدينة الجلفة 1852-1981.

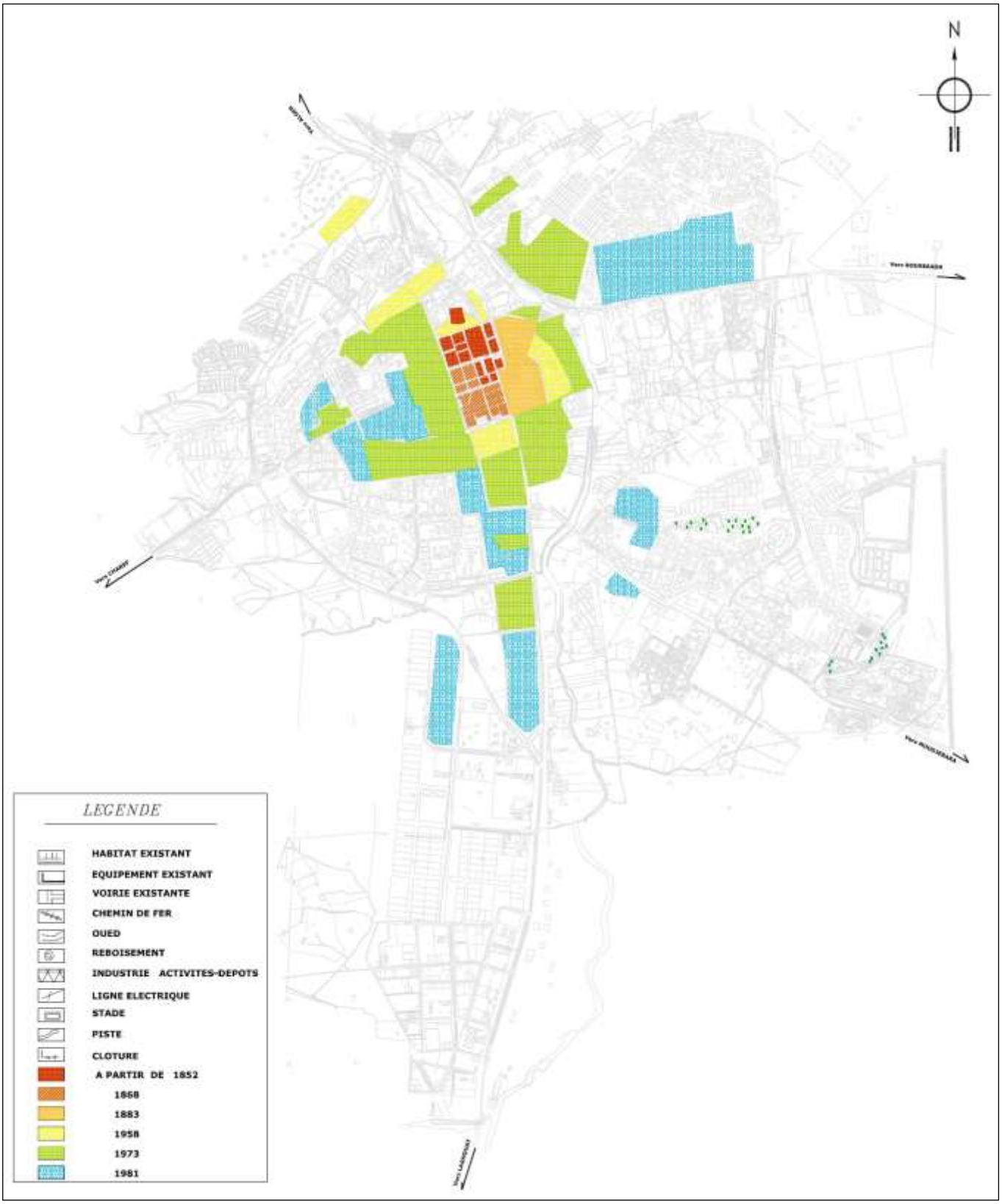

المصدر: PDAU Djelfa 2008

III.3.3.1. مرحلة التشبع والتكثيف (1990-2018):

عرفت هذه المرحلة نُموًا ديناميكيًا كبيرًا مع توسع المدينة في كل الاتجاهات :

- **الجهة الشرقية :**

تم إنشاء سكنات جماعية (*logements collectifs*) بحي بوتريفيس على طول محور الطريق الوطني رقم 46 الرابط بين مدينة الجلفة ومدينة بوسعادة، بالإضافة إلى إنجاز 1600 سكن اجتماعي في حي الوئام الرابط بين حي بوتريفيس وحي 5 جويلية ، وعرف قطاع التعليم إنجاز ثانوية متعددة التقنيات و ثانوية ابن خلدون في حي بوتريفيس وكذلك إنجاز محطة النقل البري.

- **الجهة الشرقية :**

تم إنجاز التجزئتين حاشي معمر ومسعودي عطية، وإنجاز مقر جديد للولاية بحي الحدائق، وإقامتين جامعيتين للإناث والذكور وبعض المعاهد، بالإضافة إلى حديقة نباتية (*jardin botanique*) والمركب الثقافي الإسلامي و قطب جامعي مع اقامة جامعية ووحدة للشرطة بالإضافة الى محطة مسافرين وحي بحرارة

- **الجهة الغربية :**

عرفت الجهة الغربية إنجاز 40 سكن اجتماعي بحي الزريعة، واستحداث حي الفصحى ومركز جامعي، وإنجاز 536 وحدة سكنية للقضاء على السكن الهش (*l'habitat précaire*).

- **الجهة الجنوبية الغربية:**

انجاز قطب حضري "هواري بومدين" يضم حوالي 7400 سكن في مختلف الصيغ

بما أنّ البرنامج المُسطَّر من خلال المخطط التوجيهي للعمران سنة 1973، فيما يخص السكن والتجهيزات، لم يحقق أهدافه نظرًا للجسامة والسرعة اللتان تم بهما البناء الذاتي، وتيبولوجيته التي كانت أصل كل المشاكل التي عرفتها المدينة (الشكل 14) وتولدت عن ذلك مشاكل عديدة منها:

- مشكل إدماج الأنسجة العمرانية وعلاقتها بالمحيط.
- تطور الأحياء المحيطية بدون تجهيزات وبدون قاعدة *VRD*.
- ظهور تشوه بصري في المنظر العمراني.

- انفجار التجمع السكاني جعل أداء الوظائف حول المركز بلغت التشبع.

وللتحكم في هذا التطور الخاص والسريع، تكفلت دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (*PDAU*) بإدماج جميع المشاريع خارج محيط (*PUD*) المخطط التوجيهي للتعمير حيث أعادت تسوية بعض المشاريع التي أنجزت وغير المطابقة لتوجيهات (*PUD*) وإحداث توازن بين مختلف مكونات النسيج العمراني وملأ بعض الفراغات الناتجة عن الاختيارات العشوائية لبعض المشاريع.

الشكل 14: مدينة الجلفة سنة 2004 في مرحلة التشبع والتكثيف.

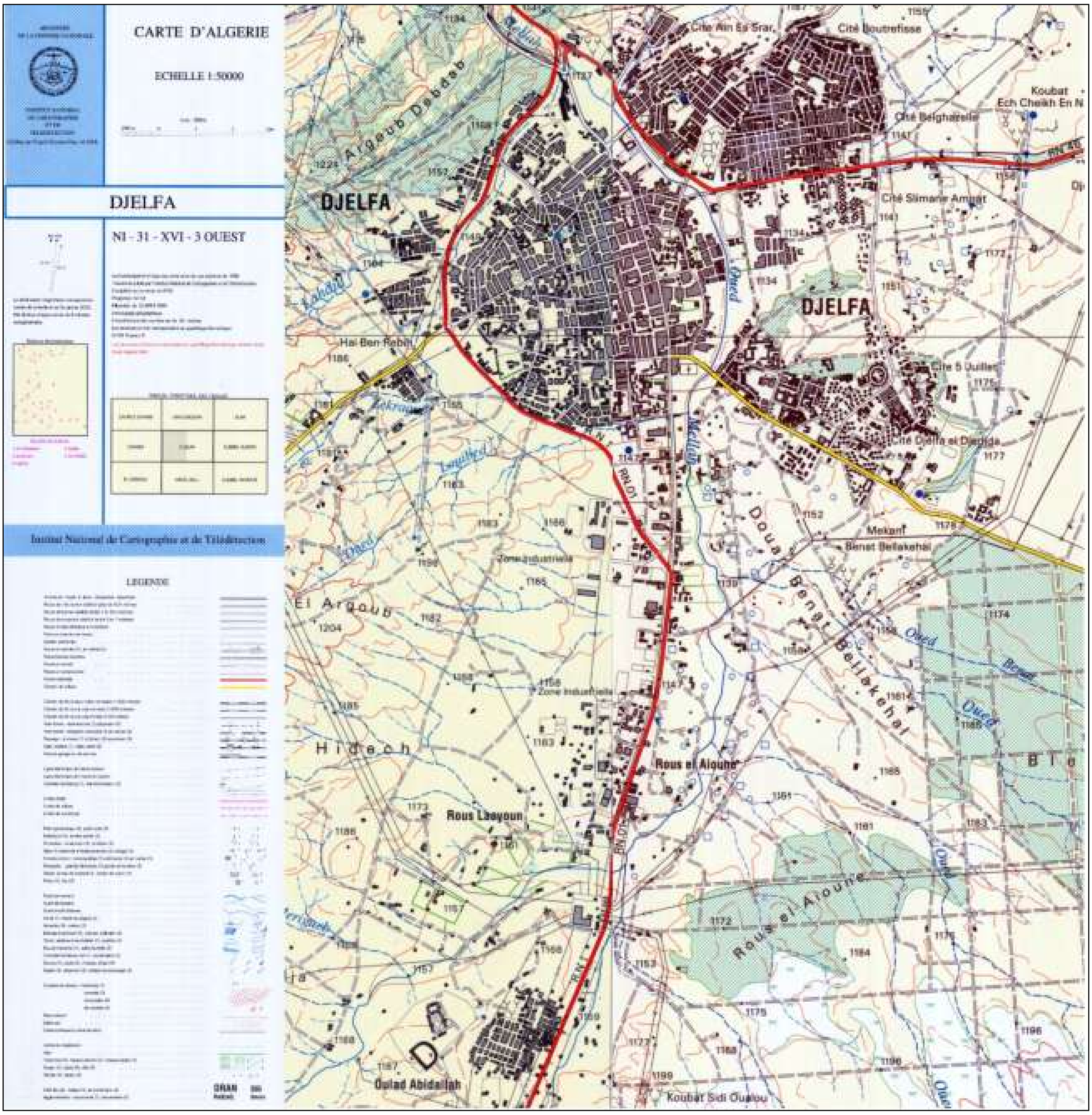

المصدر: المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد،

III.4.3.1. المرحلة الحالية: مرحلة النمو الرأسي والالتحام

لفهم التغيرات التي طرأت على النسيج العمراني من حيث حجم استهلاك المجال وكذا المظهر العام للمدينة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى الوجهة الحالية للمدينة، وطبيعة العناصر المتداخلة في تحديد مستقبل النمو واتجاهات التوسع والإحاطة بكل جوانب المحيط، فإنَّه بعد مرحلة تشبع النسيج العمراني لمدينة الجلفة، نرى أن النمو يسير في الاتجاه الرأسي نظرًا للعوائق الطبيعية (الجبال) والصناعية (منطقة النشاط) واستهلاك الأراضي، خاصة في اتجاه الجهة الشمالية والغربية (جبل سن الباء).

الصورة 06: النمو في الاتجاه الرأسي للمدينة

المصدر: الباحث، 2011.

من هنا نستطيع القول أن مدينة الجلفة في حدود 50 سنة، ستصبح تلك المدينة المتروبولية التي تمتد من بلدية عين معبد شمالا على طول الطريق الوطني رقم 01 إلى بلدية زكار ، وإلى حدود بلدية الزعفران غربا و المجبارة شرقا. هذا إذا ما استمر الحال على ما هو عليه الآن، من تأخر التنمية بالمناطق الريفية لولاية الجلفة، وافتقارها للهياكل القاعدية واختلال توازن مجالها الولائي المحلي وظيفيا وديمغرافيا.

الشكل 15: التطور العمراني لمدينة الجلفة منذ تأسيسها إلى غاية اليوم.

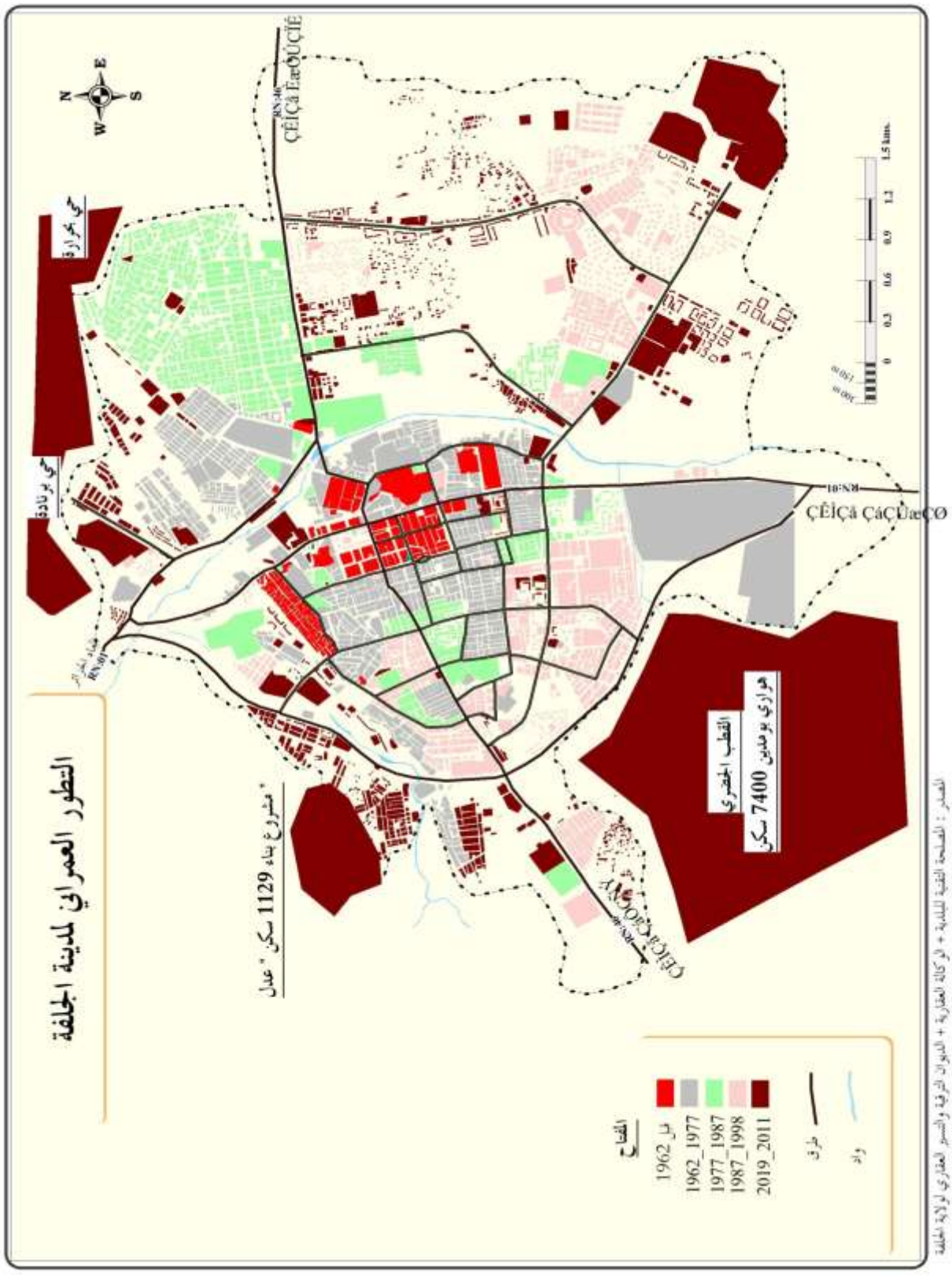

المصدر: OPGI Djelfa ،INCT

2.III. النمو الحضري للمدينة في بعده الديمغرافي:

1.2.III. تزايد عدد سكان المدينة:

يُعَدُّ النمو السكاني الجانب الثاني للنمو الحضري للمدينة، الذي يعطي نظرة مُكمِّلة لذلك على مستوى النمو العمراني، فَكُلَّما زاد عدد السكان انعكس ذلك على الإطار المبني، وقد يختل التوازن عندما يكون هناك نُمُّو سكاني سريع وكبير غير متحكم فيه بالتشريعات وقوانين التعمير وتوجيه العمران.

تبعًا لتطور المدينة عمرانيا منذ تأسيسها إلى اليوم، نُلاحظ أنَّه خلال المرحلة التأسيسية لها قبل الاستقلال، لم يكن عدد سكانها ذا أهمية كبيرة رغم نُمُّوها بوتيرة سريعة، لأنها لم تكن سوى مستوطنة ذات أهداف عسكرية تخدم مصلحة المستعمر الفرنسي، خاصة بموقعها الوسطي على الطريق الرابط بين المدية والأغواط، وذلك لمراقبته بالإضافة إلى سكة الحديد التي تربط الجلفة بالمدية، أي أنَّها لم تُؤسَّس لغرض استيطان البشر واستقرارهم فيها. ولذلك انتقل عدد سكانها من 016 2 نسمة عام 1901 إلى 019 3 نسمة عام 1921 بعد انجاز السكة الحديدية، وبعد إحصاء عام 1948 قدر عدد السكان بـ 212 6 نسمة منهم 800 5 نسمة في مدينة الجلفة. بزيادة 118 نسمة في السنة، وأغلبهم من المعمرين.[13]

لكن مع بداية الثورة التحريرية المجيدة، وسياسة الأرض المحروقة والتهجير بالقوة التي انتهجها المستعمر الفرنسي على سكان الأرياف، لعزل الثوَّار عن الشعب، فقد تضاعف إيقاع زيادة سكان المدينة بثلاث مرات، ليصل إلى معدل 296 1 نسمة في السنة، فيتضاعف عدد السكان من 070 10 نسمة عام 1954 ليصل إلى 442 20 نسمة عام 1962. (PDAU,2008)

[13]. مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية الجلفة

الشكل 16: تطور سكان مدينة الجلفة منذ 1901 إلى 2008.

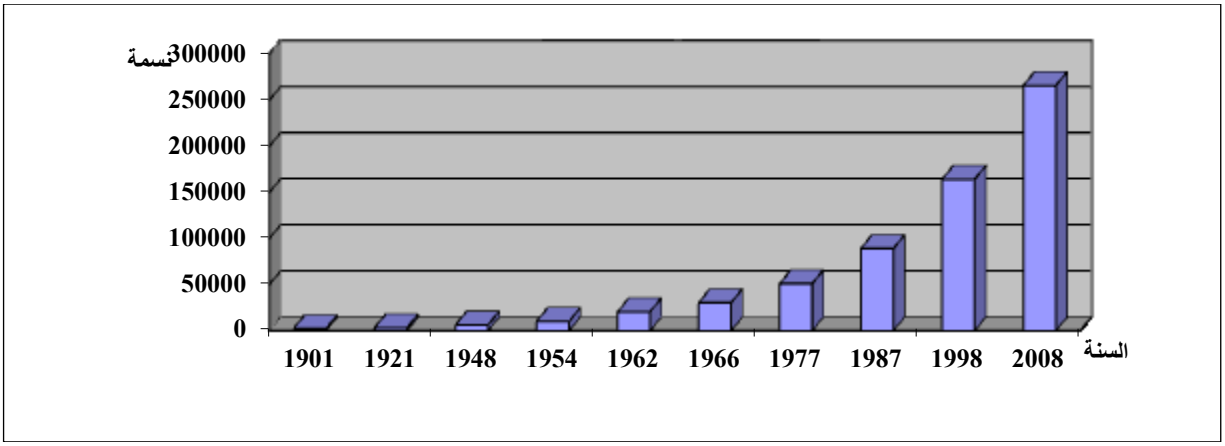

المصدر: الطالب، 2011.

بعد الاستقلال مباشرة لم تشهد المدينة نُمُّوًا سكانيًا كبيرًا فقد وصل عدد سكانها سنة 1966 إلى 318 30 نسمة فقط، وخلال عقد من الزمن بعد ذلك وصل هذا العدد إلى 953 50 نسمة في سنة 1977. ليفوق عدد سكانها 090 89 نسمة سنة 1987. لكن المدينة شهدت نُمُّوًا سكانيا سريعا، بين عامي 1987 و 1998 الذي كان إيقاعه مرتفعا، حيث بلغ في متوسطه 503 7 نسمة سنويا، ليفوق عدد سكانها 126 164 نسمة سنة 1998 وذلك بزيادة تقدر بـ 036 75 نسمة. بينما استمر معدل الزيادة في الارتفاع بعد ذلك حيث بلغ 410 12 نسمة سنويا في العقد الأخير، موصلا إياها إلى 228 288 نسمة سنة 2008. (ONS,2009) وحسب تقديرات مديرية التخطيط فإن هذا العدد وصل إلى 506 148 1 نسمة سنة 2010. (الشكل 18)

2.2.III. خصائص سكانية لمدينة الجلفة:

1.2.2.III. معدلات نمو عالية:

نُلاحظ من خلال (الجدول 03) أن مدينة الجلفة ديمغرافيا، سجلت أعلى معدل للنمو السكاني لها ما بين سنتي **1987** و **1998**، بإيقاع كبير جدًّا وبمعدل نمو (**6.30 %** سنويا) يفوق المعدلين الولائي (**4.44 %**) والوطني (**2.15 %**). وكان هذا نتيجة الزيادة الطبيعية المرتفعة المقدرة بـ **6.30 %**، بالإضافة إلى الهجرة الريفية الكبيرة نحو المدينة، جراء الظروف الأمنية التي عرفتها البلاد في تلك العشرية وكذلك بحثا عن العمل وظروف حياة أفضل. وهذا خاصة بعد انخفاض أسعار البترول خلال الثمانينات، التي أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري، وارتفاع معدل البطالة. بينما الفترات التي سبقت أي غداة الاستقلال، لم يكن إيقاع النمو سريعًا رغم أن معدل النُمُّو كان يفوق 5.32 % والذي يوافق 2063 نسمة سنويا.

الجدول03: مقارنة تطور معدلات النمو السكاني لمدينة الجلفة ولائيا ووطنيا.

الفترة الزمنية	1977-1966	1987-1977	1998-1987	2008-1998
معدل النمو	% 5.32	% 5.74	% 6.30	* **%** 5.9
معدل زيادة السكان في السنة	2063	3813	7503	* 12410
المعدل الولائي	% 2.36	% 4.70	% 4.44	* **%** 3.2
المعدل الوطني	% 3.21	% 3.85	% 2.15	* **%** 1.6

المصدر: PDAU 2008، * (د.و.إ)، 2009.

أما في السنوات الأخيرة وإلى غاية اليوم، فإن إيقاع نمو السكان يبقى سريعًا في نظرنا، رغم أن معدل النمو انخفض إلى **5.9 %**، (الجدول 11) فتعدادهم يزداد بـ 12410 نسمة في السنة، وضخامة حجم المدينة يلعب دورًا كبيرًا في ذلك. يبقى هذا أعلى من المعدلين الولائي (**3.2 %**) والوطني (**1.6%**). (ONS,2009) ويبدو أن الهجرة الريفية ما زالت إحدى مصادر الثروة البشرية التي تغذي المدينة، نظرًا للإختلالات التي تُميِّز المجال الولائي، وظيفيًا وديمغرافيًا، وهيمنة مدينة الجلفة عليه من خلال الإشراف على جزء كبير منه خدماتيًا.

III.2.2.2. معدلات نمو أعلى وهيمنة على السكان الحضر:

بالإضافة إلى أن مدينة الجلفة تحوي أكثر من ربع سكان الولاية، فإنها تستحوذ على **31.62**% من مجموع السكان الحضريين للولاية، كما أن معدل النمو الحضري الذي سجل بمدينة الجلفة خلال الإحصاء الأخير (5.87%)، يعتبر من أعلى المعدلات، مقارنة بالمعدل الحضري الوطني (3.99%) ويفوق المعدل الوطني للنمو (1.6%). (ONS,2009)

III.2.2.3. أعمار سكان المدينة:

هرم الأعمار لسكان المدينة ذو قاعدة عريضة وقمة مدببة (الشكل 20)، يعني أن سكان المدينة يتميزون بحداثة أعمارهم، فالفئة العمرية التي تتراوح ما بين 5 -24 سنة تمثل حوالي نصف سكان المدينة(44.83%). (ONS,2009)

الشكل 17: هرم الأعمار لسكان مدينة الجلفة، 2008.

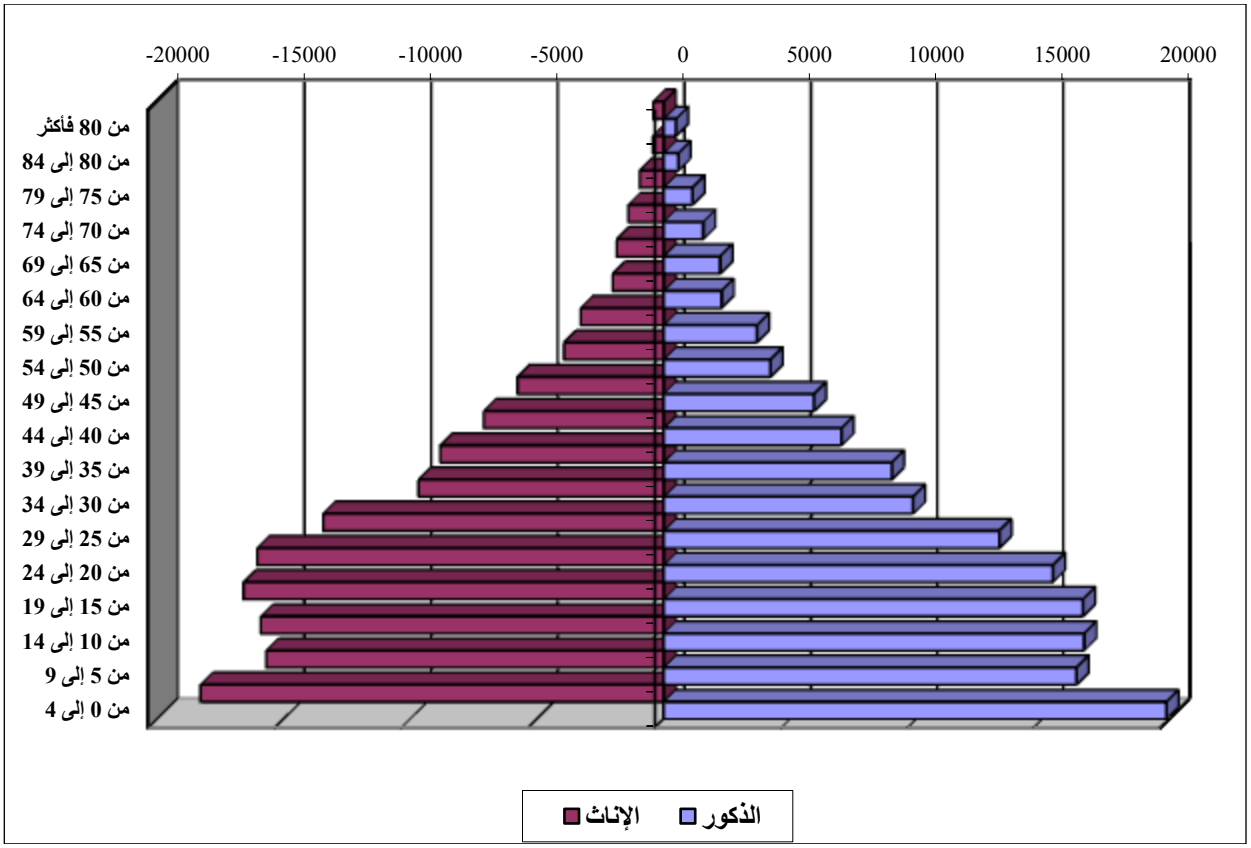

المصدر: ONS

هذا يتطلب بذل مجهودات جبارة على المستوى القاعدي للمدينة من أجل الرد على احتياجات هذه الفئة، من هياكل قاعدية، تربوية، تعليمية، تكوينية، رياضية، ثقافية وتنشيطية، بالإضافة إلى توفير الشغل خاصة للفئة من 16 سنة فما فوق، التي تعتبر بهذا الحجم كقاعدة يمكن أن ترتكز عليها الأنشطة الاقتصادية في المدينة.

الخلاصة:

لقد أوجدت مدينة الجلفة عام 1861 لأداء أغراض عسكرية واقتصادية فرنسية، وهي مراقبة الطريق الرابط بين الشمال والجنوب، لكن سرعان ما تحولت إلى مستوطنة بشرية انطلاقا من مخيم (*Camp*) عسكري، يسكنها معمرون لاستغلال أرض المنطقة، وازداد عددهم خاصة مع سنوات الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، بالإضافة إلى الأهالي الجزائريين الذي يقطنون في أحياء منفصلة خارجها. فانفجرت تلك النواة أو المدينة القلعة وتجاوزت أسوارها لتنمو بشكل مختلف، متميزة بالنمو المُنظَّم للأحياء الفرنسية وفق الشبكة المنتظمة للنواة الكلونيالية، والأحياء الشعبية العشوائية للجزائريين شمال، جنوب وشرق النواة الأولى.

ازداد هذا النمو أكثر مع اندلاع الثورة التحريرية الكبرى والظروف التي ولَّدتها، وسياسة التهجير المتبعة من طرف المستعمر الفرنسي لعزل الثورة عن الشعب، فزاد دور المدينة كمركز للإشراف والتحكم في المنطقة، وانعكس ذلك على المدينة بتضاعف عدد سكانها خلال هذا العقد من الزمن، فظهرت أحياء جديدة وتوسعت أخرى في اتجاهات مختلفة.

بعد الاستقلال أصبحت المدينة مقرًا إداريًا لولاية أولاد نائل، وتستفيد من البرنامج الخاص لها (1974)، رغم أنّها لم تشهد إقبالاً سكانيًا ملحوظًا خلال هذه الفترة، مع أن معدل نُمُّوها كان مرتفعًا، لكن مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات عرفت نُمُّوًا لا مثيل له بإيقاعه السريع وبحجمه الكبير، إثر الهجرة الريفية نتيجة الأوضاع الصعبة في الأرياف، والتوجه نحو قطاع الصناعة والخدمات على حساب الزراعة.

خلال العقد الأخير، تواصلت الزيادة السكانية ولكن بدرجة أقل عن سابقتها، باستقطاب سكان الريف ومن مدن أخرى، بالإضافة إلى معدل الزيادة الطبيعية المرتفع، كان ذلك نتيجة الاهتمام الذي حظيت به المدينة، من خلال إنجاز العديد من التجهيزات والمرافق القاعدية ذات أهمية محلية ووطنية، خاصة بقطاع الخدمات وذلك لتدارك تأخر التنمية بها. لتصل اليوم إلى تشبع النسيج العمراني لها ومع وجود عوائق طبيعية له في عدة اتجاهات، يدفعها للنمو في الاتجاه الرأسي، ومواصلة الامتداد الأفقي في اتجاه المدن أو البلديات المتاخمة لها.

لم يأت هذا النمو الكبير للمدينة، غير المتحكم فيه على مختلف المستويات محض الصدفة، ولكن في نظرنا كان نتيجة عوامل عديدة، منها أن مجالها الولائي المحيط بها ذو طبيعة جغرافية لم تتم تنميته خاصة مناطق النزوح الريفي بالإضافة إلى أن معظم تجمعاته السكانية تفتقر للهياكل القاعدية للخدمات أو للتنمية، وحتى للماء الذي هو أساسها.

في الحقيقة تأخر تنمية المناطق الريفية المعزولة جعل سكانها ينزحون خاصة إلى مدينة الجلفة، باعتبارها الأوفر حظا من مثيلاتها في الهياكل والتجهيزات القاعدية مما زعزع التركيبة السكانية وتوزعهم على الرقعة الجغرافية للمجال الولائي، فأصبحت المدينة الرأس المتضخم الذي يستحوذ على أكثر من ربع سكان الولاية وحوالي ثلث سكانها الحضر، الذي يعاني على مستوى هذا الإقليم كعنصر من المجال الجزائري، وهؤلاء السكان المميزون بحداثة أعمارهم سيشكلون عبئا على إمكانيات المدينة الخدماتية وقاعدة هامة للأنشطة الاقتصادية.

الجانب التطبيقي

دراسة حالة

الفصل الثاني:

المجيط العمراني لمدينة الجلفة.

مقدمة:

مدينة الجلفة التي كانت عام 1861 عبارة عن قلعة عسكرية تراقب الطريق المؤدية إلى الجنوب، لا تتعدى مساحتها 17.75 كلم^2 وعدد سكاني يُعد بالمئات، أصبحت اليوم بمحيطها العمراني تَتربَّع على مساحة تقدر بـ 542,17 كلم^2 أي تضاعفت بـ 30 مرة وتعداد سكاني تضاعف بـ 125 مرة مُشكِّلا أيضًا رُبع سكان الولاية، هذا المحيط الذي تتفاعل فيه كل هذه الأعداد البشرية نمَا وتطور بهذا الشكل نتيجة الزيادة الطبيعية المرتفعة والتدفق الكبير للأعداد المهاجرة من الريف خاصة في سنوات الثمانينات إلى يومنا هذا بحثًا عن العمل وحياة أفضل في المدينة.

هذا النمو المتعدد الجوانب يؤثر على المحيط العمراني خاصة في بُعْده المجالي-الفيزيائي الذي تجري فيه نشاطات الإنسان المختلفة. هذا الإنسان الذي يعتبر أحد أهم العناصر المكونة لهذا النمو ككائن مادي، له احتياجاته الفيزيائية والحيوية، قبل أن يكون كائنًا روحيًا واجتماعيًا، تزداد مع النمو وتصبح الاستجابة لهَا أمرًا ضروريًا وإلاَّ أفرزت مشاكل عديدة لا يُمكن التحكم فيها حين يتصرف من تلقاء نفسه دون مراعاة أي شيء من قوانين أو تخطيط توجيهي.

دراسة هذا الجانب الذي يظهر للعيان في المدينة بالاعتماد على الملاحظة الميدانية إضافة إلى المقابلات مع المسؤولين واستقراء الأرقام والإحصائيات تعطي نظرة واضحة عن مدى التأثير على المحيط العمراني ببعده المجالي-الفيزيائي، وذلك من خلال أهم المكونات كالعقار الحضري واستهلاك المجال وغيرها من الأمور الضرورية لسير الحياة الحضرية بشكل طبيعي إن لم نقل بشكل مقبول، دون إعاقة لتطورها ونموها أو ضغوط تولد انفجارات غير مرغوب فيها، ولا تمت بصلة للحياة المدينة التي ينشدها إنسان المدينة التي تؤثر عليه في مستوى أداء أشغاله، باعتباره القوة الفاعلة والمحركة لكل النشاطات والأعمال التي تجرى على أرض المدينة.

فبتَأَثُّره تَتَأثَّر هذه النشاطات سلبيًا أو ايجابيًا على حسب التأثير الأول، هذه التأثيرات أيضا من عمل الإنسان وتصرفاته وسلوكياته، فمثلا بقدر اهتمامه بنظافة محيطه والاعتناء به، يكون انعكاس ذلك أفضل وأحسن على صحته واستقراره النفسي، وكل تصرف عشوائي غير مدروس ولا يُراعي المصلحة العامة في المحيط العمراني، سيعود بآثار سلبية على كل سكانه، لأن حياة الفرد مرتبطة ومتعلقة بحياة الجماعة، في إطار التفاعل والتبادل في المحيط العمراني باعتباره الوحدة أو العنصر الأساسي للبيئة الحضرية التي صنعها في مكان ما من الطبيعة، ويمكن استقراء التأثير السلبي المفترض للنمو الحضري لمدينة الجلفة حالة الدراسة على محيطها العمراني في بعده المجالي-الفيزيائي، من خلال مؤشرات عدة بعد تحليل معطيات إحصائية.

1.1.I استنفاذ الاحتياطات العقارية:

الاحتياطات العقارية تجعل أي مدينة في مأمن من مخاطر المضاربة في العقار، وتضمن كذلك استمراريتها في إقامة مشاريعها التنموية، وتوسعها بطريقة متواترة إيقاعية دون اختناق، لكن النمو الحضري السريع وبحجمه الكبير لمدينة الجلفة، أدى إلى امتداد عمراني أتى على كل الاحتياطات العقارية المخصصة لبناء السكن والتجهيزات والمرافق العمومية، ولم تبق إلا جيوب قليلة.

استنفاذ الاحتياطات العقارية حسب رئيس بلدية الجلفة، يجهض أية عملية أو أية محاولة لإقامة مشاريع تنموية، فهو يقف حائلا أمام الرد على حاجيات المدينة مثلا من السكن التي فاقت عدد طلباته 40 ألف طلب، بالإضافة إلى أن الملكية الخاصة هي السائدة للعقار (الأراضي) الآن، التي يمكن أن تتوسع عليها المدينة، وتصرف ملاكها كما يشاءون دون احترام القوانين أو تنسيق مع السلطات المحلية، وفقدان السيطرة على التوسع العمران.

الصورة 07: اجتياح العمران للغابة لعدم توفر الاحتياطات العقارية م الجلفة

المصدر: الباحث 2011

سيؤدي كل هذا حتما إلى نمو المدينة بطريقة معاقة، أي أنها تنمو وهي تبحث بشق الأنفس عن عقار لتجهيزاتها ومرافقها ومشاكل عديدة تنجز عن ذلك، منها تشبع النسيج العمراني وتكثيفه أكثر، جراء عدم توفر أراض للتوسع والعوائق الطبيعية، بذلك تبدو المدينة وكأنها تختنق، إن لم يوجد حل لمشكل العقار الحضري باستخدام القوانين والحوار مع المُلاّك.

2.1.I. تحليل النسيج العمراني :

للمدينة نسيج عمراني متشبع، فالمدينة تم تشييدها عبر مراحل تاريخية ناتجة عن تطور عدد السكان وحسب نوع استغلال الأراضي، الذي يضم عدة تجمعات بأنواع مختلفة من الأنماط ونستطيع ملاحظة هذه الأنماط وهي كالتالي :

- النسيج العمراني للنواة الأوربية.
- السكن التقليدي.
- السكن الهش.
- المناطق السكنية الحضرية الجديدة.
- التجزئات السكنية.

1.4.1.I. النواة الكلونيالية:

مركز المدينة الذي هو في الأصل النواة الكلونيالية مُكَوَّن من 16 مقاطعة (*District*) (الشكل 22) ناتجة عن تقسيم مهيكل لمستطيل موجه بموازاة مع الطريق الرابط ما بين الشمال والجنوب. و ابتداءً من سنة 1868 تم إنشاء بنايات على المحور المتعامد على الأول وهو محور بوسعادة، طريق الشارف وحتى سنة 1878 تم حجز معظم الأراضي داخل السور المقام الذي هدم أوائل 1960.

ومركز المدينة مُكَوَّن من نظام للطرق يُشكِّل ميدان مهيكل، وفي هذا النظام البنية الشبكية للمقاطعة هي عضو أساسي في تكوين المدينة ويربط هذه المقاطعات فيما بينها شبكة من الطرق هذه النواة الكلونيالية مساحتها 40 هكتار مقسمة إلى 37 قطعة ومعدل القطعة على العموم يساوي 115 م^2 وحدوده:

- من الشمال : حي البرج
- من الجنوب : حي خميستي
- من الشرق : الطريق الوطني رقم 1
- من الغرب : شارع سيدي نائل .

ومركز المدينة يضم (4) أنواع من المساكن:

-السكن الأوروبي:

ويوجد هذا النوع من السكن في المركز و يخص المقاطعات التالية 121-143-144 متواجدة بجانب الثكنة.

- هذه البناءات تحوي السكن + تجارة في الطابق الأرضي.
- أسقف منحدرة من القرميد و الجدران بالحجارة و الأجر.
- مساكن بطابق أرضي و بفناء داخلي.

الوضعية التقنية لهذه المساكن هشة، وهي الآن في طور التحول نتيجة عمليات التجديد في إطار عملية إعادة الهيكلة وبالخصوص المساكن المطلة على الشوارع الرئيسية، وهذا التحول يمس غالبا الواجهة حيث تعوض الجدران بالأعمدة والعوارض وقرميد الأسقف بالخرسانة المسلحة وظهور أبواب المحلات التجارية مكان النوافذ المزالة.

الشكل 18: خريطة تبين المقاطعات المكونة لمدينة الجلفة.

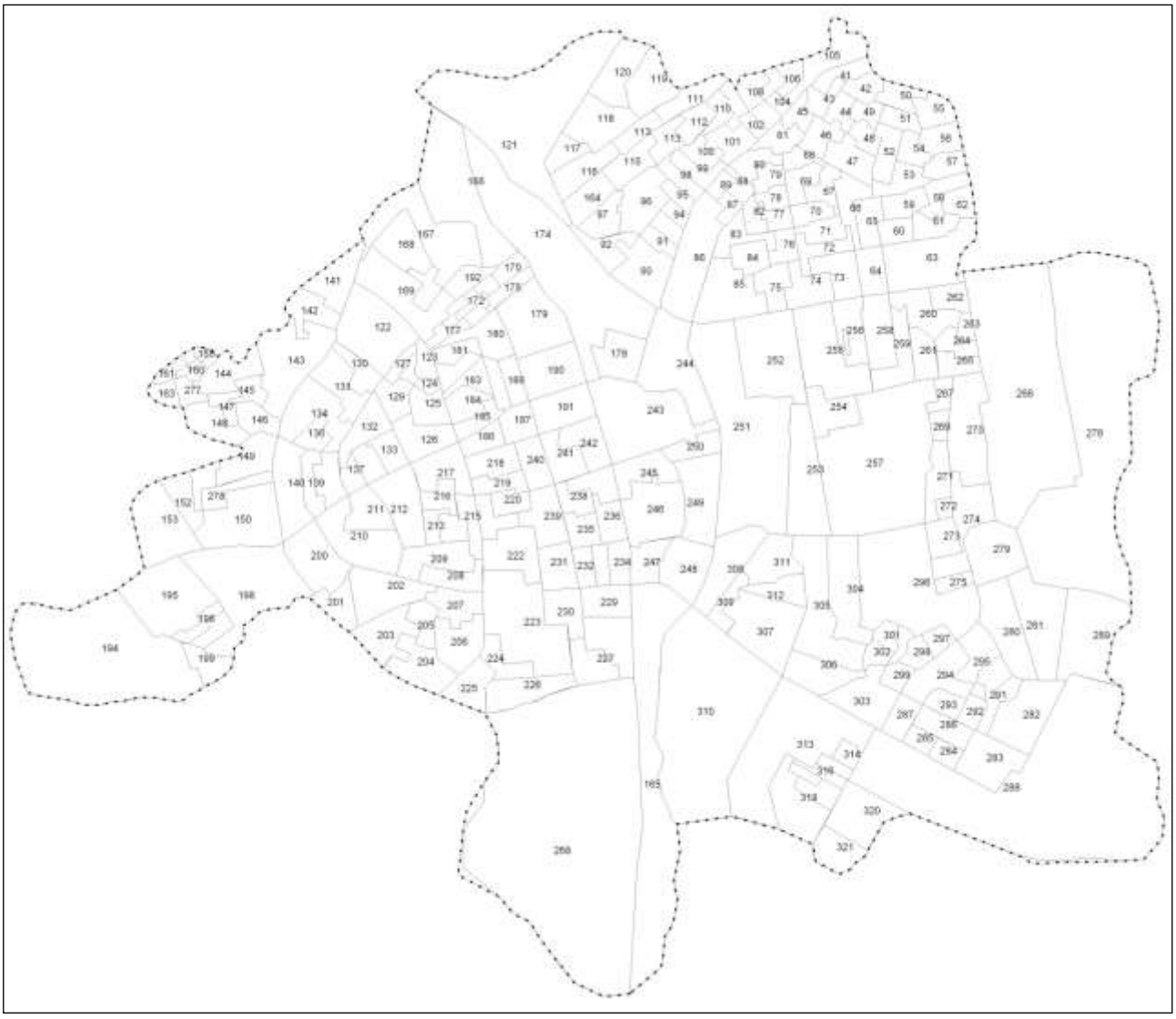

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2008 ،

-السكن التقليدي:

وهو النوع الأكثر ظهور يتواجد غالبا في مختلف أجزاء المدينة وفي المركز يوجد في المقاطعات 104-105-109 وهو بالقرب من الحصن الشمالي، هذا النوع غالبا هو ريفي ومبني من طرف السكان أنفسهم و بمواد محدودة، وهو متميز بشساعة الفناء الذي يعتبر الاحتياط العقاري الذي يرجع إليه في التوسع الأفقي.

-السكن الجماعي:

هذا النوع من السكن موجود ف في حي 05 جويلية القطب الحضري بربيح وخي دلولة بلعباس وحي بحرارة والوئام والبساتسن ، حي *قناني* و *سليمان عميرات* وعملية إعادة الهيكلة لوسط المدينة مست أساسا المقاطعة 113 هدمت كل البنايات العتيقة و شيد مكانها عمارات بـ 4 طوابق و كانت منقولة من البرنامج العام لسنة 1983 و كانت موجهة للمنطقة الشرقية وحولت إلى وسط المدينة و عوضت النقص المسجل في المرافق وبالخصوص الإدارية و المشكلة للحي الإداري الذي يضم التجارة في أسفل العمارات عوضت بها المحلات التي كانت من قبل.

-السكن الهش:

و يوجد بنسب مختلفة و يتمركز خاصة غرب المركز في المقاطعات 107-114-118 وهي بناءات عشوائية من الطوب أو الأجر و تخضع الآن إلى بعض التحويلات الخارجية.

الوضعية الحالية لمركز المدينة :

الوضعية الحالية للمركز مازالت دون المستوى المطلوب وهذا رغم التدخلات المسجلة من طرف الدولة أو الخواص و بالرغم من إعادة هيكلة للمقاطعة رقم 289 و إقامة المركز البريدي فيها وكذلك المقاطعة رقم 113 و إقامة العمارات بدلها، وحاليا يجرى تكثيفه أكثر فكلما عثر على ثغرة (مساحة) أرضية إلاّ وبنيت خاصة في المناطق السكنية الحضرية الجديدة للسكن الجماعي، فنتج افتقار الأحياء السكنية للمساحات الحرة عدا الطرق، حيث النسيج المبني يحتل مساحة 28كلم^2، ما يعادل 24% من مساحة البلدية والكثافة في مساحة هذا النسيج تتجاوز 10344.80ن/كلم^2 . (DUC,2011)

إن لهذه الكثافة السكانية علاقة مباشرة بعدم كفاية الخدمات الضرورية، من حيث الكم والكيف خاصة في الأحياء، هذا إن توفرت على مستواها، فينعكس ذلك في مستوى التنقل إليها وغيرها، فيسبب ذلك أعباء أخرى ومشاكل لا حصر لها (مثل التنقل للدراسة)، هذه الكثافة السكانية تختلف طبعا من المركز إلى المحيط، فهي تجمع بين متناقضين على مستوى مدينة الجلفة مركز غير مكثف وعقلانية شغل العقار فيه، والأحياء الأخرى تعاني من التركيز الشديد للسكان على رقعتها.

نمط استغلال الأرض:

كل القطع عادة هي مربعة الشكل محجوزة ببناية جزء مبني و جزء شاغر يستغل كفناء داخلي و بمعدل حجز الأرض يساوي C.E.S = 55 % والآن وصل إلى 90%، و عملية التجديد حاليا تحول الفناء إلى جزء مبني و ضمه للجزء المحجوز مما رفع من كثافة القطعة إلى كثافة النسيج العمراني و الكثافة في مركز المدينة 106 ساكن/هكتار بمعدل حجز المسكن يصل إلى 6.65 فرد/مسكن .

2.4.1.I. التركز الشديد للسكان على مستوى الأحياء الأخرى:

النزوح الريفي الناتج عن الثورة الصناعية نتج عنه تباين وخلل في المدن مثل مدينة الجلفة التي تعاني من هذه المشاكل وذلك ابتداء من سنة 1854 منذ أن أنشئ حي البرج شمال مدينة الجلفة، ويسجل وجود نمطين الأول بشكل منظم و الآخر فوضوي .

-الأحياء الهامشية المنتظمة :

وتتمثل هذه الأحياء في حي قناني، حي المستشفى وحي الظل الجميل، حيث مساكن هذه الأحياء تتميز بناياتها بالمواد الصلبة، وهي بطابقين أو طابق أرضي وفناء داخلي وهو يمثل احتياط عقاري، وهذه الأحياء تعتبر منتظمة و الطرق في هذه الأحياء عادة هي بعرض متوسط أو ضيق وتخلق مشاكل في السير رغم العدد العادي من السيارات المارة بهذه الشوارع و كذلك ومعدل مساحة قطع الأراضي على العموم يساوي 100 م^2 ومعدل حجز المسكن عادة هو 7 فرد/مسكن، وهذه المساكن مفتوحة على الداخل بالفناء و مغلقة من الخارج وهو ما أدى إلى الاختناق وارتفاع في الكثافة، والوضعية المتدهورة لبعض المباني و خاصة في الأحياء القديمة دفع المواطنين إلى القيام بعملية التجديد وهذه الأحياء مهيأة و ملحقة بمختلف الشبكات إلا أنه يلاحظ فساد قنوات شبكة صرف المياه القذرة و بعض الطرق مازالت بدون تزفيت و بدون أرصفة و إن كانت فإنها متدهورة .

نمط حجز الأرض :

القطعة محجوزة عادة ببناية تقليدية وفردية بفناء داخلي والمسكن عادة بطابق أرضي وبمعدل حجز الأرض يساوي 50% و 80% الذي هو أصل الحجز رغم التوسعات العمودية التي عرفتها هذه الأحياء .

-السكن الهش غير المنظم :

و نخص بالذكر الأحياء التالية: حي البرج، عين أسرار، شعوة، عيسى القائد،وحي 40 بناية، الزريعة ، الفصحى ، المستقبل ، البساتين ، بوترفيس سكان هذه الأحياء غالبا هم من النازحين الباحثين على الشغل و تلبية احتياجاتهم الاجتماعية و الثقافية و الصحية بنوا مساكنهم، حسب أهواءهم المتأثرة بالظروف الاقتصادية والمالية و البناء التدريجي للقطعة، والحرية في اختيار الموقع و توجيهه و النقص في المعالم وانعدامه، نتج عنه التبعثر في الهيكل وعدم وضوح المسارات في مثل هذا النظام، توجد بنية هيكلية تتميز بضيق الشوارع و ممرات مغلقة ناتجة عن تقاطع مسار البنايات مما نتج عنه نسيج متراص و عالي الكثافة و ببنايات تتعدم فيها الواجهات.

هذه البنايات مبنية بالآجر والطوب، و يلاحظ هذا في بنايات حي البرج، أما الأحياء الجديدة مثل: حي شعوة وعين أسرار فهي من الطوب و الإسمنت و مغطاة عادة بالزنك و الصفائح الإسمنتية، هذه الأحياء موصولة بالمياه الصالحة للشرب، ولكن وضعيتها سيئة و تتعدم فيها بالوعات صرف المياه القذرة وهي تفتقر إلى مختلف المرافق الاجتماعية و الإدارية .

نمط حجز الأرض :

عشوائية البناء والشكل لهذه القطع نتج عنه فناء غير منتظم وكذلك البناية المحاطة به مما عقّد وضعية هذه المساكن رغم التقدير لمعدل حجز الأرض الذي يتراوح ما بين 60%، 90% وهو ما رفع من الكثافة، وهذا راجع لصغر المقاطعة وضيق في الشوارع و انعدام الفراغات و الساحات وكل المساحات الملحقة بالسكن .

-السكن الجماعي :

عرفت مدينة الجلفة في السنوات الأخيرة زيادة هامة جدا في عدد السكان، ومن أجل الاستجابة لحاجيات السكان فإن عدة إجراءات قد اتخذت في مجال بناء السكن، زيادة على التجزئات التي كانت مبرمجة فإن برنامج سكن جماعي قد أعد كذلك و عمليات إنجاز هذه البرامج قد انطلقت قبل الاستقلال و خاصة في برنامج قسنطينة و الذي أنجز السكن بإيجاز متوسط في حي قناني و الذي أنطلق سنة 1958 والذي تم بعد الاستقلال .

و بين سنتي (1970-1973) تم برمجة عدة عمليات بمجموع حوالي 200 مسكن، وحتى سنة 1980 أين تم إنشاء المناطق السكنية الحضرية الجديدة ZHUN وهذا يتمثل في المنطقة الغربية (ZHUN Ouest) والمنطقة الشرقية (ZHUN Est) أي بمساحة إجمالية تساوي 459.51 هكتار بمعدل حجز المسكن يساوي 6 فرد/مسكن وبكثافة خام تساوي 22/مسكن/هكتار. و حتى سنة 1994 لم ينجز إلا 2591 في المنطقة الشرقية و 898 في المنطقة الغربية مع إنجاز المشاريع بدون مراعاة أدنى تقاليد المنطقة عمرانيا و معماريا.

أمام توسع المدينة ونموها وازدياد عدد سكانها، زاد الطلب على الخدمات واحتياج فضاءات (مجالات) أكثر لاحتوائها، ونظرا لعدم توفرها في مركز المدينة، يتم الآن تهديم المباني القديمة في النواة الكلونيالية بنسبة كبيرة، والبناء على أنقاضها مراكز تجارية ومرافق أخرى، ذات الاتجاه الرأسي (الصورة 08)، هذا من حيث الشكل، أما وظيفيا فيعاني المركز من مشاكل ركن السيارات لعدم توفر مواقف لها مما يسبب الاختناق وصعوبة في حركة المرور فيه، هذا ما أدى إلى ظهور إن أمكن القول مراكز جديدة (تحت مركز) أخرى على مستوى المدينة لتقديم الخدمات للسكان.

الصورة 08: إقامة مراكز تجارية على أنقاض النواة الكلونيالية م الجلفة

المصدر: الباحث 2011

حيث على مستوى أحياء المدينة، يمكننا تمييز مجموعتين الأولى وتمثلها كل من أحياء بلغزال، الفلاح،بن جرمة، قناني، بن ربيح، عين الشيح (المحاور الرئيسية للمدينة) التي يسيطر فيها

السكن الفردي والجماعي مختلطين وتظهر أكثر هيكلة معماريا وعمرانيا وتتركز فيها التجهيزات والمرافق العمومية.

أما المجموعة الثانية فهي أغلب ما تبقى من المدينة وتمثلها كل من أحياء بوتريفيس، 100 دار، الفصحى، البرج، حاشي، المستقبل، بلحواجب، عيسى القائد، فكاني، هذه الأحياء عبارة عن تجزئات (الجدول 04)، أو أحياء عشوائية أعيدت هيكلتها، ويسيطر فيها السكن الفردي من النوع الرديء غير المخطط معماريا شكلا وتصميما. النسيج العمراني فيها يتميز بالتراص وافتقارها لكثير من المرافق والتجهيزات والأهم من ذلك هو أن رغم سيطرة السكن الفردي بها، إلا أن الكثافة السكانية فيها من أعلى الكثافات على الإطلاق، وهي في اعتقادنا تكدس للسكان والبنايات في مساحة معينة يضاف إليها افتقارها للمرافق والتجهيزات العمومية فتكون النتيجة وكأنها أحياء معزولة من المدينة وبها مشاكل لا حصر لها.

الجدول04: تطور و توزيع التجزئات ، م الجلفة.

الموقع (الحي)	سنة المصادقة	عدد القطع	المساحة (هكتار)	الانطلاقة
بلغزال	1981	444	22.69	1981
بن ربيح	1981	187	7.11	1981
عين الشيح	1981	114	4.72	1981
عين الشيح	1985	206	7	1986
بوتريفيس1	1986	345	16.05	1986
بوتريفيس 2	1986	390	15.60	86
بوتريفيس 3	1986	376	19.40	1986
بوتريفيس 4	1986	378	24.90	1986
فكاني	1986	148	16.40	1988
بن ربيح	1990	218	17.85	--
حاشي	1990	516	19.40	1991
مسعودي	1990	374	15.80	1991
المستقبل	1990	1000	82.66	--
سيدي نائل	1990	2200	125.65	--
بلحواجب 1	--	395	16.6	--
بلحواجب 2	--	75	3.1	--
شعوة	1990	503	17.50	--
وداي الحديد		434	19.79	--
بناية 40	1990	213	6.36	--
عيسى القائد	1990	150	4.90	--
القطب الحضري		400		مشروع لم تنطلق
طريق بحرارة		ازيد من 2000		مشروع لم تنطلق

المصدر: المصالح التقنية للبلدية

I.3.1. شغل الأراضي والمساحات الحرة:

من الملاحظ أن السمة الغالبة على النسيج العمراني لمدينة الجلفة هو التراص، وذلك نتيجة التجزئات ذات الحجم الكبير وما يُنجز عليها من سكنات فردية متلاصقة، فلا نكاد نلاحظ فضاءً حرًّا أو مفتوحا إلا في المناطق السكنية الحضرية الجديدة، أو مع المشاريع والمؤسسات الكبرى كالثانويات لولا هذه المساحات التي كانت عفوية مع هذه المشاريع، لما رأينا مساحات حرة أو خضراء مخططة أصلا، وإن خطط لها أتت عليها البنايات والنمو العمراني للمدينة. (الصورة 09)

الصورة 09: الكثافة المرتفعة بالأحياء م الجلفة

المصدر: الطالب

I.3.1.1. أحياء التجزئات: لا مجال للتنفس :

الأحياء القديمة التي أنشئت دون تخطيط تتميز بالسكن الفردي أو العائلي، الذي كون بها نسيجا عمرانيا متراصا ولا نكاد نجد فيها (مجالا) فارغ لم يبن بعد أو حتى كمجال أخضر ما عدا الطرقات والأرصفة، التي وإن وجدت تسترجع مع سقف الطابق الأرضي للبنايات، مما جعل معدل شغل الأراضي أو معدل السيطرة على الأراضي يتجاوز 95%، في أغلب الأحياء كفكاني بوتريفيس، حاشي، المستقبل وحي الفلاح... الخ (الشكل 19)

حي الفلاح الذي ظهر قبل الاستقلال ـ بمخططه الشطرنجي وجُزيرَاته منازل متراصة ـ ككتلة واحدة كمثال يبلغ فيه معدل السيطرة 90% (PDAU 1998)، مما يولد مشاكل في التهوية والتشميس للمنازل، وأخرى كعدم احتوائه على المرافق الأساسية التي أضيفت فيما بعد على محيطه، ونظرا لمثل هذا الوضع فإن حي بوتريفيس مثلا استوجب مخططا لشغل الأراضي لأن البنايات فيه تلتهم كل الأراضي دون رقابة، فلولا تدخل بعض المواطنين لما بنيت مدرسة واحدة لوجود فوضى في شغل الأراضي.

الشكل 19: خريطة شغل الأرض في مدينة الجلفة

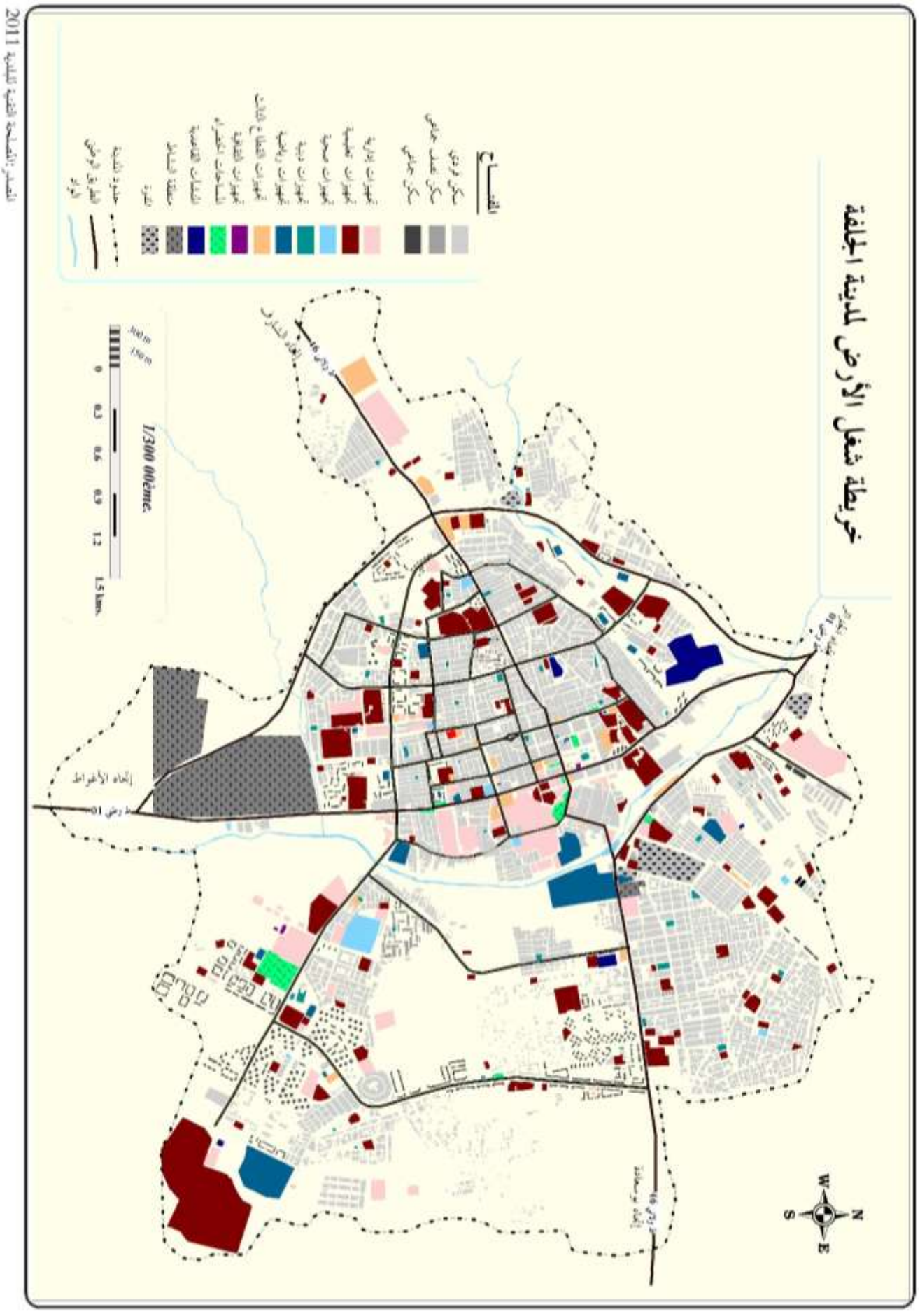

بهذا تصبح هذه الأحياء في نظرنا غير سكنية، بل مأوى لآلاف من البشر، يتمنون أو يريدون مغادرة وتبديل هذه الأحياء نظرا لخوفهم من الاعتداء أو السرقة، بالإضافة إلى عدم وجود مساحات حرة بها، كمجالات للعب الأطفال أو حدائق سواء كانت عامة أو حدائق للعب الأطفال، ويكتمل هذا بعدم نظافتها وما ينجز عنها من أمراض جسدية ونفسية.

I.2.3.1. أحياء السكن الجماعي: معدل الأرض منخفض لكن بدون تهيئة:

المناطق السكنية الحضرية الجديدة التي اتخذت كعملية إسكان في المخطط التوجيهي للعمران لعام 1973، ترد على احتياجات سكان المدينة من حيث السكن والتجهيز وقد نفذت في الجلفة اثنتان،و تتمثل في المنطقة الشرقية (*ZHUN Est*) على جانبي طريق مجبارة حيث شيدت المنطقة الحضرية السكنية الجديدة و المنطقة الثانية تتمثل في (*ZHUN Ouest*) و كانت مشكلة من نوعين من السكن الفردي والجماعي ، أما المنطقة الشرقية الشمالية المتمثلة في حي بوتريفيس فكانت النواة الأولى تتمثل في حي 100 مسكن، حي البناء الذاتي و في أوائل الثمانينات انطلقت الأشغال في حي بلغزال كتجزئة منظمة وفي المقابل إنطلقت الأشغال في 300 مسكن حي بوتريفيس و هو النوع الجماعي .

و انطلقت التجزئات في حي بن ربيح وحي عين الشيح، وخصصت حوالي 1500 قطعة مقسمة إلى 04 مجموعات يطلق عليها الآن (*Les quatre groupes*) في حي بوتريفيس إلى تجزئة بحجم كبير، وهذا المشروع انطلقت الدراسة فيه سنة 1986 بعدها عرف أشغال التهيئة وتشييد البنايات وهذا الحي يفتقر إلى إعادة التأهيل إلى حد الآن .(PDAU 2008)

I.4.1. الأحياء السكنية والشبكات الرئيسية:

I.1.4.1. عفوية استغلال المجال:

رغم التجزئات التي خططت، فهناك عجز في التحكم في تسيير المجال على مستوى لمدينة، فالبناء العفوي ينتشر في أحياء الزريعة، الفصحى، البرج، عيسى القائد،... التي تقع في أطراف المدينة وأخرى داخل المناطق السكنية الحضرية الجديدة حيث يتصرف المواطن كما يحلو له وكيفما يشاء دون رقيب، ودون مراعاة لأي قانون أو مخطط، فهو يبني بالطريقة التي يريد دون رخصة بناء أو مخطط يتبع التهيئة الموضوعة غير آبه بمجال مخصص لمرفق أو مساحة خضراء. (الصورة 10)

الصورة 10: فوضى في شغل الأرض بالأحياء السكنية، م الجلفة.

المصدر: الباحث 2011

هذه الأحياء أصبحت مأوى لكثير من المشاكل الاجتماعية، يصعب التدخل فيها كالسيطرة على الوضع الأمني مثلا، ويحدث هذا نتيجة النُمُّو وعدم التحكم في تسيير النسيج العمراني، قد يكون هناك تخطيط جيد أو غير جيد، لكن عدم فعالية الرقابة يؤدي إلى عشوائية وفوضى في النسيج العمراني، الذي يصرف عليه أضعاف مضاعفة من الأموال في حالة إعادة الهيكلة (*Restructuration*)، ما لم تكن لتصرف على جهاز قار وفعال متحكم في تسيير الإطار المبني، والسيطرة على مصدر الفوضى من أساسها.

I.2.4.1. أحياء غير مهيأة وبدون شبكات رئيسية:

النمو السريع وحجمه الكبير لمدينة الجلفة، تَولَّد عنه عجز في تهيئة طرق الأحياء بالإسفلت كحي الزريعة، الفصحى، والبرج وغيرها، ففي فصل الشتاء نتحدث عن الطين وبرك الماء وصعوبة التنقل للعمل والدراسة ...، أما في فصل الصيف فعن الغبار والأتربة المتصاعدة والروائح الكريهة، وفي كلتا الحالتين يعود بالكارثية على صحة المواطن والأطفال خاصة، باعتبارهم أكثر شريحة معرضة لذلك، للعبهم في الطرق والشوارع غير المهيأة. (الصورة 11)

الصورة 11: عجز تهيئة الأحياء السكنية، م الجلفة.

المصدر: الباحث 2011

أما عن الربط بالشبكات الرئيسية (*VRD*) التي تعتبر ضرورية لحياة المواطن، كالكهرباء وغاز المدينة وشبكة الصرف الصحي وتوزيع المياه الصالحة للشرب، هذا إن لم نقل الضرورة القصوى لشبكة الاتصالات في عصرنا هذا، فمدينة الجلفة تغطي شبكتها للصرف الصحي 85% من النسيج العمراني، بالإضافة إلى العجز فإن الشبكة القديمة تتعرض دائما للانسداد نظرا لقلة الصيانة من جهة، و من جهة أخرى نظرا للكميات التي تتلقاها من طرف كل مواطن، فهي مدروسة على أساس عدد سكاني معين وتوسع معين. (DPAT,2010)

أمّا عن توزيع المياه الصالحة للشرب فشبكتها تغطي 90%، أمّا الكهرباء وغاز المدينة فهناك بعض الأحياء غير مغطاة، حيث لم توافق الموارد هذا التوسع العمراني، فتسبب ذلك في عجز تغطيتها مما يؤدي إلى تصرف المواطن تصرفات غير مرغوب فيها، قد تشكل خطرًا صحيًا مُحدِّقًا به كحفر آبار بمنازلهم، أو مد خيوط الكهرباء في كل الاتجاهات مما يسبب تشوه للمنظر العمراني لأحيائهم.

I.5.1. الفضاءات المفتوحة ومجالات الترفيه:

I.1.5.1. المساحات الخضراء تكاد تتعدم:

لو اعتمدنا على الملاحظة الميدانية فيما يخص المساحات الخضراء داخل النسيج العمراني لمدينة الجلفة، لكدنا نقول أنها منعدمة، لأنه عند تجوالك على مستوى ثلاثة أرباع هذا النسيج، لا ترى غير الخرسانة المسلحة وإسفلت الطرق إن وُجد. لكن المساحات الخضراء الموجودة رغم قلتها تتواجد في الربع الباقي منه، أي على مستوى النواة الكلونيالية (مركز المدينة) كحدائق غير قائمة على حقيقتها، أو كمساحات خضراء أحد مكونات مشاريع المؤسسات الخدماتية.

تعادل مساحة المجالات الخضراء **1.40** كلم^2 من مساحة المحيط المبني للمدينة ونصيب الفرد منها -الذي لا يعرف قيمتها ويعتبرها قليلة- لا يتعدى **4.86** م^2؛ (DUC,2011) هذا المؤشر بعيد كل البعد عن المعيار المعتمد وطنيا والمقدر بـ 10 م^2 إلى 15 م^2 كمساحة خضراء لكل مواطن، هذا النقص الفادح لرئة المدينة وجمالها، حدث حين كانت الاحتياطات العقارية موجودة، أما وقد استنفذت فإننا سنحلم بأن تخصص قطعة أرض واحدة كمساحة خضراء أو مفتوحة، لأن توفير الأراضي للتجهيزات والمرافق التربوية مثلا، يجد صعوبة كبيرة، فما بالك عن الخضرة الموضوعة في آخر الحسبان.

I.2.5.1. غياب وظيفة الترفيه بالمدينة:

المواطن في مدينة الجلفة لا يجد له متنفسا يريح فيه أعصابه، أو يروّح فيه عن نفسه قليلا، نظرا لقلة أو انعدام أماكن لذلك؛ فقد التّهم النمو العمراني لها في كل المجالات في معظم الأحياء. ففي الصيف تبقى حديقة النباتات (*Jardin Botanique*) بجانب مقر الولاية الفضاء الوحيد المفتوح والنظيف، الذي يقضي فيه بعض أهل المدينة وقتا لتنفس هواء منعش في فصل الحر. (الصورة 12)

الصورة 12: حديقة النباتات (*Jardin Botanique*) المساحة المفتوحة الوحيدة المهيأة للراحة والترفية، م الجلفة.

المصدر: الطالب

بينما لا يجد سكان حي 5 جويلية غير الخروج من عماراتهم إلى الفراغ بينها، غير المهيأ لذلك، وهذه كارثة بالنسبة للمدينة، حيث يطرد المواطن من منزله بسبب الحرارة المرتفعة صيفا، ولا يجد مكان يلجأ إليه حتى تنخفض درجة حرارة الجو، فالحدائق قليلة جدا وغير مهيأة لاستقبال مواطن المدينة. هذا لا يعني شيئا سوى أن قاطن المدينة يتنقل، يعمل وينام، وكلها وظائف فيزيائية وفيزيولوجية ربما توفرها المدينة، لكن وظيفة الترفيه والراحة النفسية غير موجودة، لأننا استهلكنا كل المجال الحضري دون أن نأبه، مسئولين ومواطنين لمثل هذه الوظيفة ذات الأهمية القصوى، التي تعتبر قوام نشاط الفرد لمردودية إنتاجية جيدة وسلوك متزن، مما يؤدي إلى تطور اقتصادي وخدماتي بأداء أفضل.

I.3.5.1. انعدام أماكن مهيأة للأطفال على مستوى الأحياء:

ما يلاحظ مؤخرا إدماج ملاعب -أرضيات- رياضية (*Terrain Matico*) في أحياء المناطق السكنية الحضرية الجديدة، لكن لم نر حدائق أو أماكن مهيأة للأطفال، التي من المفروض أن تتواجد في كل حي، كي تستجيب لمتطلبات الأطفال الطبيعية، رغم توفر الفراغ في هذه الأحياء.

المعضلة الكبيرة تكمن في أحياء التجزئات؛ التي طغى عمرانها على كل الأرضيات المتوفرة للبناء والتجهيز معا، فأصبح بذلك الطريق والشارع مكانا لكل شيء، للحركة والسير ولِلعب الأطفال، الذي يشكل خطرا عليهم. (الصورة 13) أما الكبير فيبقى البيت المكان الوحيد لقضاء أوقات الفراغ، وحتى للممارسة الهوايات نظرا لعدم توفر أماكن أو مرافق مخصصة لذلك على مستوى الأحياء.

الصورة 13: أحياء التجزئة لم تترك فراغا لتهيئته للأطفال

المصدر: HCDS, 2005

I. المحيط العمراني والخدمات الضرورية:

I .1.. قطاع السكن (الإيواء):

I .1.1. نظرة على منجزات السكن في المدينة:

يعتبر السكن من أهم وظائف المدينة، وبه تتعلق صيرورة باقي الأمور فيها، فكلّما كان السكن حقيقة سكنًا لقاطنيه وليس مرقدًا فحسب، أثّر ذلك إيجابيا على الإنسان ومردوديته في العمل. ومتى كان ذلك مصدر إزعاج وقلق لهم -ما تعانيه أغلب أحياء المدن- كان التذمر والضجر، وذلك يؤثر سلبا على نفسية السكان وراحتهم ومختلف نواحي الحياة، هذا من الناحية النوعية أي شروط وظروف المحيط السكني، بغض النظر عن الناحية الكمية ومدى تماشيها مع ازدياد عدد سكان المدينة.

II.1.1.1. السكن ما قبل الاستقلال وغداته:

مدينة الجلفة تأسست عام 1861 والتي سكنها المعمرون في بيوت ذات طابق واحد، عندما نمت وزاد عدد سكانها خاصة في فترة الأربعينيات والستينيات من القرن الماضي، أدمج السكن الاجتماعي بها، بالإضافة إلى التجزئات، تم إطلاق برنامج الإسكان العام والمدرج ضمن خطة

قسنطينة، حيث بدأت عمليات إنجاز (مساكن الطبقة المتوسطة *HLM*) بحي قناني قبل الاستقلال في عام 1958، وتم الانتهاء منها بعد الاستقلال.

II.1.1.2. فترة ما بعد 1970 إلى اليوم:

مع الزيادة السكانية الهائلة في هذه لفترة، ضمن البرنامج الثاني الخاص، (70-73) كان هناك إطلاق العديد من عمليات إنجاز المساكن الجماعية. نلاحظ أنه قد أنجز منذ الاستقلال وحتى أواخر السبعينيات حوالي 200 سكن. في أوائل الثمانينات ظهرت المناطق السكنية الحضرية الجديدة ،(*ZHUN Est, ZHUN Ouest*)، التي صممت لتستجيب للطلب الملّح والكبير على السكن بمساحة 459.51 هكتار لاستيعاب 60966 نسمة و 10160 مسكن. بلغ متوسط معدل الإسكان (*T.O.L*) 6 أشخاص، ومتوسط كثافة يقدر بـ 22مسكن/ هكتار. وفي هذا الإطار تم إنجاز 2591 مسكن في *ZHUN Est* و 898 مسكن في *ZHUN Ouest*.

تم تشييد عدة اقطاب سكنية

-حي البساتين _الحدائق _400 _

-حي الوئام

-حي بحرارة

- القطب الحضري بربيح (هواري بومدين)

II.1.2. الحظيرة السكنية وشغل المساكن:

II.1.2.1. الحظيرة السكنية والنمو السكاني: تفاوت كبير:

من خلال تطور الحظيرة السكنية في المدينة، نلاحظ أن نمو عدد المساكن كان بإيقاع منتظم منذ 1966 حيث انتقلت من 3165 إلى 6587 عام 1977 ثم من 11141 عام 1987 إلى 13544 مسكن عام 1998، ثم تضاعف عدد المساكن مرتين ليصل إلى 42469 مسكن سنة 2008 بفارق 28925 مسكن. (ONS,2009) وهذا يعني أنَّ هناك تفاوتًا كبيرًا بين الحظيرة السكنية والنمو السكاني . (شكل 20)

الشكل 20: تطور السكان والحظيرة السكنية، م. الجلفة

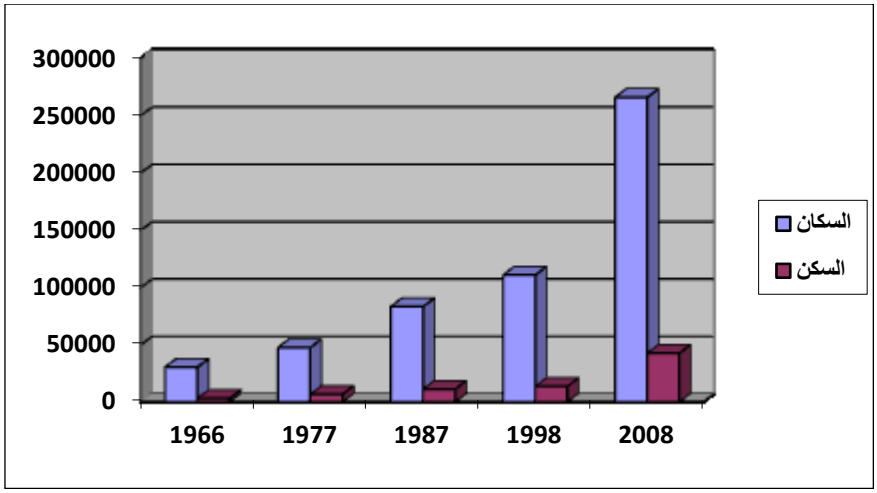

المصدر: ONS

هذا ما يشكل عبئا يقع على عائلات والأسر كبيرة الحجم، فلو اعتمدنا على معدل الأفراد في الأسرة الواحدة (7.40 فرد)، (ONS,2009) فإنه كما يبدو لنا أن 5739 أسرة بدون سكن، فهي في عداد الطالبين له، أو تبحث عن سكن للإيجار. كما انعكس ذلك على إيجار المساكن عمومية كانت أو خاصة، سواء من حيث قلة العرض أو سعر الإيجار الذي يتراوح ما بين 8000 إلى 15000 دج للشهر الواحد. وتلعب الهجرة الريفية أو من مدن أخرى دورا كبيرا في ذلك.

II.2.2.1. السكن: فرق شاسع بين الطلب والعرض:

عدم تماشي إيقاع الحظيرة السكنية مع إيقاع نمو السكان للمدينة، تولد عنه انعكاسات منها الطلب الكبير على السكن، وخاصة الاجتماعي نظرا للحالة المادية للسكان وكذلك المضاربة في سوق عقار الأراضي. فمن خلال الرسم البياني نلاحظ أنه منذ 1989 والفارق شاسع جدا، لا يكاد يقارن بين العرض والطلب، أي ما يوزع وما هو مطلوب كاحتياج آني للسكن.

رغم أن الطلب متذبذب من سنة لأخرى، زيادة ونقصانا ولكنه يظل دائما مرتفعا، حيث يتجاوز طلب 1400 مسكن سنويا. فإلى غاية سنة 2010، مجموع عدد الطلبات المودعة لدى مكتب السكن بالدائرة يفوق 40 ألف طلب، في انتظار الحصول على سكن اجتماعي، (OPGI، 2010) ما يدل على العجز في توفير السكن على مستوى المدينة، النجم عن النمو الحضري لها.

II.3.2.1. شغل المساكن:

II.1.3.2.1. معدل شغل المساكن (T.O.L) يفوق حجم الأسرة الوحدة:

نلاحظ أن الطلب الكبير على السكن الاجتماعي كان نتيجة شغل المساكن المرتفع (7.4 فرد في السكن الواحد)، الذي يفوق معدل الأسرة الواحدة (7.8 فردا)، رغم أنه أقل بقليل من المعدل الوطني والولائي، إلا أنه يبدو مرتفعا وغير مرض لكثير من العائلات التي تضيق عليها المساكن، وهذا لا يعني شيئا سوى أن هناك حالات عديدة تشغل أو تتقاسم فيها أكثر من أسرة سكنا واحدا. (الصورة 14)

الصورة 14:إضافة وتجديد المسكن لضيقه م.الجلفة

المصدر: الباحث 2011

2.3.2.1.II. معدل شغل الغرف:

من خلال إحصائيات السكن والسكان لعام 2008. نجد معدل شغل الغرف في مدينة الجلفة يعادل 2.5 فرد في الغرفة وهو أقل من المعدل الولائي (2.6) وأكبر من المعدل الوطني (2.2 ف/غ) وتبدو هذه المعدلات متقاربة. وهذا يعني أن معدل شغل الغرف في هذه الحالات مضاعف، ويشكل ضغطا عليها تؤثر سلبا على السكان من عدة نواح. (الجدول 05)

الجدول05: توزيع المساكن المشغولة حسب عدد الغرف . لمدينة وولاية الجلفة ووطنيا، 2008.

نوع المسكن	غرفة	غرفتين	3 غرف	4غرف	5غرف	أكثر من6	المجموع	المعدل
مدينة الجلفة	3694	8287	13374	6646	2756	2847	38977	2.5
ولاية الجلفة	8285	26807	47011	27276	11359	9777	136026	2.6
الجزائر	488492	1206903	1874359	987569	324471	324766	5304344	2.2

المصدر ONS

الخلاصة:

مدينة الجلفة بمحيطها العمراني في بعده المجالي-الفيزيائي أصبحت تشد أنظار الباحثين والدارسين وحتى عامة الناس نظرا لنمو سكانها وتوسعها عمرانيا في الموضع الذي أسست فيه الواضح تميزه طبيعيا بأنه سفح للجبال المحيطة به هذه الميزة تفرض على مخططي المدينة أخذها بعين الاعتبار في أيِّ عملية تعميرية أو توجيه للعمران دون ترك الصدفة والعشوائية تلعب بمصير المدينة لكن ما حدث من عدم احترام لخطوط الطبيعة التي رسمتها يعرض (قنوات الحماية) عندما استهلك مجال الموقع وتوسعت المدينة دون مراقبة أو توجيه وتخطيط جيد للعمران .

أمّا مركز المدينة فيعاني من تشبع نسيجه العمراني رغم ضعف الكثافة السكانية فيه بالنسبة للأحياء الأخرى وخلخلته شكلاً ووظيفيًا بالتوسع الرأسي على أنقاض النواة الكلونيالية استجابة لحاجيات النمو المتزايدة وكذلك يعاني من مشكل عدم وجود مساحات لمواقف أو توقف السيارات مما يسبب في اختناق حركة المرور خاصة في أوقات الذروة، هذا ما استدعى ظهور مراكز جديدة تقدم نوعا من الخدمات كَرَدٍّ على متطلبات السكان.

أمّا عن شغل الأراضي فإنه يتم استهلاكها بشكل غير عقلاني، لم يترك للمساحات المفتوحة الفرصة للظهور كما في أحياء التجزئات التي لا مجال فيها للتنفس و لا حتى لإنجاز مرافق وتجهيزات الخدمات، فمعدل شغل الأراضي مرتفع جد في عمومه لأن العشوائية في استغلال الأرض في بعض الأحيان أدى إلى القضاء على أرضيات كانت مخصصة لتجهيزات عمومية أو حدائق، أمّا في المناطق السكنية الحضرية الجديدة رغم عقلانية معدل شغل الأرض فإن المجال الفارغ فيها لم يعط للإنسان الحق فيه بتهيئته للعب أو الاستراحة، فَكلُّه مُخصص للحركة الميكانيكية ومواقف السيارات، أي هي وباقي الأحياء عبارة عن مأوى للبشر فقط.

كل هذا ناتج عن عدم التحكم في تسيير النسيج العمراني فكان امتداد على حساب كل شيء حتى إن وظيفة الترفيه غائبة عن المدينة ولم يترك لها مجالات. يضاف إليها عجز في تغطية بعض الأحياء بالشبكات الرئيسية كالكهرباء والغاز والصرف الصحي وشبكة توزيع المياه، نظرًا لعدم توافق إمكانيات المدينة والنمو الحضري لها.

أما فيما يخص الخدمات الضرورية في المحيط العمراني، فنجده يعاني من نقص في كمية الماء الصالح للشرب، بسبب بقائها منذ سنوات والسكان في تزايد مستمر ونصيب الفرد منها

حسب المعايير الوطنية لازال غير كاف، ويتناقص من سنة إلى أخرى لذلك يتصرف المواطن بوسائله الخاصة لتعويض ما لم تستطع المدينة توفيره، التي تعرض حياته للخطر، أما المنطقة الصناعية فإن لم توجد لها حلول بديلة للتموين بالماء، فان استدامتها مرهونة بهذا العامل لأن الكمية التي تحصل عليها بعيدة عما هو لازم لاحتياجاتها.

أما السكن كوظيفة أساسية في المدينة -أو ما يَصِّح أن يسمى بالإيواء ما عدا أحياء قليلة جدًّا- فإنه رغم المجهودات المبذولة والانجازات الكثيرة لاحتواء الطلب المتزايد عليه سواء من القطاع العام والبناء الذاتي خاصة بعد عام 1989 إلى اليوم، إلا أن الحظيرة السكنية تنمو بإيقاع منتظم غير آبهة بإيقاع نمو سكان المدينة، ويظهر هذا من خلال الضغط على المساكن بمعدل شغل يعتبر عاليًا بالإضافة إلى معدل

الجانب التطبيقي

دراسة حالة

الفصل الثالث:

مدى مساهمة المحيط العمراني في احتواء النمو الحضري

مقدمة

كانت سياسة التهيئة العمرانية في بداية الثمانينات مجرّد تصوّرات محدّدة في المخطّطات الوطنية، و لم يكن في الحسبان أنّها ستدخل حيّز التطبيق إلاّ بعد صدور نصوص قانونية تضفي عليها الطّابع التنظيمي، و بالفعل فقد عرف شغل المجال صدور القانون 90-29 المتعلّق بالتهيئة والتعمير، حيث نصّ هذا القانون في فصل خاص من المادة العاشرة (10) إلى المادة الثانية و الأربعين (42) والمعنون بأدوات التهيئة والتعمير، على إيجاد أداتين رئيسيّتين في سبيل تحقيق ذلك هما المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، و مخطط شغل الأراضي، و تفصَّل كل هذه المواد فيها على النحو الذي نجمله فيما يلي:

1. المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (*PDAU*) :

هو وثيقة تعرّف بأهداف التهيئة، ويهدف إلى صياغة صورة مجالية تسمح بتطبيق سياسة عامة على إقليم البلدية، و كذلك تشمل تقدير الاحتياطات في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية لفترة تتراوح مدّتها في 20 سنة بعد إعداده، فهو بذلك وثيقة مستقبلية للتنبّؤ و توجيه التهيئة، و توسّع التجمعات السكانية، كما يحدّد التوجيهات العامة للأراضي، فهو يقسم المنطقة إلى قطاعات محددة كما يلي:

أ -القطاعات المعمّرة: و تشمل كل الأراضي المبرمجة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسّط.

بـ -قطاعات التعمير المستقبلية: و هي الأراضي المخصّصة للتعمير على الأمد البعيد.

ج -القطاعات غير القابلة للتعمير: كالمواقع الأثرية، المناطق الفلاحية، حماية الثروات الطبيعية و الغابات.

و تكمن أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير كونه الوثيقة المرجعية الملزمة لكل الهيئات المتواجدة في إقليم البلدية و حتى الجهة المُعدّة له و هي البلدية؛ فهو المقسّم للعقارات على تراب البلدية و بذلك فإنّ إنشاء المخطط بمثابة تعريف للأملاك العقارية و طبيعتها، و كذا تعريف بطرق استعمالها تفاديًا للنمو العشوائي، والاستغلال اللاعقلاني للأملاك العقارية داخل حيّز البلدية، و توفيرا لاحتياطات المواطنين الأساسية داخلها.

إنّ المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير هو تحديث للمخطّط العمراني التوجيهي (*PUD*) ويتوجّب عند إعداده مراعاة المخطط الوطني و الجهوي للتهيئة العمرانية.

2. مخطط شغل الأراضي (*POS*):

يجب أن تكون كل بلدية مغطاة بمخطط شغل الأراضي، فهو الذي يحدّد حقوق استعمال الراضي و البناء عليها، و يبيّن الشكل العمراني و حقوق البناء و كذلك استعمال الأراضي يحدد طبيعة و أهمية البناءات، كما يحدد القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبناءات، و يبين كذلك هذا المخطط الأراضي الفلاحية، والارتفاقات والطرقات والمناطق الأثرية الواجب حمايتها.

يحتوي المخطط على لائحة تنظيم و المتضمّنة لما يلي:

- مذكّرة تقديم يثبت فيها تلاؤم أحكام المخطط التوجيهي كذلك المعتمدة للبلدية المعنية تبعا لآفاق تنميتها.

- جانب القواعد التي تحدد لكل منطقة متجانسة و مع مراعاة الأحكام الخاصة المطبقة على بعض أجزاء التراب[1]؛ من حيث نوع المباني المرخّص بها، و حقوق البناء المرتبطة بملكية الأرض التي يعبر عنها معامل شغل

الأراضي و معامل مساحة ما يؤخذ من الأرض مع جميع الارتفاقات المحتملة.

يحدد معامل شغل الأراضي في هذه الحالة العلاقة بين مساحة أرضية مع خالص ما يتصل من البناء و مساحة قطعة الأرض.

و يحتوي مخطط شغل الأراضي على دقائق بيانية تتضمّن مخطط بياني للموقع؛ مخطط طوبوغرافي؛ خريطة تبين الكواسر التقنية لتعمير التراب المعني مصحوبة بتقرير تقني؛ مخطّطُ الواقعِ القائمُ الذي يبرز الإطار المشيّد حاليا و كذلك الطرق و الشبكات المختلفة والارتفاقات الموجودة؛ مخطط تهيئة عامة (يحدد المناطق المتجانسة و موقع إقامة التجهيزات، المساحات الواجب الحفاظ عليها نظرا لأهميتها)؛ و مخطط التركيب العمراني.

و للإشارة فإنه لا يمكن مخطط شغل الأراضي مراجعة جزئية أو كلّية بعد المصادقة عليه إلاّ للأسباب التالية:

- عدم إنجاز مخطط شغل الأراضي في الأجل المقرّر لإتمامه، سوى 3/1 من البناء المسموح به من المشروع الحضري، أو البنايات المتوقعة في التقدير الأولي.

- إذا كان الإطار المبني في حالة خراب أو في حالة من القدم تدعو إلى تجديده.

[1]. الفصل الرابع من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة العمرانية و التعمير، المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، ج ر 52

- إذا كان الإطار المبني قد تعرض لتدهورات ناتجة عن ظواهر طبيعية.
- إذا طلب ذلك و بعد مرور 5 سنوات من المصادقة، أغلبية أملاك البنايات البالغين على الأقل نصف حقوق البناء التي يحددها مخطط شغل الأراضي الساري المفعول.

أدوات التهيئة العمرانية المسطرة من أجل مدينة الجلفة[2]:

I.1. المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية والعمران (*PDAU*):

جاء المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية والعمران من أجل التنمية المحلية، خصوصا فيما يتعلق بالنمو الديمغرافي مستقبلا، حيث تم برمجة عدة برامج ومساحات هامة لأجل توسع المدينة في المدى القريب، المتوسط والبعيد. وفي الحقيقة إنه من الصعب تحقيق التطور العمراني في غياب آليات التوجيه المعتمدة في عملية تهيئة الإقليم، والمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية والعمران جاءت لتحقيق التطلعات المحلية والاحتياجات الاجتماعية.

حيث نلاحظ تطور السكان من 138000 إلى 260000 نسمة في سنة 2010، هذا التطور السكاني المهم يتطلب:

- إنجاز 31500 سكن.
- مساحة عمرانية للتوسع تقدر بـ 922 هكتار.
- 175 هكتار لتوسع المنطقة الصناعية و 98 هكتار لمنطقة النشاط.

وعلى ضوء هذا تم التخطيط للتوسع على مساحة 1195 هكتار أي بنسبة 56% من المساحة الحالية على مر 15 سنة المقبلة، مع العلم أن الإنجاز لحد الساعة بقي محدودا، وفيما يخص المنشآت القاعدية لإعادة تأهيل مدينة الجلفة في إطار المدن الكبرى المتروبولية (*Métropolitain*). من أجل هذا التطور المتسارع ستتعرض مدينة الجلفة في المدى القصير، إلى عجز في التزود بمياه الشرب، وهذا بسبب تضخم الجهة الشمالية للمدينة. فسيتم جلب الماء من زهرز الغربي (*Zahrez Ouest*) من بلدية عين الإبل في المدى القصير، ومن عين وسارة في الأمدين المتوسط والطويل، وهذا جلي في إعادة الاعتبار لمحيط واد الطويل.

تطور المدينة في اتجاهها الحالي سيؤثر أكثر ويزيد من حدة المشاكل البيئية، خصوصا مع ارتفاع حجم المياه القذرة عبر واد ملاح. فمحطة التصفية مصممة من أجل 100000 نسمة فقط، ولذلك تم دق ناقوس الخطر حول التلوث من طرف مختصين في مجال الصحة والبيئة وذلك للخطر المحدق بالصحة العمومية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب الحفاظ على المتنفس الوحيد لمدينة الجلفة ألا وهو غابة سن الباء.

[2]. Abdelkader KHELIL, ***la ville de Djelfa dans la revitalisation des espaces hauts plateaux***, ANAT,1998

الشكل 21: خصائص التهيئة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، م.الجلفة

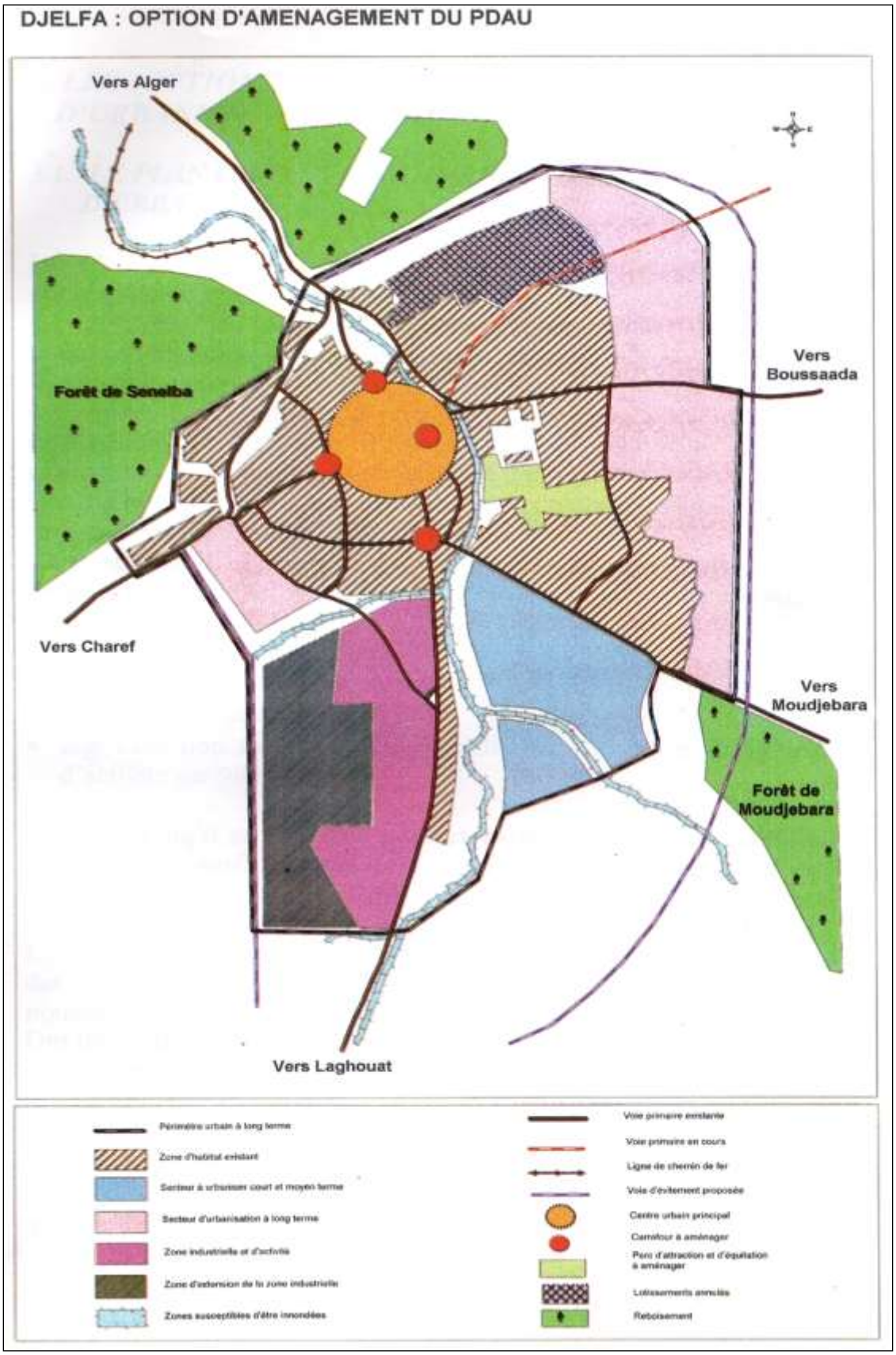

المصدر: ANAT,

2.I. مخطط تهيئة الولاية (PAW):

يعدُّ المخطط أداة من أدوات تهيئة الإقليم، تهدف إلى إنشاء توازن في الشبكة الحضرية للولاية (*l'Armature urbaine*)، عبر التنظيم السكاني لتفعيل النشاط الريفي رغم عدم تماش هذه النشاطات مع أسس التهيئة الإقليمية المسطر من خلال مخطط تهيئة الولاية، ومن الضروري هنا التركيز على المخطط السابق ذكره الذي حافظ في مختلف مقترحاته على الدور المهم للمحور المركزي المتمثل في الطريق الوطني رقم 01، وذلك بهيكلته خصوصا مع إنجاز المدينة الجديدة ببوغزول.

وفي كلتا الحالتين المخطط الولائي للتهيئة ركز على التنمية في المدن الواقعة على المحور المركزي والمتمثلة في كل من: (الجلفة، عين وسارة، حاسي بحبح و مسعد) وعليه هذه المدن يجب أن تعرف تنمية متسارعة.

تزايد نسبة التطور الديمغرافي في بعض المدن الريفية ، يقل على 2% كما هو بالنسبة لبعض المدن كالخميس، بنهار، عين الشهداء، حاسي العيش والقرنيني. أما البعض الأخر كمدينة فيض البطمة وقطارة في الجانب الجنوبي للولاية يعرف نسبة تطور ديمغرافي ضئيلة جدا.

حيث أن التطور الذي يعد الأكبر بحوالي 50% في أربع مدن (الجلفة، عين وسارة، حاسي بحبح و مسعد) منه في 36 مدينة التابعة للولاية .

II. التحكم في تطور مدينة الجلفة[3]:

بموقعها الإستراتيجي الجيد وبمركزها بالوسط من منطقة الهضاب العليا الجلفة تعتبر مركز تبادل ونقطة التقاء بين الشمال والجنوب من جهة، بين الشرق والغرب من جهة أخرى. ولتوفرها على المنشآت القاعدية لضخامة مواردها الفلاحية ومواردها المائية الضرورية ، يسمح لها بوضع إستراتجية للتطور منسقة ومدمجة قادرة على بعث مدينة الجلفة إلى التطلعات الاقتصادية الواعدة.

لكن بالنسبة لمدينة الجلفة ستصبح مدينة (متروبولية). فبتطورها الحالي، هي في تباعد وانحراف عن التطور الحقيقي، وذلك بالغياب الملحوظ في المنشآت القاعدية المهيكلة للقطر المحلي. وحالة الإطار المبني والنقص في المساحات الخضراء وتدني نوعية الخدمات والمشاكل في الازدحام. ولاسيما البيئة، وهذه كلها عوامل مثبطة لمسيرة التطور والتنمية

التحكم في التطور الحضري لمدينة الجلفة والذي لابد منه وبصورة مستعجلة، لا يتم إلا بأخذ صورة شاملة للتنمية والتهيئة الإقليمية وذلك لإعادة تنظيم الشبكة الحضرية، هذا التحكم قد يؤثر على إعادة الاعتبار واستخدام الموارد المحلية للمدينة بمتوسط 30000 إلى 50000 نسمة بطريقة تنقص من توسع مدينة الجلفة وكذلك للمدن الأخرى كمركز فعال. ومن هنا تطرح عملية تأمين طرق فعالة لتقييم العملية على الفضاءات الريفية.

3. Abdelkader KHELIL, ***la ville de Djelfa dans la revitalisation des espaces hauts plateaux***, ANAT,1998

الشكل 22: خريطة توضح التحكم في توسع مدينة الجلفة

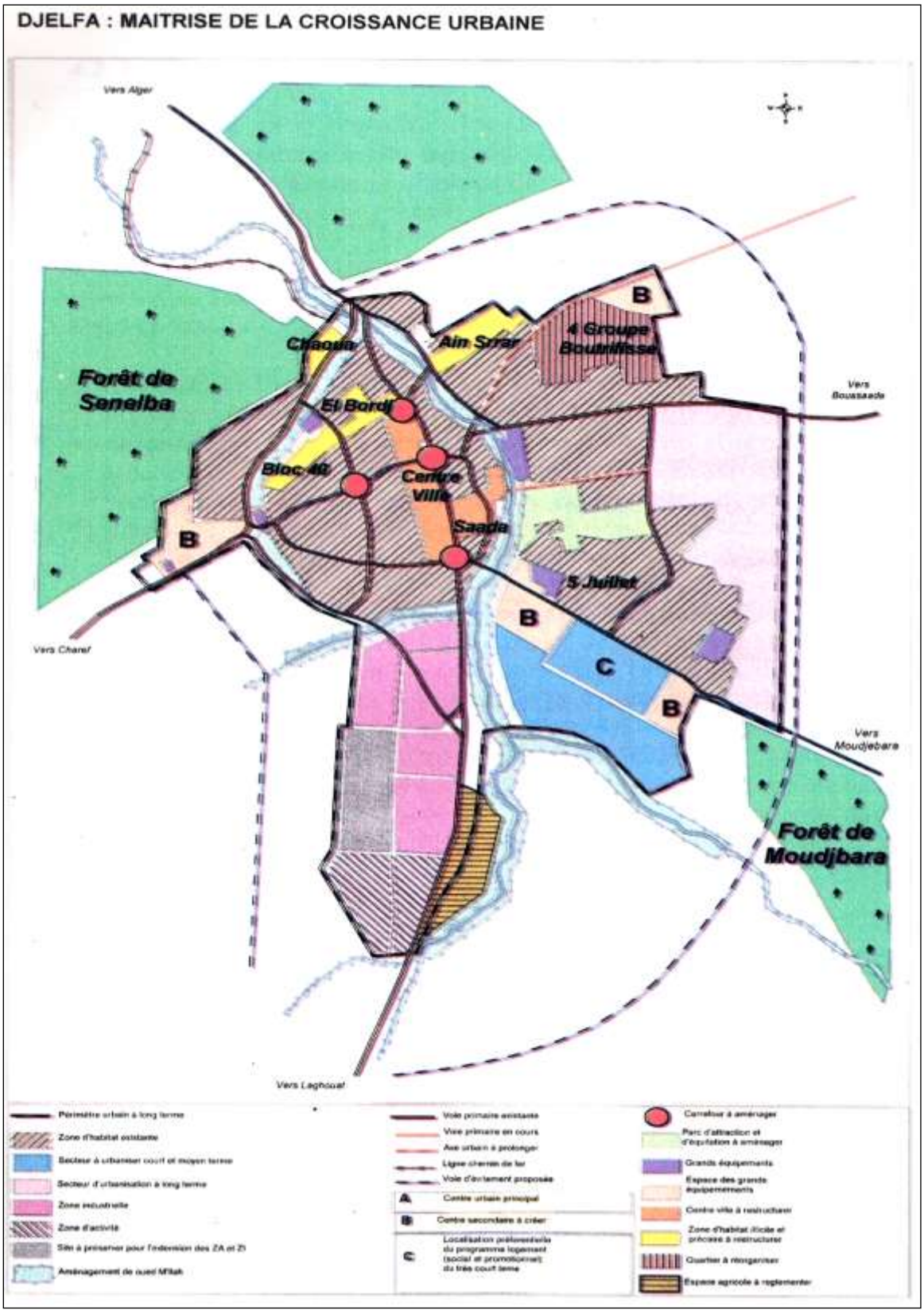

المصدر: ANAT

1.II. المراكز الحضرية الموضوعة تحت الاختبار:

هذه

العملية موضوعة ومعروفة بخريطة التهيئة لمشروع (واد الطويل، بوغزول) وتهدف لترقية المراكز الحضرية من خلال الاهتمام بمواردها المحلية، والتجهيزات الجوارية التي تعمل كذلك كشرط للنهوض بهذه المراكز، وكذلك بتوفير التجهيزات والهيكلة الجيدة للاتصالات والطاقة، التي تساعد على الإدماج الجيد للمنطقة الوسطى للهضاب العليا مع المناطق الشمالية وبالتالي إنجاح فكرة المدينة الجديدة لبوغزول.

من هذا المنطلق فقد تم تحديد 05 مدن كمراكز حضرية وهي: عين الإبل، الشارف، عين معبد، الإدريسية وسيدي لعجال لامتصاص تدفق السكان نحو مدينة الجلفة، لمنع تدهور مجالها الحضري والبيئي. هذه المراكز الحضرية الخمسة سعة استيعابها من 30000 إلى 40000 ساكن.

2.II. إعادة تأهيل النسيج العمراني:

في إطار إعادة التأهيل للنسيج العمراني، التوسعات الحضرية محددة بـ 646 هكتار بالشكل التالي:

- 369 هكتار مخصصة للمشاريع والهياكل القاعدية
- 277 هكتار مخصصة لمشاريع السكن

في هذه الحالة نتكلم خصوصا على التهيئة الحضرية:

- تهيئة ضفاف واد ملاح كعنصر ومكون عمراني هام لمدينة الجلفة، وذلك باعتباره عنصر مهيكل للمدينة،
- القضاء على السكنات الفوضوية والهشة واستغلال ارضها في مشاريعها كما هو مبين في الجدول رقم 06

الجدول06: برنامج القضاء على السكن الهش

الموقع	سنة الترحيل	العدد	الوجهة	طبيعة الاستغلال
عين اسرار	2004	اكثر من 1000سكن	حي الوئام + البساتين	ابتدائية + محلات +استثمار في مجال الطب
البناء الذاتي				مباني جماعية + ثانوية + مسجد
الشعوة				مستشفى 240 سرير
الزريعة1				
حي 36				مباني جماعية
الزريعة 2	2019	اكثر من 1000سكن	القطب الحضري بربيح	مشروع بناء 1129 وحدة سكنية "عدل"
المستقبل	لم تحول بعد			
حي 36 (2)	لم تحول بعد			
البساتين	لم تحول بعد			
بوترفيس	لم تحول بعد			

إنشاء هذه المناطق سيحدث تغييرًا كبيرًا في التهيئة الداخلية للمدينة، ويسهل التفاعل بين جميع الوحدات الحضرية ويُخفِف الضغط على مركز المدينة. الذي يعرف حاليا حالة اختناق جراء وجود المرافق ومشاكل المرور. ومنطقة النشاط والمنطقة الصناعية فمن الضروري تقليل امتداداتها بسبب موقعها بالقرب من واد ملاح، فالمساحة المقترحة يجب أن لا تتجاوز 70 هكتار للمنطقتين الصناعية ومنطقة النشاط وذلك لتكون النشاطات (*Les activités*) أقل استهلاكا للمياه ولا تكون مصدر لتلويث البيئة.

وبخصوص ترميم النسيج العمراني فقد تم تحديد الخطوات التالية:

- إعادة تهيئة وهيكلة مركز المدينة (وسط المدينة وحي السعادات بـ 87 هكتار) وكذا الأحياء القديمة المجاورة: حي عين سرار، حي بوتريفيس حي البرج، حي مجمع 40 وحي عيسى القايد بـ 39 هكتار،
- القضاء على السكنات الهشة في حي شعوة 8 هكتار وعين سرار بـ 33 هكتار،
- إعادة تهيئة حي بوتريفيس 88 هكتارًا، حي بوخالفة 55 هكتارًا،
- تهيئة المساحات الخضراء.

برمجة التجهيزات:

التجهيزات والهياكل القاعدية المؤطرة لمدينة الجلفة المساهمة بتسميتها لمدينة متروبولية جهوية:

- **وسط المدينة:** تجديد وإنشاء هياكل قاعدية كالمسرح، الفنادق، المتحف والمكتبة وكذلك مراكز تجارية والبنوك، المسطرة لإعادة الهيكلة، والنهوض بوسط المدينة.
- **حي 05 جويلية:** نظرا للموضع الاستراتيجي لحي 05 جويلية، الذي توجد به فضاءات شاغرة تقدر بـ 16 هكتار، هذه الفضاءات تسمح بإنجاز عدة مشاريع للجامعة وعدة معاهد أخرى وكذلك حول مقر الولاية لإنشاء عدة هياكل ومباني إدارية و فنادق فخمة ...

III. الاحتفاظ والحفاظ على البيئة[4]:

غابة سن الباء

بالنظر لعمر وقدم غابة سن الباء وتدهورها لابد من العمل على المحافظة على هذا المتنفس البيئي حول المدينة بوضع عدة برامج للمحافظة عليها مع التشجير ، منع التوسع العمراني والانتشار غير العقلاني للبناء على طول خط الغابة والعمل على إنشاء حظيرة لغابة سن الباء للحفاظ عليها.

حماية الموارد المائية وواد ملاح من التلوث:

بالإضافة إلى الجهود المبذولة والمسطرة لحماية واد ملاح من التلوث وحماية المورد المائي الأكبر وكذلك الطبقات التحتية مع برمجة عدة وسائل وعمليات لتحسين ومراقبة الآبار ووضع برامج مراقبة وحماية وتحاليل وذلك لتفادي مختلف الأمراض المتنقلة عبر هذه المياه ، ومن جهة أخرى يجب توعية الفلاحين من أخطار عملية الري من واد ملاح دون مراعاة شروط نقاوة هذه المياه، خاصة المياه القذرة المتدفقة التي وضعت محطات تصفية لها ومعالجة قبل الصب.

4. Abdelkader KHELIL, ***la ville de Djelfa dans la revitalisation des espaces hauts plateaux***, ANAT,1998

الخلاصة:

كما هو الحال في الشط الشرقي يظهر جليا أن الفكرة المحلية للمشاريع المستقبلة ليست مضمونة لإيجاد تطور متناسق على مستوى المراكز السكانية على طول منطقة واد طويل-بوغزول، مثل الحالات السابقة كمحاكاة الـ *PDAU* فقد صرف النظر عن العلاقة الضعيفة التي تربط التطور في وسط المدينة في المجال البلدي للولاية

كذلك المجال المحدد لمدينة تيارت، الأغواط و الجلفة بمساحة تقدر بـ 723000 هكتار يتعرض لظاهرة التصحر يعتبر كنظام إيكولوجي *Ecosystème* معرض للتدهور وموضوع على

ظاهرة التصحر هذه تفسر حالة تدهور المناطق الريفية والنزوح الريفي وتضخم المدن على طول واد الطويل - بوغزول

وعلى ضوء هذه المشاكل المثبطة لعملية التطور والتوسع العقلاني للمشاريع السكانية والاقتصادية بالإضافة إلى المشاكل الطبيعية كالفيضانات واد مزي بمسعد وواد ملاح. ففكرة السيطرة على تطور المدن في هذه الأرضية الهشة تطرح ليس فقط تجديد مناطق التطور وإعادة تهيئة صورتها العمرانية بل في إعادة هيكلة نسيجها العمراني وهياكلها العمرانية والتوازن بين الحالة الاقتصادية مع الحساسية المتطورة على حسابه. في هذه الحالة التطور الدائم للمدن واد الطويل-بوغزول تبقى مشروطة كما يلي:

- إعادة الهيكلة العمرانية على سلم المساحات والمجالات الحيوية والتشكيل العمراني التموضع جيد والاتحاد حول المراكز الفعالة لكل من هذه المدن.

- نشر وتوزيع عملية التطور حول وعلى المراكز المحيطة لتوفير حل لرفع الضغط على مركز المدينة.

الخاتمـــة العامـــــة

خلاصة عامة:

ظاهرة التحضر التي يعيشها العالم اليوم، تقودنا للحديث عن المدن المليونية التي يزداد عددها، والتجمعات السكانية الضخمة كان أسرع ومكانتها في حياة الإنسانية أكبر، فتضاعف عددها يفوق بكثير نمو سكان العالم، فهذه المدن هي المسيطرة على السكان الحضر عالميا، وتوزعها يعكس توزع السكان الحضر بأوروبا وأمريكا الشمالية واللاتينية وآسيا. أما الظاهرة التي برزت جليا في عصرنا الحالي، هي هيمنة المدن الضخمة جدا (أكثر من 10 ملايين نسمة)، فهي أكثر المشاهد الدرامية للنمو الحضري بالعالم، فحجمها يشكل رهانًا بالنسبة لها لتواجد معظمها في العالم الثالث، كمكسيكو، بومباي، كلكتا، ريو دوجانيرو، والقاهرة ...، والتي تثير مخاوف على كل المستويات البيئية والاجتماعية والإنسانية، لصعوبة تسيير مثل هذه الكتل العمرانية المتضخمة، وما يزيد الطين بلة أن أغلب هذه المدن تقع على الواجهات المائية، لما للموقع من تأثيرات سلبية على البيئة المائية.

على غرار هذه البلدان، تعيش الجزائر وقع الظاهرة بسكان حضريين يفوق عددهم نصف مجموع سكانها، وتعاني من اختلال توازن توزعهم على مجالها الفيزيائي، فالكثافة السكانية ترتفع بالشريط الساحلي وتقل بكثير عنها في الهضاب العليا والجنوب، ومعظم السكان الحضر يتمركزون خاصة بالمدن الكبرى. لكن هذه الظاهرة لم تكن وليدة اليوم والصدفة، فلها تاريخ طويل يمتد إلى الاجتياح الروماني للمنطقة الذي أسس العديد من المستوطنات على مختلف مناطق المجال الجزائري، كما أضيفت أخرى في الداخل خاصة مع الفتوحات الإسلامية كمرحلة تأسيسية، غير أن الحياة الحضرية الحقيقية كانت مع الحكم العثماني للجزائر بشبكة حضرية مستقرة لعبت فيها المدينة دورها الإقليمي والإداري. ومع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر انخفض عدد سكان المدن بسبب القتل الممارس من طرفه ضد الأهالي، لكن ابتداء من 1910 هاجر الكثير من الجزائريين من الأرياف نحو المراكز الحضرية أو إلى فرنسا، بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية، وتدعمت أكثر خلال الثورة التحريرية مع التهجير الإجباري وتدمير القرى من المستعمر الفرنسي.

بانتهاج الجزائر لسياسة التصنيع بعد الاستقلال وفشلها في تسيير القطاع الزراعي، ارتفعت نسبة التحضر بشكل ملحوظ، وذلك نتيجة النزوح الريفي الكبير والزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان. فنمت المدن بمعدلات مضاعفة للزيادة الطبيعية، واستمر هذا الوضع بعد التسعينيات إلى

اليوم مع التوجه نحو قطاع الخدمات، لتتجاوز نسبة التحضر النصف مع نهاية القرن العشرين. هذه الظاهرة التي تبدو معالمها واضحة، مع زيادة الوحدات الحضرية الكبرى المسيطرة على نسبة عظمى من السكان الحضر، لتوفرها على أرقى الخدمات وتليها تلك المجاورة للمدن الكبرى، ثم تجمعات حضرية ذات إشعاع محلي، وكذلك من خلال التوجه نحو التجمع وتناقص عدد السكان المبعثرين خاصة بعد الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي.

كان أهم ما نتج عن هذه الظاهرة المتعددة الأسباب بصفة عامة، هو الآثار السلبية بالغة الأهمية والخطيرة في آن واحد على مستوى المجال الفيزيائي الجزائري، ففي الشريط الساحلي قضت المدن الكبرى -التي تستحوذ على معظم السكان الحضر -على أخصب الأراضي الزراعية، كما تعاني من مشاكل عديدة خاصة التلوث البيئي. أما المناطق الداخلية فتعاني من الضغط على مدن مقرات الإدارة (الولايات)، واختلال مجالاتها الولائية لأنها تفتقر للهياكل القاعدية والخدماتية لتنميتها واستقرار سكانها. بينما على مستوى الجنوب فإنه يشهد الظاهرة بمعدلات مرتفعة وتعمير أخلّ بالتوازن الايكولوجي بمدن الواحات ويعرض استدامتها للخطر.

لكي يكتمل مفهوم النمو الحضري، أخذنا المدينة من الناحية العمرانية بالعودة إلى تاريخ المدينة والإنسان، فحسب الباحثين أن القرية كانت أسبق ميلادا من المدينة، فمع اكتشاف الإنسان للزراعة انتقل من كهفه الطبيعي إلى الكوخ الملائم لمقياسه وطبيعته الإنسانية، وربما شكل تجمعات سكانية صغيرة كقرى. لكن التحضر استلزم تنظيما اجتماعيا وتسييرا مؤسساتيا، وكذا تجمع الأفراد تطلب تحقيق الفائض الغذائي، والتخصص وتنوع الجسم الاجتماعي. كل هذه العوامل كانت مع ميلاد المدينة ككينونة فيزيوسوسيولوجية تحوي بشرا متعددين، وفرصا أكثر للتبادل والتفاعل، وشيئا فشيئا تطورت وتجلت كآلة لتضخيم التفاعلات والاتصالات وجعلها أكثر تنوعا.

نظرا للتضخم السكاني لمدن اليوم والمشاكل التي يعيشها المحيط العمراني المتدهور بها، فإننا نشك بمفهومها الإنساني الذي وجدت من أجله كأداة للمعيشة الطيبة، وتعايش الإنسان مع أخيه الإنسان لتلبية احتياجاته الفيزيائية والروحية، باعتباره العنصر والدعامة التي تقوم عليه ولأجله. فإذا غيب وهمش هذا العنصر ولم يجعل في قلب كل تنمية أو تطوير لها، فهي للهجران

أقرب، وتفقد معناها ومفهومها كرمز للحياة الجماعية، وتبقى كتجمعات سكانية كبيرة وتكدس لهم.

من هنا يتبين لنا أن الإنسان هو محور هذا المحيط الذي لا يمكن تجزئته عند معالجته، ولا بد له من نظرة شاملة باعتباره كجسم كائن حي، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، وعليه فهو غير مستقل عما يحيط به وكل الحلول الترقيعية لمشاكله لا تؤدي إلى نتائج طيبة. لهذا جاءت التنمية المستديمة كرد فعل على تدهور النسق الايكولوجي العالمي، لإنقاذه من تصرفات الإنسان ونشاطاته المدمرة، من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وتخص مدن الجنوب باعتبارها أكثر المدن معاناة، وذلك بهدف تنميتها تنمية مستديمة إيقاعية أساسها الحفاظ على الهواء والأرض والماء. وفي اعتقادنا أن المدينة المستديمة تلك التي تحقق أكبر قدر من الإنصاف والعدالة والنظافة ومشاركة الجميع في التسيير، ولا بد أن تبنى على التنظيم والتخطيط وعدم تركها للعشوائية والفوضى، وإلا ستنمو بإعاقات لا تخدم الإنسان والطبيعة معا ويصبح المحيط العمراني لها كمكان غير مستديم لعيش وتفاعل البشر.

بحثنا الذي يخص دراسة حالة مدينة الجلفة، في مجمله يدور حول اكتشاف أثر نموها الحضري ببعديه العمراني والسكاني على محيطها العمراني، بأبعاده المختلفة المجالية الفيزيائية والاقتصادية - الاجتماعية، وإلى أي مدى يصل هذا التأثير في مختلف الجوانب والمستويات في مدينة الجلفة كحالة من حالات مدن العالم، لها خصوصياتها بموقعها الجغرافي والإداري والاقتصادي والاجتماعي ... الخ .. كمدينة لمقر ولاية جزائرية، تشرف إداريا على إقليم ولائي تتوسطه ويشكل وحدة من المجال الفيزيائي الجزائري. والذي يعاني من اختلال توازنه وظيفيا، حيث تظهر مدينة الجلفة الرأس المتضخم على مستواه وتخدم مجالا واسعا، إضافة إلى أنه سادس مجال على المستوى الوطني سكانا بنمو مرتفع واختلال في توازن سكانه، ويرجع كل هذا إلى العوامل الطبيعية وعدم التوازن في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي على مستواه بتركز الخدمات على مستوى مقر الإداري (مدينة الجلفة).

المدينة التي لم تكن سوى قلعة عسكرية عام 1861، ذات أهداف عسكرية تخدم المستعمرين وشيئا فشيئا أصبحت مدينة ذات أهمية إدارية نظرا للتجهيزات التي تتوفر عليها آنذاك وأزداد عدد سكانها خاصة خلال الثورة التحريرية، ورغم ذلك فإنَّ هذه المرحلة تبدو كأنها

تأسيسية لها. لكن بعد الاستقلال تصبح المدينة ذات أهمية وطنية نظرا لموقعها الاستراتيجي، ودورها الإداري الذي تلعبه على مستوى الإقليم، فحظيت بعدة تجهيزات هامة، جعلت من نموها العمراني والسكاني يشهد ديناميكية سريعة، ليعرف انفجارا بعد ذلك، ويصل بها إلى غاية تشبع نسيجها العمراني. الذي يدفعها الآن للنمو رأسيا والاتجاه الأفقي نحو الالتحام بالمدن المتاخمة لها، نظرا للعوائق الطبيعية في اتجاهات أخرى. ونتج هذا النمو بسبب الزيادة الطبيعية المرتفعة لسكانها بالإضافة إلى الهجرة وخاصة الريفية.

هذا النمو الحضري والديناميكية تولدت عنه آثار على المحيط العمراني للمدينة بأبعاده المختلفة، وكان الأثر البالغ ذلك الناتج في البعد المجالي-الفيزيائي، ومنه تتولد مشاكل لا حصر لها، فالاستهلاك غير العقلاني للمجال الحضري دون احترام أو مراعاة خطوط الطبيعية وبشراسة، تولد عنه تعرض المدينة للمياه الجارفة، مع استنفاذ الاحتياطات العقارية والمضاربة في العقار، مما يعرقل ويعطل المشاريع التنموية للمدينة. ونظرا للحجم الكبير للنمو وتوسع المدينة أدى إلى خلخلة مركز المدينة شكلا ووظيفية بحيث لم يعد يستوعب الأنشطة الحضرية، وكذلك التركز (الكثافة العالية) الشديدة للسكان على مستوى الأحياء الأخرى مع تراص نسيجها العمراني، يصعب من خدمة هذه الأحياء ويتولد عنه مشاكل اجتماعية أخرى.

ولقد أتى هذا التوسع العمراني على الأخضر واليابس، فتراص النسيج العمراني في معظمه لم يترك مساحات مفتوحة أو حرة خاصة الخضراء أو للعب الأطفال، إذ تعاني معظم الأحياء تعاني من ذلك. بالإضافة إلى عجز في تهيئة وإيصال بعض الأحياء بالشبكات الرئيسية، لعفويتها وعدم احترام القوانين المنظمة للعمران، بغض النظر عن غياب وظيفة الترفيه والتسلية عن المدينة، ففضاءاتها تكاد تنعدم نظرا للعجز في مراقبة وتسيير النسيج العمراني.

كما أدى النمو الحضري إلى ضغط كبير على المؤسسات والخدمات، إلى حد العجز عن تلبية طلبات واحتياجات السكان، كعدم الكفاية في الماء الصالح للشرب كعنصر مهم جدا لتطور مستديم للمدينة، وضغوطات على مستوى قطاع الصحة والتربية والتعليم، بعجزها على تقديم الخدمة على أحسن ما يكون نظرا لعدم كفاية فضاءاتها فيزيائيا، مما يولد ضغطًا على طاقاتها البشرية. أما عن السكن إن لم نقل الإيواء فيبدو الضغط والعجز أكبر، للتفاوت الكبير بين الحظيرة السكنية والنمو السكاني، والفرق الشاسع بين الطلب والعرض، مما أدى إلى ارتفاع

معدل شغل المساكن والاكتظاظ بها مما أفرز مشاكل أخرى. أما عن المحيط العمراني في بعده البيئي فحدث ولا حرج. لأنه عجز من التحكم في الملوثات الحضرية سواء الصلبة أو السائلة والصناعية أيضا، بالإضافة إلى لا مبالاة المواطن، مما أنتج محيطا غير صحي وينبئ بالخطر الأكيد سواء المحيط السكني أو المحيط الطبيعي المجاور الذي قد يعود بالسلب على المدينة برمتها.

أما من الناحية الاقتصادية فالمحيط العمراني يعاني من تشبع وسيطرة قطاع الخدمات على حساب قطاع الصناعة، وعجزه على تلبية الطلبات في حينها نظرا للتزاحم عليها، فبدل أن يخدم هذا النمو الحضري المدينة من الناحية الاقتصادية، باعتبار زيادة الأفراد يزيد النشاط والاستهلاك معا ويكون العائد أفضل. إلا أنه ولد بطالة بنسبة معتبرة تسبب في تخفيض الأجور، وتساهم في ظهور الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، التي لا تفيد المدينة (المحيط العمراني) في شيء، بل تزيد عليها أعباء أخرى بيئية ومشاكل اجتماعية أخرى.

بينما من الناحية الاجتماعية، فإن النمو الحضري أثرى المجتمع الحضري بمختلف ثقافات المجموعات البشرية المتنوعة، وأدى إلى تبدل وتغير عاداته وتقاليده خلال التبادلات والتفاعلات الحاصلة في المحيط العمراني، بحكم الاحتكاك لترابط المصالح والوظائف الحضرية، عن طريق عمليتي التأثير والتأثر. إلا أن نسيجه الاجتماعي يبدو غير مترابط نظرا لفتور العلاقات الاجتماعية فيه، ولا مبالاة أفراده بما يجري حولهم حتى في أحيائهم التي يسكنون فيها، فما بالك في المدينة بكاملها، وهذا لا يخدم المحيط العمراني لا من بعيد ولا من قريب. يضاف إليها الآثار السلبية للهجرة الريفية بدوافعها المختلفة بما حملته من عادات وتقاليد الريف، دون تمييع أو غربلة، التي لا تتوافق والمدينة (الحضر) بل زادت من التفرق والتمزق الاجتماعي، لما تولده من قلق وتوتر دائمين لدى السكان، رغم استفادة المدينة من الخبرات والكفاءات التي تحملها أيضا.

وأخيرا ما يعانيه المحيط العمراني في هذا البعد هو معضلة اللاأمن، التي تجعل من المدينة تنمو وتتطور وهي معاقة في هذا الجانب المهم جدا، الذي يؤرق ساكن المدينة خوفا على حياته وممتلكاته. ويعود هذا إلى عجز الإمكانات البشرية والمادية للسيطرة على الوضع الأمني في هذا المحيط، المتسم بالتراص في معظم أحيائه وتوسعه الكبير الذي لا يوافق تلك الإمكانات الموفرة. وعدم الشعور بالأمن الفيزيائي ينعكس سلبا على نفسية فرد المدينة، ويضع استدامتها على المحك في هذا الجانب الذي يتوقف عليه السير الحسن للمجالات الأخرى.

التوصيات:

من خلال دراستنا للتوسع المجالي لمدينة الجلفة كمدينة ومقر ولاية عبر المراحل الزمنية التي مر بها لبلوغ الوضعية التي هو عليها الآن، متحكمة فيها ظروف معينة، وأوضاع تطبع كل حقبة زمنية. ووصولا إلى عدم قدرة المسير على التكفل بحاجيات المواطن في ظل مدينة مستديمة تضمن للأجيال العيش والتفاعل في محيط عمراني مقبول للعيش والنشاط الإنساني في إطار من التنظيم والتخطيط والشمولية مما جعلنا نخرج بالتوصيات التالية:

1. **الاهتمام بالتنمية وتشجيع الاستثمار المحليين:** يبدو بوضوح من خلال المؤشرات تأخر ولاية الجلفة في التنمية نسبة لولايات أخرى، وهذا الاختلال في التوازن سيولد ضغطا على مناطق دون أخرى، ويتسبب في الهجرة نحو مدن كبرى أو ولايات دون أخرى، لذا وجب الاهتمام بالولايات المتخلفة، وفي إرساء قواعد التنمية فيها بتشجيع الاستثمار العام والخاص (تهيئة ومنح امتيازات) للإقبال عليها وإلحاقها بركب التنمية.

2. **الاهتمام بالريف:** مصدر الطاقات البشرية الهامة، وقواعد الأمن الغذائي، بإنشاء الهياكل القاعدية وتوفير الخدمات الضرورية لتنميته واستدامته. لأنه بمعاناته الآن سيستمر النزوح الريفي إلى مدينة الجلفة، الذي يعني هجرة قطاعي الزراعة والرعي، والتوجه إلى اقتصاد الاستهلاك الذي يزيد من ارتفاع فاتورة الغذاء الخارجية.

3. **تخطيط شامل وتسيير محلي:** يأخذ في عين الاعتبار مدينة الجلفة وريفها كعنصر من نسق عمراني محلي، بدون تلك النظرة التجزيئية، لأنهما مرتبطان أشد الارتباط لا يمكن الفصل بينهما، و أحدهما يؤثر في الأخر . لذا يجب تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن في التخطيط الاجتماعي الاقتصادي والشامل لمناطق المجال الولائي الجلفاوي، فعدم التوازن هو المتسبب في الهجرة وتضخم مناطق على حساب أخرى، كتركز السكان بمدينة الجلفة التي تعاني مشاكل عديدة، لكن التسيير يكون محليا لقربه من الميدان، فالتخطيط الشامل يحقق التوازن العام والتسيير المحلي يكون باليد التي تنفذه على أرض الواقع.

4. **إعداد المؤشرات الحضرية:** التخطيط السليم في نظرنا هو الذي يقوم على توفر كامل للمعطيات والإحصائيات، لإعداد المؤشرات اللازمة له، باعتبارها المحددة لأهداف التخطيط في مختلف المجالات وتسمح بالرقابة المستمرة للمحيط العمراني لمدينة الجلفة، وتعطي نظرة ورؤية واضحة

عنه، فبدونها فإن كل عملية تخطيطية ستكون مبهمة الهدف والمعالم، وكأنها عملية ترقيعية لا تعالج المشاكل من مصدرها ولا تؤدي إلى نتائج طيبة.

5. **جهاز كفء قار ومستقر واسع الصلاحيات:** هذا الجهاز يتكون من اختصاصيين من مختلف القطاعات تحت مخطط قيادة مخطط حضري، يقوم بمهمة رقابة فعالة وكافية ومستمرة للمحيط العمراني، أثناء تنفيذ كل عملية بناء أو تهيئة على أرض المدينة. مهما كلف هذا الجهاز من أموال ووسائل مادية وبشرية، فإنه السبيل الأمثل لتحقيق محيط عمراني مخطط ومنظم بعيد عن العشوائية والفوضى، أفضل من عمليات التدخل بعد البناء والتعمير. التي تكلف أكثر بكثير مما سيصرف على هذا الجهاز، الذي سنربح معه المال والوقت وأشياء إيجابية كثيرة للمحيط العمراني للمدينة.

6. **تفعيل الحركة الجمعوية بالمحيط العمراني :** رغم قلة لجان أو جمعيات الأحياء إلا أن تلك الموجودة على مستوى مدينة الجلفة في أغلبها غير فعالة، ونعتقد لعدم اهتمام السلطات المحلية بها، بالرغم من أنها القناة السليمة والأقرب للوصول إلى مشاكل الأحياء، التي تعتبر الخلايا والوحدات الأولى المكونة للمحيط العمراني بكل أبعاده. لذلك نظن أن تفعيلها وتشجيع إيجادها والاهتمام بها بإنشاء مكتب خاص مكلف بالحوار مع ممثليها، فبدون مشاركة المواطنين وتضامنهم عن طريق لجانهم لحل مشاكلهم أو حتى لإقناعهم بخطة ما (لا يمكن إيجاد محيط عمراني نظيف ومقبول للعيش مثلا بدون تعاون الطرفين سكانا وسلطة محلية).

7. **التنسيق بين البلديات المتجاورة:** التنسيق أمر ضروري لمثل حالة الدراسة (مدينة الجلفة) وترك الحبل على الغارب لا يجدي نفعا، لأن المحيط العمراني عندما يتجاوز الحدود الإدارية لمدينة الجلفة، سيولد مشاكل متعددة من جراء الإهمال وعدم التنسيق بين هذه المدن أو البلديات، لإشراف أحسن وأفضل على المحيط العمراني الناتج عند الالتحام.

8. **التنسيق بين مختلف القطاعات والأجهزة الإدارية:** التنسيق الإداري في نطاق ولاية أو مدينة الجلفة مهم جدا، للوصول إلى نتائج أفضل وعدم الوقوع في تناقضات بينها، فكل جهاز يعمل لوحده من دون مراعاة الأخرى لا يمكن التوصل معه إلى نتائج مرضية. وكثيرا ما يحدث هذا في الميدان ويسبب خسائر كان من الممكن تفاديها لو كان هناك جهاز تنسيقي (التوصية 5)، يتكون من مختلف القطاعات الفاعلة في المحيط الحضري ويعمل بطريقة فعالة.

9. **حل مشكل العقار تماما:** ملكية الأرض لخواص بعقود أو بدونها (عرفية) في مدينة الجلفة، جعل من العقار الحضري حجرة عثرة أمام المشاريع التنموية، باعتباره أحد المداخل (*INPUTS*) الثلاثة للتنمية المستديمة، ولذلك وجب تثبيت الملكية بالتعاون مع الملاكين لتتضح الأمور، وتستغل القوانين المعمول بها فيما بعد (مثل قانون نزع الملكية للمصلحة العامة)، لكن شرط دخول الدولة مع الخواص كشريك ومنافس في البيع والشراء للعقار (الأرض).

توفر الإرادة السياسية: بدون توفر هذه الإرادة لدى السلطات المحلية صاحبة القرار، لحل مشاكل المحيط العمراني للمدينة، تصبح التوصيات السابقة ليس لها معنى وبدون فعالية، وستظل المدينة حالة الدراسة تنمو سكانيا وعمرانيا وهي معاقة من عدة جوانب. منعكسا ذلك سلبا على سكانها قوامها وعنصرها الأول، أي تفقد معناها كمدينة مستديمة مشتق اسمها من رقة الح

المراجـــــــــــــع

المراجع

المراجع باللغة العربية

- إبن خلدون عبد الرحمان، المقدمة (ج2)، موفم للنشر، الرغاية، الجزائر العاصمة.1991
- أبو عيّاش عبد الإله، القطب إسحاق يعقوب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، 1980
- الحفار محمد سعيد، المدينة وعنصرها الأول هو الإنسان،"المدينة العربية"،العدد 95، الكويت.مارس/أبريل 2000
- الذيب (ب.)، أثر الخلل الاجتماعي على المحيط العمراني(دراسة حالة بسكرة و باتنة)، مذكرة دكتوراه، جامعة قسنطينة.2001
- الميلي مبارك محمد، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، مدينة الجزائر.1989
- بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.2000
- جاكلين بوجو قارنيي ، الجغرافية الحضرية، ترجمة: حليمي عبد القادر ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.جويلية 1989
- جورجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، الجزء الأول، دار مكتب الحياة، بيروت.1967
- حبيب وحيد حلمي، تخطيط المدن الجديدة، دار ومكتبة المهندسين، العباسية - القاهرة، مصر.1991
- حسن علي حسن ، المجتمع الريفي والحضري ، المكتب الجامعي الحديث ، 1991
- رشوان حسين عبد الحميد، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر.1998
- عادل عبدالله خطاب ، جغرافية المدن، مطابع التعليم العالي، الموصل.العراق 1990
- فتحي أبو عيانة، التحضر في العالم: نظرة في النشأة والتطور، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ندوة السكان والتنمية في منطقة غربي آسيا، 1978
- فرحي عبد الله،العمران المستقبلي والبعد الإنساني، بريد المعرفة العلمية والتقنية ،جامعة بسكرة،"،العدد 02. الجزائر العاصمة. 2002
- هبة فاروق القباني ، المدينة(التعريف والمفهوم) دراسة التجمعات الحضرية في سورية، كلية الهندسة المعمارية ، جامعة دمشق ، سوريا.1991

المراجع باللغة الأجنبية

- Brahim BENYOUCEF, Analyse urbaine : éléments de méthodologie, O.P.U, Alger , 1999
- Claude CHALINE, Les villes du monde arabe, Masson, Paris, 1989
- Jacques FONTAINE, L'Algérie Volontarisme, Etatique et Aménagement du Territoire, OPU,1990

- Jean-Michel ROUX, Des villes sans politique, Gulf Stream, 2006
- Keith SUTTON, Algeria's Socialist Villages – a Reassessment, The Journal of Modern African Studies,
- Leonardo BENEVOLO, Histoire de la ville, Editions Parenthèses, Marseille, 2004
- Leonardo BENEFOLO, The History of the City, MIT Press, Cambridge,1980
- Paul CLAVAL, Françoise CLAVAL, La logique des villes, Litec, Paris,1981
- ONU,2000
- Pierre MERLIN, Françoise CHOAY, Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, Paris,1987
- Richard I.LAWLESS, "Population Regrouping in Algeria" Transactions, The British Geographers, Vol 3,1978

ملخـــــــــــص

الملخص:

يعتبر الانفجار السكاني الذي يشهد العالم اليوم ظاهرة مقلقة، والمثير للانتباه أن معظم السكان يقطنون المدن، أي انتشار واسع للظاهرة الحضرية والتحضر ، فعلى مستوى حجم المدن يمكن ملاحظة نمو ديمغرافي كبير حيث وصل الحجم المتوسط في العالم إلى أكثر من خمسة ملايين ساكن، أما على مستوى معدل النمو الديمغرافي نجد أن نسبة حوالي 60 % من سكان العالم تعيش في المدن مع غياب التوازن الذي كان يربط المدينة بالريف سواء بالعالم المتقدم أو الثالث، هذا الأخير الذي لا يملك الوسائل والتقنيات لمواجهة هذه الظاهرة، هذا ما يقودنا إلى طرح إشكالية النمو الحضري وانعكاساته على المحيط العمراني بمختلف أبعاده. وبهذا فإن المدن الجزائرية كبقية مدن العالم الثالث، تواجه مشكلة أساسية في التكفل بمتطلبات هذا التحضر، لاسيما في ميدان الخدمات وقطاع النقل، التطهير، التجهيزات الإدارية، الاجتماعية، الصحية والثقافية...إلخ.

درسنا حالة مدينة الجلفة كمقر ولاية وتحتل موقعا جيواستراتيجيا في وسط الجزائر، مما جعل منها الرأس المتضخم على مستوى مجالها الولائي بنموها الحضري، الذي أثر سلبا على محيطها العمراني خاصة في بعده المجالي-الفيزيائي؛ فامتداد عمران المدينة لم يحترم الطبيعة، مما يعرضها لخطر الفيضانات رغم وجود قنوات الحماية، ومع سرعة استهلاك المجال نفذت الاحتياطات العقارية وبظهور المضاربة العقارية قُضِيَ على صمام الأمان لتنمية مستديمة للمدينة. بالإضافة إلى أن استهلاك المجال غير العقلاني عموما وغير متحكم فيه (عفوية في استغلال الأرض، ارتفاع معدل شغلها، تشبع مركز المدينة، الكثافة السكانية المرتفعة بالأحياء...)، حتى لم يبق أي فراغ لتهيئته للعب الأطفال أو كمساحات خضراء التي تعتبر قليلة جدا بالنسبة لحجم المدينة.

هذا النمو ولّد ضغطا على الخدمات الضرورية، كالتعليم بنسبة تمدرس مقلقة تعود إلى التسرب المدرسي الناتج عن ارتفاع معدل شغل الأقسام البيداغوجية، وعدم القدرة على التأطير الجيد لها، والخدمات الصحية تعاني من كثرة الطلب عليها. أما الماء الذي يعتبر أساس سير كافة أمور المدينة فإن نصيب الفرد اليومي منه غير كاف ويضطر لتعويضه من مصادر أخرى. وعن السكن فالفرق شاسع بين العرض والطلب ناتج عن شغل المساكن المرتفع الذي يفوق معدل أفراد الأسرة بالمدينة، بالإضافة إلى معدل شغل الغرف العالي في أحيان عديدة. أما عن الإطار المعيشي العام فهو غير صحي بيئيا بسبب تلوثه، لنمو المدينة وعدم كفاية ما يقابله من إمكانيات العناية بالمحيط والتحكم في النفايات الحضرية، ومع عدم اكتراث المواطن بنظافة محيطه، أدى إلى عدم قدرته على الرسكلة والتحمل، فأصبح مصدرا لأخطار متعددة.

أمّا الأثر السلبي الناتج على المحيط العمراني لمدينة الجلفة في بعده الاقتصادي، فيظهر في تشبع قطاع الخدمات فيه، ارتفاع معدل البطالة، وكذلك ظهور الاقتصاد غير الرسمي بشكل ملفت للانتباه. وفي بعده الاجتماعي فإنه رغم تنوع وثراء المدينة من جراء نموها، والتغير الذي يتم من خلال التأثير والتأثر أناء تفاعل أفرادها، إلا أن المحيط العمراني لها يعاني من عدم ترابط نسيجه الاجتماعي. من هنا نخلص إلى أن النمو الحضري ببعديه الديمغرافي والعمراني لمدينة الجلفة عقَّد من عملية التحكم في أبعاده من نواح عديدة، مما يرهن استدامة المدينة ومحيطها العمراني كمكان صحي للاستقرار، العيش والنشاط في أمن وطمأنينة.

الكلمات المفتاحية: النمو الحضري، المحيط العمراني، التحضر، المدينة، إشكالية التوسع، الشبكة الحضرية، العوائق العمرانية.

Abstract

The population explosion that the world today is witnessing a worrying phenomenon, most of the inhabitants lives in cities which lead to a wide spread of the urban and urbanization, we can observe a large demographic growth at the level of cities size, the average size of growth in the world reaches than five millions inhabitant while the demographic growth rate is about 60 % of the world's population that live in cities with lack of the balance that links the city with the countryside whether in the developed world or in the third world countries, this latter does not have the means and techniques to face this phenomena, From that point, we discuss the urban growth dilemma and its impacts on the urban environment in all it various dimensions.

Therefore, the Algerian cities like the third world cities is facing a main problem in the adoption and care of the urbanization requirements in particular in the field of services, sector of transportation, purification, administrative equipments , social, health and cultural sectors … etc.

We conducted a study on Djelfa city as a head quarter of the Wilaya and occupies a geostrategic location in the center of Algeria. Its urban growth is more exaggerated in the departmental field level which badly affects the urban environment especially in its physical dimension; the extension of the city does not respect nature which exposes the city to the risk of floods despite the availability of protection channels. The rapid consumption of land, the real estate's reserves has been ended and with the emergence of the real estate speculation, the sustainable growth of the city will not be achieved. In addition to the uncontrolled of land consumption and occupation (the spontaneous use of lands, the high rate of land occupation, saturation of the city center, high population density in the districts..), there are no entertainment spaces for children or green area which are considered few compared to the city's size.

This growth generated a pressure on the vital services such as schooling with an alarming enrollment ratio due to the school dropout resulted from the high occupancy rate of classes and the inability to adopt these pedagogical classes. Health services are suffering due to the huge demand, however the water is vital for the city, the daily part per person is not sufficient and people are compelled to compensate it by other resources. Regarding the housing, there is a quite difference between the offer and demand and the demand is due to the high increase of houses occupancy which exceeds the family members rate at the city in addition to the high rate of rooms occupancy, the general living conditions are not environmentally healthy due to the pollution as a result of the city growth and the absence of means related to environment care and urban wastes control, and the disregard of the citizen to clean his surroundings leads the inability of recycling and became as source of multiple hazards.

The negative impact due to the urban environment for Djelfa in its economic aspect is shown in the saturation of the services, high rate of unemployment and the emergency of the obvious informal economy. In the social aspect, despite the diversity and the richness of the city as a result of its growth and the change that can be occurred through the influence and being influenced of the individual's interaction, but the urban environment is getting worse due to the lack of social interdependence. Consequently, the urban growth of Djelfa in its demographic and urban aspects complicated the control process in many ways which threats the sustainability of the city and its urban environment as a healthy place for stability, live and activity in security and tranquillity.

Key Words: Urban growth, Urban Environment, urbanization, city, extension problem, urban network, urban constraints.

Résumé

L'explosion démographique que le monde d'aujourd'hui atteste est un témoin d'un phénomène inquiétant, au la plupart de la population vit dans les villes, ce qui mène a une large diffusion de l'urbanisation aux milieu urbain ,sur ce niveau on peu observer une forte concentration démographique a l'échelle de la ville de moyenne mondiale de cinq millions d'habitants 60% vit dans les ville , est ça dans l'absence de l'équilibre qui relie la ville avec la campagne que ce soit dans la monde développe ou dans les ville de tiers monde, dont ce dernier ne dispose pas des moyens et des technique pour face a ce phénomène, donc a partir de ce moment-la nous discutons le dilemme de la croissance urbain et ses impacts sur l'environnement urbaine dans toutes les dimensions qu'il divers. Par conséquent, les villes algériennes tout comme les villes de tiers-monde est expose a ce problème majeur d'adoption et de soin des exigence d'urbanisation , en particulier dans le domaine des services, notamment le secteur du transport, de purification et des équipements administratifs sociale, de la santé et les secteurs culturels ….. Etc.

Prenants la ville de Djelfa comme cas d'étude : La ville en tant que quartier général de la wilaya elle occupe une position géostratégique dans le centre de l'Algérie, ce la mis sa croissance urbaine plus exagérée au niveau du terrain départemental qui affecte gravement son environnement urbaine en particule dans sa dimension physique, car l'extension de la ville ne respecte pas la nature qui l'expose au risque d'inondation même dans la présence des canaux de protection.

La consommation rapide et injuste des terre et des aire libre de la ville a réduit les réserves urbaine qui influence sur la future croissance durable de la ville ainsi que la consommation incontrôlable des terres et ça occupation (l'usage spontané des terres, le taux élevé d'occupation des terres , la saturation du centre ville , forte densité de population dans les districts …..) jusqu'à l'absence des poche pour l'aménagement des aire des jeux au les espaces verts qui sont considères comme peu nombreux par rapport a la taille de la ville de Djelfa .

Cette croissance a génère une pression sur les services essentiels tels que la scolarisation avec un taux de scolarisation alarmant en raison de l'abandon scolaire a entraîne a partir du taux d'occupation élevé de classes et de l'incapacité d'adopter des classes pédagogiques, ainsi que les services de santé qui souffrent en raison de la forte demande, est même sur les source d'eau qu'est vitale pour la ville qui ne suffit pas et les habitants sont obliges de le compenser par d'autres ressources . En ce qui concerne le logement, il y a une large différence entre l'offre et la demande due à la forte augmentation de l'occupation des maisons qui dépasse le taux de membres de la famille , en plus du taux élevé d'occupation des chambres. D'autre part cette croissance de la ville s'est infecte sur les condition de vie générales qui son pas écologiquement saines en raison de la pollution a la suite de l'absence de moyens lies aux soin de l'environnement urbain et de contrôle des déchets, et le mépris du citoyen pour nettoyer son environnement entraîne l'incapacité de recyclage est devenu en tant que source de multiples dangers.

Ce impact négatif du à l'environnement urbain pour la ville de Djelfa dans son aspect économique est indiqué dans la saturation des ses services, est pour l'aspect social décadent même a la prisons de la diversité et la richesse de la ville à la suite de sa croissance et le changement produite par l'influence de l'interaction de l'individu.

Dû a ça l'environnement urbain de la ville s'aggrave en raison de l'absence de l'interdépendance sociale, par conséquent la croissance urbain de la ville de Djelfa dans ses aspects démographiques et urbaines a compliqué le processus de contrôle de plusieurs façons dont les menaces de durabilité de la ville et son environnement urbain comme un lieu sain pour la stabilité, vivent et de l'activité en matière de sécurité et de tranquillité.

Mots clés: croissance urbaine, l'environnement urbain, l'urbanisation, la ville, problème d'extension, le réseau urbain, les contraintes urbaines.